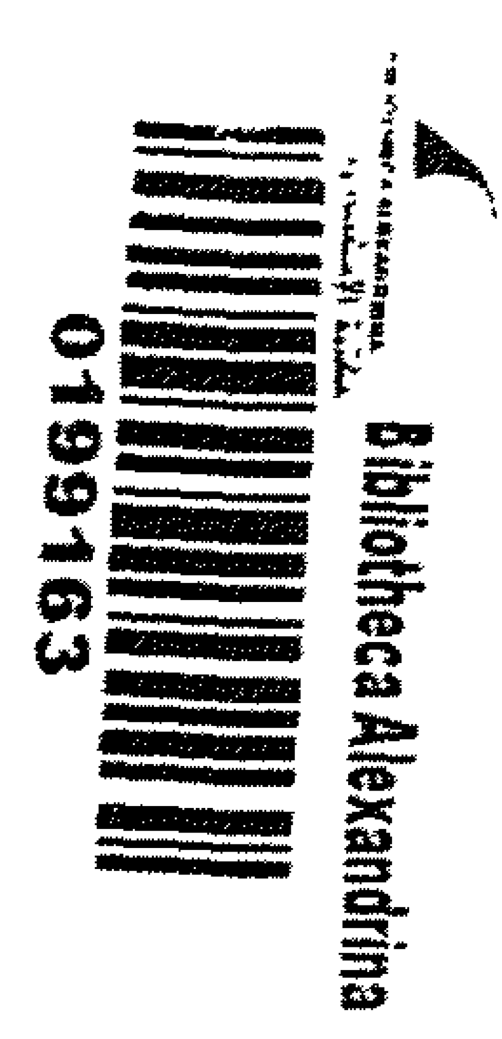
جمال بدوى

الفتنة الطائفية فى مصر

جذورها.. وأسبابها

دراسة تاريخية ورؤية تحليلية



منشورات

سمير أبوداوود- المركز العربى للصحافة- أهلاً
٣٣ شارع قصر النيل- ت ٧٤١٩١٥- القاهرة

الفتنة الطائفية فى مصر

جذورها.. وأسبابها

دراسة تاريخية ورؤية تحليلية

جمال بدوى

منشورات

سمير أبوداود - المركز العربى للصحافة - أهلاً

٣٣ شارع قصر النيل - ت ٧٤١٩١٥ - القاهرة

شكــر وتقــدير:

في عنقي دين للاصدقاء من القراء الذين تابعوا معظم فصول هذا البحث على صفحات صحيفة (الأتحاد) التي تصدر في دولة الامارات العربية المتحدة وكان لتشجيهم وملاحظاتهم الاثر الكبير في اثراء البحث حتى رأى النور بين دفتي هذا الكتاب .

وأرى من واجبي أن اشكر الزميل الاستاذ خالد محمد أحمد رئيس تحرير (الاتحاد) الذي لم يدخر وسعا في توفير كافة المراجع والوثائق اللازمة لاعداد هذه الدراسة ، واتاحة الفرصة أمامها للنشر ، على صفحات (الاتحاد) قبل إعدادها في كتاب .

كما أشكر الناشر الاستاذ سمير ابوداود مدير المركز العربي للصحافة على سعية الدائب من أجل نشر الكتاب .

كذلك لايفوتني أن أتوجه بالتقدير الى أسرة (المركز العربي للبحث والنشر) بقيادة الدكتور محمود الشينطي على الجهد الكبير الذي بذل من اجل طبع الكتاب حتى اصبح حقيقة واقعة بين يدي القارئ العزيز .

(المؤلف)

الفتنة نائمة (مقدمة)

ان البحث عن جذور الفتنة الطائفية فى مصر .. أشبه بالخوض فى حقل الغام ، وسواء كان الباحث ينتمى الى دين الأغلبية أو الى دين الاقلية فانه يستشعر الحرج الذى تفرضه طبيعة البحث فى امور تمس العقيدة والوجدان الدينى والانتماء الوطنى ، ففى مجتمع كالمجتمع المصرى ، اكتسب شهرته من صلابة وحدته الوطنية وانصهار مكوناته البشرية فى سبيكة واحدة .. يصبح الحديث عن الفتنة الطائفية بمثابة التركيز على الاستثناء الذى يناقض القاعدة وتسليط الضوء المبهر على البثور العرضية ... أو المرضية .. التى تشوه المظهر ولا تمس الجوهر ، وهو فى كل الاحوال يندرج تحت القول المأثور: الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها ، ولكن التفكير العلمى الحديث ، والتجارب الانسانية المريرة . قديما وحديثا .. علمتنا أن معالجة الظواهر قبل استفحالها خير من السكوت عليها أو تجاهلها ، ومن ثم يصبح من واجبات الفكر السياسى ان يقتحم هذه القضايا مهما بلغت من الدقة والحساسية ، وأن يستخرجها من نطاق الجدل الضيق والغرف المظلمة الى حيز النور قبل أن تتخمر وتتفاقم ثم تتفجر فى شكل احتكاكات انفعالية أو صدامات لاتحمد عقباها ، أما عن الحساسية التى تخامر شعور الباحث فليس لها من ضابط سوى الالتزام المطلق بالموضوعية التى تجعل من الباحث مجرد راصد لأحداث جرت أو تجرى ، تاركا حرية التفسير للقارئ الكريم ، لذا فسيكون سبيلنا فى هذه الدراسة الاعتماد على الوثائق الرسمية ، والمعلومات والاراء التى تحملها كتب مطبوعة فضلا عن الدراسات الاكاديمية التى ظهرت مؤخرا ، فاذا لمس القارئ .. بعد كل ذلك .شططا فى التحليل فلن يكون وراءه من دافع سوى حسن القصد وسلامة النية ، والرغبة الصادقة فى أن تزول هذه الغمة العارضة عن جبين الشعب المصرى ، فيواصل مسيرته الخالدة فى ظلال التسامح والتكافل ، ناشرا ألوية الحب والسلام والأمان على كل أبنائه .

الفصل الأول

مسلسل الأحداث الطائفية

الفصل الأول

مسلسل الأحداث الطائفية

يعتبر الخطاب الذى ألقاه الرئيس أنور السادات فى ذكرى ١٥ مايو(١) نقطة تحول فى مجرى الأحداث التى شهدتها مصر فى السنوات العشر الأخير فيما يعرف بالفتنة الطائفية فلأول مرة فى تاريخ العلاقات التقليدية بين قيادة الدولة المصرية الحديثة وقيادة الكنيسة القبطية، تلجأ الأولى الى المواجهة العلنية مع الزعامة الدينية القبطية واتهامها بمحاولة جعل الكنيسة سلطة داخل الدولة واستعداء القوى الأجنبية للتأثير على التوازن القائم بين المسلمين والأقباط .

قبل ذلك ، كانت دائرة الصراع مقصورة على العناصر المتشددة من الجانبين، وكانت الدولة تكتفى بموقف المراقب ثم التدخل .. فى حال تصعيد الأزمة .. عن طريق الاجراءات الأمنية أو سن القوانين التى تهدف الى الحفاظ على الوحدة الوطنية والحيلولة دون استمرار الفتنة ، فما الذى دفع قيادة الدولة الى الدخول بكل ثقلها فى هذا المعترك ؟ والتهديد باتخاذ (قرار كبير) ضد القيادة الدينية القبطية ..؟ يمكن استخلاص الاجابة من تضاعيف الخطاب الذى ألقاه الرئيس السادات وتضمن العديد من المؤشرات الهامة التالية :

● أولا : ان الحوادث الأخيرة التى وقعت بين المسلمين والأقباط هى استمرار للتوتر الذى بدأ عقب تولى الرئيس السادات سلطاته الدستورية فى عام ١٩٧١ . واتخذ هذا التوتر شكل احتكاكات ومصادمات مباشرة بين الطرفين ، ورغم صدور قانون (حماية الوحدة الوطنية) فى أغسطس ١٩٧٢ فقد استمر التوتر حتى بلغ ذروته فى حادث الخانكة فى نوفمبر ١٩٧٢ . وهو الحادث الذى دفع مجلس الشعب الى تشكيل لجنة برلمانية تضم مسلمين وأقباط للبحث فى

(١) الخطاب الذى ألقاه الرئيس أمام مجلس الشعب فى ١٤ مايو ١٩٨٠ .

مسببات الفتنة الطائفية ومع ذلك بقى الخط البيانى للتوتر قائما . يصعد حينا ويهبط حينا دون أن ينقطع ، حتى تفجر فى الشهور الأخيرة فى أسيوط والمنيا وبعض الجامعات المصرية .

● ثانيا : انها المرة الأولى التى يكشف فيها النقاب بشكل رسمى عن مخطط لاقامة دولة مستقلة للأقباط تكون عاصمتها أسيوط ، وقال الرئيس السادات ان هذا المخطط .. الذى تم تدبيره فى الستينات ضمن حملة الغرب لضرب عبد الناصر اشتركت فيه هيئة أجنبية (لم يعلن أسمها) وان البابا الراحل كيرلس علم به أثناء زيارته للحبشة فرفض الاشتراك فيه وعاد الى مصر ولم يفاتح عبد الناصر ولم يكن يعلم أن عبد الناصر والسادات هما الواحيدان اللذان كانا يلعمان بأمر هذا المخطط .

● ثالثا : دخل رئيس الجمهورية فى مواجهة صريحة وعلنية مع القيادة الدينية للأقباط (البابا شنودة) وقد وجه الرئيس اتهاما صريحا لهذه القيادة بأنها تريد أن تجعل من الكنيسة سلطة داخل الدولة ، وتسعى الى اقامة زعامة وسلطة دنيوية ، وتحويل الأقباط الى جالية أجنبية . وتكتيل الطوائف المسيحية الأخرى فى مصر ، واستعداء الدول الأجنبية ضد نظام الحكم فى مصر وقد بلغت المواجهة ذروتها عندما أعلن السادات فى خطابه أنه كان بصدد اتخاذ (قرار كبير) لولا أن وصلته رسالة من طالبة طب قبطية تناشده فيها ضبط النفس . (وقد فسر المراقبون هذا القرار المزمع بأنه عزل البابا) .

● رابعا : أن ذيول الفتنة الطائفية خرجت من النطاق المحلى الى النطاق الخارجى عن طريق المهاجرين الأقباط الذين نظموا مظاهرات ضد الرئيس السادات خلال زياراته المتكررة للولايات المتحدة ، كما قاموا بمظاهرات أمام الأمم المتحدة فى نيو يورك تطالب بحقوق الانسان للأقباط . ووزعوا منشورات تتحدث عن اضطهاد الأقباط وهدم كنائسهم وحرقها ، وتعرض للقسس والطلبة والعمال بالقتل والتعذيب . وخطف الفتيات المسيحيات على أيدى المسلمين .

● خامسا : أعلن السادات انه سيأخذ بمبدأ (لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة) وأنه سيطبق ذلك على المسيحيين والمسلمين . وانه أصدار أمرا عاجلا الى وزير الداخلية لوقف نشاط الجمعيات والتنظيمات التى تنشر الطائفية والتعصب الدينى والتبشير المتطرف ، وتطبيق قانون حماية الوحدة الوطنية (على أى انسان مهما كان) .

● سادسا : اتهم الرئيس السادات قيادة الكنيسة القبطية بانها تعمل على منع التعديل الدستورى الذى يهدف الى جعل الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، وقال انها دعت الأقباط الى عدم التصويت (بنعم) على هذا التعديل . وأن المجمع المقدس (هيئة القيادة العليا فى الكنيسة) يعد صيغة قرار بشأن التغييرات الجديدة التى أصدرها مجلس الشعب وبخاصة التى تمس النواحى الدينية والنص صراحة على أن الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .

وقال أن القيادة القبطية غير راضية عن النواب الأقباط المعينين فى مجلس الشعب وتتهمهم بأنهم عملاء للحكومة .

مسلسل الأحداث الطائفية منذ السبعينات

ووجه الخطر فى هذه المعلومات انها صدرت من أعلى سلطة للحكم فى مصر . مما يدل على أن الأحداث الطائفية بلغت حدا جعل هذه القيادة تتخلى عن موقف المراقب الى موقع المشارك وتشديد قبضتها على مجريات الأمور ، والتلويح بعصا السلطة ضد التجاوزات التى تصدر عن العناصر المتشددة فى الجانبين الاسلامى والمسيحى .

ولسنا هنا بصدد التنبؤ بمدى نجاح هذه الخطة فى علاج الأزمة ، فالايام وحدها كفيلة بذلك ولكننا بصدد تعقب جذور الفتنة الطائفية والبحث عن اسبابها ومسبباتها من خلال الأحداث القريبة والبعيدة ، ومعالجة التربة التى اختمرت فيها بذور الفتنة حتى وصلت الى حد المواجهة الساخنة بين ابناء الوطن الواحد ، وعندما نتعقب سلسلة الأحداث فسوف نكتشف انها ظهرت فى بداية السبعينات فى شكل أحداث فردية ، ولكن التعبئة النفسية والشكوك المتبادلة ساعدت على تضخمها وتصعيدها ، وسوف نتعرض لهذه الأحداث منذ بدايتها من خلال التقرير البرلمانى (١) الذى اعدته لجنة تقصى الحقائق التى شكلها مجلس الشعب على اثر حادث الخانكة (٢) وكانت هذه اللجنة تضم ثلاثة أعضاء من المسلمين هم : محمد فؤاد ابو هميلة وكمال الشاذلى وعبد المنصف حزين ومثلهم من الأقباط هم : البرت برسوم سلامة ومحب استينو ورشدى سعيد وبرئاسة وكيل المجلس (وقتئذ) الدكتور جمال العطيفى ، وفيما يلى سرد تاريخى للحوادث الطائفية التى شهدتها مصر :

● فى خلال عام ١٩٧٠ وقع بالاسكندرية حادث فردى خاص باعتناق شابين من المسلمين للمسيحية تحت تأثير ظروف مختلفة ، وقد سرت اخبار ذلك بين الناس ، وكانت موضع تعليق ونقد بعض أئمة المساجد استنكارا للنشاط التبشيرى . وقد أعد وكيل مديرية الأوقاف بالاسكندرية تقريرا عن الحادث ذكر فيه الأخطار التى تهدد بعض الشباب نتيجة حملات تبشير نسبت الى بعض القسس . وكان هذا التقرير داخليا - غير قابل للنشر - ولكن الذى حدث أنه فى عام ١٩٧٢ - أى بعد سنتين من تقديم التقرير - أمتدت يد خبيثة الى صورة من التقرير وقامت بنسخه على «الأستنسل» وتوزيعه على نطاق واسع .

وقد تضمن التقرير بعض الأمور المنسوبة الى بعض رجال الدين الأقباط ، والتى من شأنها

---

(١) نشر التقرير بالصحف المصرية صباح ٢٩ نوفمبر ١٩٧٢

(٢) بدأت وقائع الحادث بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٧٢ وتكررت فى ١٢ من نفس الشهر

أن تثير استفزاز من يطلع عليها من المسلمين وأن تحمله على تصديق أمور لم يقم أى دليل على نسبتها اليهم ، و بعضها بعيد عن التصديق ، مما حمل بعض أئمة المساجد على أن يتناولوها فى خطبهم بالتنديد الشديد ، الأمر الذى نتج عنه بذر بذور الشك بين المسلمين والاقباط .

●حينما بدأ اعداد الدستور الدائم بعد حركة ١٥ مايو ١٩٧١ ، كان من الواضح بروز تيار متدفق يدعو الى اعتبار الشريعة الاسلامية مصدر التشريع ، تقابله دعوة أخرى من المواطنين الأقباط الى التمسك بحرية العقيدة والاديان ، وخاصة الغاء الشروط المقررة لاقامة الكنائس . ولم يكن التوضيح كافيا بأن الدعوة الى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية لا تتنافى مع حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية التى كفلها الدستور لجميع المواطنين ، وأن رسالتى الاسلام والمسيحية رسالتا تسامح ومحبة .

●فى هذا الوقت انتخب البابا شنودة بطريركا للاقباط (١٤ نوفبر ١٩٧١) واستهل البابا الجديد عهده بنشاط واسع ، فألقى محاضرة عن اسرائيل فى نقابة الصحفيين تقرر طبعها بخمس لغات ، وأخذ ينشر مقالات فى بعض الصحف ، وإعلن تنظيمات جديدة للكنيسة ، و يبدو أن بعض الحساسيات كانت تنشأ أحيانا عن هذا النشاط الواسع حتى من قبل انتخابه للبابوية . اذ سبق له أن نشر مقالا عن « القرآن والمسيحية » فى مجلة الهلال (ديسمبر ١٩٧٠) بين فيه نقط الالتقاء بين الاسلام والمسيحية ، وقد تناوله بالرد بعض خطباء المساجد . وعندما أعلن البابا ـ بعد انتخابه ـ تمسكه برفض اباحة الطلاق للمسيحيين ـ الا لعلة الزنا ـ كان يقابله على الجانب الاسلامى رفض أى محاولة لتعديل قانون الاسرة بالنسبة للمسلمين ووضع أى قيود على حق الطلاق (وهو القانون الذى صدر بقرار جمهورى بعد حل مجلس الشعب السابق) يضاف الى ذلك الحساسيات التى قوبلت بها دعوة الأنباء شنودة الى تطوير الكلية الاكليريكية أو استعادة كنيسة الاسكندرية لمنزلتها العالية ، ومثل هذه الحساسيات لمستها اللجنة ايضا لدى بعض رجال الدين المسيحى بشأن ما ينشره بعض الكتاب المسلمين عن المزامير والتوارة والتثليث .

ومن هذه النقاط المختلفة ـ يقول تقرير لجنة تقصى الحقائق ـ تعاظم الشعور بالحساسية من كل ما ينشره أو يقوله رجال الدين المسيحى فى نطاق العقيدة المسيحية عن فهم للاسلام ، ومن كل ما يدلى به رجال الشرع الاسلامى فى نطاق العقيدة الاسلامية عن فهم للمسيحية ، وقد استطاعت اللجنة أن تلمس من خلال لقاءاتها بالبابا شنودة من ناحية و بشيخ الازهر (الدكتور محمد الفحام) ووزير الاوقاف (الدكتور عبد الحليم محمود) من ناحية أخرى الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقا بالموضوعات الدينية ، حتى وصلت هذا الحساسية المفرطة الى حد الاستياء من أية عبارة قد ترد عرضا فى سياق مقال لكاتب أو صحفى مما يمكن أن يساء تأويلة أو فهمه .

●وفى أواخر مارس ١٩٧٢ تناقل الناس تقريراً آخر وصف بانه تقرير وضعته جهات الأمن الرسمية عند اجتماع البابا فى ١٥ مارس بالكنيسة المرقسية بالاسكندرية ، وقد صيغ هذا التقرير على نحو يوحى بصحته كتقرير رسمى ، وتضمن اقوالا نسبت الى البابا فى هذا الاجتماع ، ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع ، فقد تناقله الناس على أنه حقيقة ، مما ولد اعتقادا خاطئا بأن هناك مخططا لدى الكنيسة القبطية يهدف به الى « أن يتساوى المسيحيون فى العدد مع المسلمين واثراء الاقباط حتى تعود البلاد الى أصحابها المسيحيين من أيدى الغزاة المسلمين كما عادت أسبانيا النصرانية بعد استعمار اسلامى دام ثمانية قرون ..!

ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره على نفسية بعض المسلمين الذين يطلعون عليه ، فلم يتخذ اجراء حاسم لتنبية الناس الى افكه . وقد استغل بعض المتطرفين هذا التقرير فراحوا يوزعونه مع تعليق فيه اثارة وحض على الكراهية . وقد احدث ذلك رد فعل كان اسوأ مظاهره أن عقد بعض رجال الدين المسيحى مؤتمرا بالاسكندرية يومى ١٧ و١٨ يوليو ١٩٧٢ واتخذوا فيه قرارات أبرقوا بها الى الجهات المسئولة ومجلس الشعب وكلها تدور حول المطالبة بما سموه « حماية حقوقهم وعقيدتهم المسيحية .. وانه بدون ذلك سيكون الاستشهاد أفضل من حياة ذليلة » و يصف تقرير اللجنة هذا الموقف بأنه كان موضع استياء عام من كافة الطوائف المسيحية نفسها

منشورات من امريكا للتأثير فى مصر

كل هذه الظروف مجتمعة بنهت الى الخطر الذى بدأ يهدد الوحدة الوطنية ، مما دعا رئيس الجمهورية الى أن يدعو المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى الى أن يبحث فى دور انعقاده فى ٢٤ يوليو ١٩٧٢ موضوعا واحدا هو « الوحدة الوطنية » وخلال جلسات المؤتمر أعلن الرئيس السادات أن محاولات التشكيك فى الوحدة الوطنية بلغت الى حد بث منشورات من خارج مصر . و بالتحديد من الولايات المتحدة الامريكية للتأثير فى الجبهة الداخلية ، و بعد ذلك دعا رئيس الجمهورية مجلس الشعب الى عقد دورة طارئة ، و بالفعل انعقد المجلس فى اغسطس من نفس العام حيث أقر قانون (حماية الوحدة الوطنية) (١) الذى ينص فى مقدمته على أن الوحدة الوطنية هى القائمة على احترام المقومات الأساسية للمجتمع ومنها على وجه الخصوص حرية العقيدة وحرية الرأى بما لا يمس حريات الأخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع . ورغم صدور هذا القانون فقد وقع حادث إعتداء مؤسف على مبنى جمعية النهضة الارثوذكسية بجهة سنهور بمحافظة البحيرة فى يوم ٨ سبتمبر ١٩٧٢ ، وأبلغ بعدها عن قيام بعض الأشخاص بطبع مائة نسخة من التقرير المصطنع ..

---

(١) نص القانون فى نهاية الكتاب .

وظلت عملية اثارة الخواطر تتصاعد حتى انتهت بوقوع حادث الخانكة الذى نـورد تفاصيلة فيما يلى من واقع تقرير اجهزة الأمن والنيابة :

فى يوم الاثنين ٦ نوفبر ١٩٧٢ ـ وهو يصادف عيد الفطر المبارك ـ وضع مجهولون النار فى دار جمعية الكتاب المقدس التى كان يتخذها أهالى مركز الخانكة من الاقباط كنيسة بدون ترخيص لاقامة الشعائر الدينية ، وفى يوم الاحد التالى ـ ١٢ نوفبر ـ وفد الى الخانكة عدد كبير من القساوسة قدموا اليها بالسيارات ومعهم بعض المواطنين من الأقباط حيث ساروا الى مقر الجمعية المحترق ، وأقاموا شعائر الصلاة فيها ، وفى المساء تجمع عدد كبير من المواطنين فى مسجد السلطان الأشرف وخرجوا فى مسيرة احتجاج وخلال ذلك نسب الى أحد الاقباط أنه أطلق أعيرة نارية فى الهواء على رؤوس المتظاهرين من مسدس مرخص ، فتوجه بعض المظاهرين الى مسكن هذا الشخص ، والى أماكن أخرى للاقباط ، وقاموا بوضع النار فيها واتلافها دون أن تقع اصابات :

وفى اليوم التالى تشكلت لجنة برلمانية خاصة للتحقيق فى الحادث وبدأت اللجنة عملها على الفور وانتقلت بكامل هيئتها الى مركز الخانكة يصحبها وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام لتسهيل مهمة اللجنة ، وقد بادرت بزيارة الأماكن التى كانت مسرحا للأحداث ، وناقشت المسئولين المحليين فى مركز الشرطة ومجلس المدنية والاتحاد الاشتراكى ، كما استمعت الى ملاحظات المجنى عليهم ، وعاينت دار (جمعية الكتاب المقدس) وشاهدت آثار النار ومساكن الاقباط التى تعرضت للتلف . وواصلت اللجنة اجتماعاتها مع البابا وشيخ الازهر ووزير الاوقاف والعديد من القيادات الدينية الاسلامية والمسيحية ، وفى اثناء ذلك تلقت اللجنة عديدا من الشكاوى من بعض المواطنين ـ اقباطا ومسلمين ـ يشكو كل منهم من بعض التصرفات التى يرى فيها افتئاتا على حرية العقيدة .. وبعد أن انتهت اللجنة من تقصى الحقائق وضعت تقريرها حول الحادث الذى نلخصه فيما يلى :

«منذ عام ١٩٤٦ وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس تباشر نشاطها فى الخانكة كجمعية دينية مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية ، ومنذ حوالى سنة (أى سنة ١٩٧١) باع المحامى أحمد عزمى قطعة مجاورة لمنزله الى أحد الاشخاص ، الذى باعها بدوره الى شخص أخر حتى انتهت ملكيتها الى الأنبا مكسيموس مطران القليوبية ، وكان الظن وقتها أنها ستبنى مقرا للجمعية ، وقد سورت فعلا والحقت بها حجرات نقلت اليها الجمعية ، غير أنه فى مطلع صيف ١٩٧٢ أقيم فيها مذبح للصلاة ورتب فناؤها بما يسمح باقامة الشعائر الدينية فيه ، وتولى القس مرقس فرج ، وهو راعى كنيسة أبوزعبل التى تبعد قرابة ثلاثة كيلومترات من الخانكة ، اقامة الشعائر الدينية فيها أيام الجمع .

ولما كانت الجمعية لم تستصدر قرارا جمهوريا بالترخيص باقامة كنيسة فقد أخذت الادارة

تعهدا على رئيس الجمعية شاكر غبور بعدم استخدامها ككنيسة الا بعد الحصول على الترخيص ، وقد أثار استخدام هذا المكان ككنيسة بغير ترخيص اعتراض بعض المسلمين دون أن يتخذ هذا الاعتراض مظهرا عنيفا .

وفى صبيحة يوم الحادث أخطرت النيابة العامة بوقوع حريق فى المبنى . وقد تبين ان النار قد أتت على سقفه الخشبى ، كما امتدت الى موجوداته ولكنها لم تمتد الى جدرانه المبنية ، ولم يتوصل التحقيق الى معرفة الفاعل ، غير أن بعض الذين كانوا يبيتون فى المبنى لحراسته قرروا أنهم شاهدوا عدة أشخاص يلقون زجاجات مشتعلة من الخارج وقد أمكن لرجال المطافى اخماد النار بمعاونة بعض الأهالى من المسلمين والمسيحيين .

وفى تقريرها أوردت اللجنة هذه الحقائق التى رأت أن تؤخذ فى الاعتبار :

١ - ان أهالى مدينة الخانكة كانوا يعيشون دائما معا فى وئام ، وقد ضربوا المثل فى التعاون والوحدة حينما تعرض أحد مصانع أبوزعبل لغارات طائرات اسرائيل الفانتوم فى فبراير ١٩٧٠ حيث قتل سبعون عاملا وأصيب ٦٩ بجراح ، مما عبأ الجميع ضد العدو ، لأن القنابل التى ألقيت لم تفرق بين المسلم والقبطى .

٢ - كان رئيس مجلس المدينة السابق من الأقباط وظل فى مركزه قرابة ١٢ سنة ولم يثر ذلك أى حساسية طوال هذه السنوات ، وجاء خلفه المسلم فاحتفلت به جمعية الكتاب المقدس فى مبناها الجديد .

٣ - يشغل عدد كبير من الأقباط وظائف هامة وخاصة فى قطاعى الصحة والصحة النفسية ، حيث تزيد نسبة الموظفين الأقباط على ستين فى المائة و يبلغ عدد الموظفين الأقباط فى نطاق المركز ١١١ موظفا من بين مجموع الموظفين البالغ ٨٥٦ موظفا . أما عدد سكان المدينة وفقا لتعداد ١٩٦٠ فقد بلغ ٢١٫٨٦٣ منهم ٦١٥ مسيحيا ، غير أن البيانات المقدمة من مجلس المدينة أفادت بأن عدد المسيحيين لا يجاوز ٣٦ أسرة . وقد اتصلت اللجنة بالجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فأفاد بأنه كان فى المدينة فى عام ١٩٦٦ عدد ٦٩٢ مسيحيا فزاد فى ١٩٧٢ الى ٨٠٣ مسيحين ، بينما بلغت جملة المسيحين فى المركز (مدينة وقرى) فى عام ١٩٦٦ عدد ٢٥٥٢ وزادت فى عام ١٩٧٢ الى ٢٩٦٣ نفسا .

٤ - ان مبنى الجمعية الذى احترق سقفه و هو مبنى صغير يقع فى مكان منزو غير مطروق ، و يقوم حوله بعض مساكن المسلمين ، ولم يكن مرخصا كبناء فضلا عن عدم الترخيص به ككنيسة ، ولكن من ناحية الأمر الواقع كانت تباشر فيه الشعائر الدينية دون تعرض من جهات الادارة ، وبتسامح منها ، وقد قام بعض المسلمين من أهالى الخانكة بجمع تبرعات لاقامة مسجد شديد القرب من هذا المكان ، وشرع فعلا فى بنائه .

٥ - لقد بولغ فى تصوير الحادث فيما عرض على البابا شنودة من معلومات عنه تقول أن المكان قد أحرق بالكامل، وأن الطافى تباطأت فى اطفاء الحريق وأن المتآمرين منعوا رجال الاطفاء من أداء واجبهم ، كما تضمن التقرير المرفوع الى البابا تشكيكا فى سلامة اجراءات التحقيق وعدم حيدتها . كما وصف الحادث بأنه حريق لكنيسة (بينما لا توجد كنيسة مصرح بها رسميا) وقد أضفى على تصوير الحادث طابع الاثارة .

مسيرة لرجال الدين الأقباط

ومضى تقرير اللجنة البرلمانية فى تسجيل أحداث يوم الأحد ١٢ نوفمبر عندما اتجهت الى مدينة الخانكة فى صبيحة ذلك اليوم بعض سيارات الاتوبيس السياحية والسيارات الخاصة والأجرة يستقلها حوالى ٤٠٠ شخص يرتدى أكثر من مائة منهم الملابس الكهنوتية ، وكانت السلطات قد علمت بأن مجمع كهنة القاهرة قد اتخذ قرارا باقامة الصلوات بمقر الجمعية (المحترق) فاستوقفتهم قوات الامن قبل دخولهم المدينة فى محاولة لاثنائهم عن عزمهم خشية أن يؤدى هذا التجمع الكبير الى اثارة غير محمودة العواقب واكتفاء بعدد محدود منهم ، ولكنهم صمموا على المضى فى تنفيذ خطتهم ، ومضوا سيرا على الاقدام فى موكب طويل مرددين التراتيل الدينية يتقدمهم بعض القساوسة حتى وصلوا الى مقر الجمعية فثبتوا مكبرات للصوت واقاموا القداس على مرتين حتى يتاح الاشتراك لهذا العدد الكبير ، ثم انصرفوا بعدها دون وقوع حوادث ، وقد نسب الى بعض الغلاة منهم تفوههم بعبارات غليظة فى الاحتجاج على حادث الحريق ، وتصويره على أنه عداء طائفى لم تتخذ الدولة حياله الاجراءات المناسبة .

وفى المساء حينما عاد الى المدينة شبابها من المسلمين الذين كانوا فى الجامعات أو المصانع أو المكاتب ، وسمعوا بما جرى اعتبروا ذلك تحديا واستفزازا لشعورهم فاجتمعوا بمسجد السلطان الأشرف ومعهم أمام المسجد وتوجهوا الى مركز الشرطة فى مسيرة تكبر لله ، وقد طلب منهم المسئولون الانصراف فانصرف بعضهم ومضى الباقون الى مقر الاتحاد الاشتراكى ، وأثناء مرورهم على حانوت بقال قبطى سمع صوت طلقات نارية نسب البعض اطلاقها الى هذا البقال الذى تبين فعلا أنه يحمل مسدسا مرخصا به ، مما أدى الى اثارة الجماهير التى اندفعت الى بيت هذا البقال فوضعت فيه النار ، واندس بينهم من اغتنم هذه السانحة للسرقة ، كما أحرقت مساكن أخرى لعدد من الأقباط وحطمت بعض محالهم ، ثم توجه بعض المتظاهرين الى مقر الجمعية وأشعلوا النار فى احدى حجراتها الملحقة بفنائها المتخذة كتيبة للصلاة ، ومع ذلك لم تحدث أية خسائر فى الأرواح وأصيب ثلاثة أشخاص باصابات بسيطة وقد قبض على عدة أشخاص متهمين بالسرقة أو بالحريق والاتلاف وقررت النيابة العامة حبس تسعة منهم حبسا احتياطيا .

البحث عن الأسباب المباشرة

فى ختام تقريرها عن الفتنة الطائفية قالت اللجنة البرلمانية انه « مالم ننفذ الى المشكلة فى اعماقها ، ونتعقب الأسباب المؤدية اليها ونضع لما علاجها ، فان هناك تخوفا من أن تتوقف المتابعة حينما تهدأ النفوس وتستقر الأوضاع ، وتفتر المسكنات الوقتية مما يهدد بعودة الداء الكامن الى الظهور أشد خطرا وفتكا .. » .

وهو ما حدث بالفعل من تكرار الاحداث وحدوث المصادمات الدامية فى المنيا واسيوط وبعض الكليات الجامعية فى القاهرة .. بل وخروج الفتنة من النطاق المحلى الى النطاق العالمى .. لذلك يكون من الضرورى البحث عن الأسباب المباشرة لهذه الظاهرة ، ودراسة التربة التى تنمو فيها بذور الفرقة والكراهية بين المسلمين والاقباط .



الفصل الثانى

قبطية .. أم إسلامية ..؟

الفصل الثانى

قبطية ... أم إسلامية؟

أن البحث عن مسببات الفتنة الطائفية فى مصر يقودنا الى مجموعتين من الاسباب ، يمكن أدراج الاولى تحت عنوان الاسباب الظاهرة ، لأنها تنبثق من تذبذب العلاقات والمعاملات اليومية بين المسلمين والإقباط ، بسبب حرص كل جانب على اظهار حماسته الدينية فى شكل انشطة ثقافية أو اجتماعية تهدف الى تأكيد الذات واثبات وجود كل طرف فى مواجهة الاخر ، أو فى شكل تنافس حاد على بناء المساجد والكنائس فى مواقع متقاربة ودون اعتبار للقواعد المنظمة لعملية البناء ، ومن الأمثلة أيضا تزايد الوجود القبطى فى بعض القطاعات الهامة كالمالية والمصارف والطب والصيدلة ، يقابل ذلك ما يذاع بين الحين والاخر عن مطالب الإقباط فى اطلاق حرية بناء الكنائس وتحديد نسبة ثابتة لهم فى المجالس النيابية والمحلية والمناصب الكبرى كالوزراء والمحافظين والسفراء وان يكون التعيين فى الوظائف على أساس الكفاءة وليس الانتماء الدينى .. الخ .

ومن شأن هذه المطالب ، فى حال عرضها فى جو التوتر والازمات ان تؤدى الى مزيد من مشاعر الشك والريبة لدى المسلمين ، واثارة مخاوفهم من حدوث خلل فى التوازن القائم بين الأغلبية والاقلية .

أما النوع الثانى من مسببات الفتنة ... وهو الاخطر .. فهو كامن فى ضمير كلا الجانبين ، و يرتبط بالجذور الفكرية التى يستمد كل طرف منها شخصيته ، ويحدد دوره على مسرح الحياة ، و يتمثل فى الصراع بين مفهومين متعارضين لمسألة أنتماء مصر كلها ...

● هل مصر قبطية أم اسلامية ؟؟

● وهل يتحدد الانتماء لمصر على اساس الجذر التاريخى أم على اساس المعتقد الدينى ..؟

هنا يكمن أصل الخلاف ..

فالفكر القبطي يرى ان دور مصر الحضاري ، هو استمرار لوجودها القديم منذ العصر الفرعوني بصرف النظر عن الديانات التي تعاقبت عليها ...

●● والفكر الاسلامي يرى ان مصر تستمد مقوماتها الفكرية والحضارية والوجدانية من الاسلام . وان انتماء مصر الطبيعي هو للجامعة الاسلامية التي تضم كل الشعوب التي تعتنق الاسلام بصرف النظر عن انتماءاتها العرقية أو القومية أو اللسانية ، انطلاقا من النص القرآني « انما المؤمنون أخوة » .

●● المواطن القبطي يرى انه سليل العنصر المصري القديم . وأنه الوريث الوفي لحضارة مصر القديمة ، وان عليه ان يعمل على أحياء هذه الحضارة في مختلف مظاهر الحياة كالفن والادب وأساليب الحياة اليومية ... فضلا عن استخدام اللغة القبطية في المعاملات اليومية ... وليس فقط في الطقوس الكنسية .

●● والمسلم المصري يرى أن علاقته بالحضارة الفرعونية هي علاقة (متحفية) فقط ... بمعنى أنه لا يراها الا حبيسة المتاحف وغرف البحث الاكاديمي .. لثقته من ان عقيدة الاسلام نسخت كل ما سبقها من عقائد وأديان . وان الاسلام هو المعين الذي يستمد منه حضارته .

وباختصار يمكن تحديد الخلاف بانه صراع بين قوميتين تعيشان في وطن واحد وتشربان من نيل واحد وتحاول كل منهما ان تقنع الأخرى بسلامة موقفها :

قبل الدخول في تفاصيل هذا الصراع ينبغي ان ننبه الى تحفظ هام ، وهو إن فكرة القومية المصرية عند الإقباط لا تعني انشاء كيان مستقل للإقباط داخل الدولة المصرية . فمثل هذه الفكرة غير واردة في الفكر القبطي الذي يرى أن الأقباط « جزء من نسيج الشعب الواحد يرى مستقبله يكمن في وطن واحد مع أخوانهم المسلمين ... وأن هذا المجتمع القبطي المتناثر في جميع انحاء مصر .. رغم احتفاظه باستقلاله الداخلي .. قد أسهم بدور ما داخل المجتمع الاسلامي حتى ولو كان دورا محدودا أو مختلفا في بعض الاحيان » (١) واغلب الظن أن فكرة الكيان المستقل كانت مشروعا استعماريا يلوح به الانجليز بهدف تخويف الأغلبية الاسلامية ولضرب الوحدة الوطنية التي كانت عاملا قويا في زعزعة الوجود البريطاني في مصر ، وليس من المستبعد ان يكون المهاجرون الأقباط في الولايات المتحدة الامريكية قد تبنوا هذه الفكرة بعد ان ضعفت خيوط انتمائهم الى الوطن ، وتحت تأثير الحركة الصهيونية العالمية التي تستخدمهم كاداة لتنفيذ مخططها في اقامة كيانات دينية أو جيوب عرقية لتفكيك وحدة الدول العربية .. ومنها مصر بالطبع ...

---

(١) الاقباط في الحياة السياسية المصرية (سميرة بحر) ص ١٧٣

بعد هذه الجملة الاعتراضية، نعود لاجلاء الغموض عن فكرة القومية المصرية، وتتبع المنابع التى استقت منها والظروف التاريخية التى نشأت فيها.

نظرية السلالة المصرية عند الأقباط

يرى الأقباط انهم البقية الباقية من سلالة المصريين القدماء وانهم لم يختلطوا بغيرهم من الاجناس التى وفدت على مصر، مثلما حدث لاخوانهم الذين تحولوا عن المسيحية الى الاسلام، ويرون ان كلمة « اقباط » كانت تعنى « مصريين » ولكنها، بعد دخول الاسلام، أصبحت مقصورة على المسيحيين وحدهم، ويقول زكى شنودة فى الجزء الاول من موسوعة (تاريخ الأقباط) أن الأقباط احتفظوا بميزات الجنس المصرى القديم حتى اليوم. اذ كان اختلاطهم بالاجناس المختلفة التى نزحت الى مصر، قليلا الى درجة لم تؤثر عليهم « وبذلك يمكن القول ان اقباط اليوم هم، من ناحية الجنس، سلالة مباشرة لقدماء المصريين » (١)

ومن الواضح ان هذه النظرية تحمل فى مضمونها عناصر ضعفها، فضلا عن تعارضها مع الحقائق المعروفة عن تطور السلالات البشرية نتيجة هجرة الشعوب وتزاوجها، اما خطؤها فيتضح فيما يلى:

١ - اذا كان القبطى المعاصر قد سلم من الاختلاط بالاجناس التى نزحت الى مصر الاسلامية فكيف له ان يضمن بان اجداد هذا القبطى لم يختلطوا بالاجناس التى وفدت قبل الاسلام من رومان ويونان وفرس وعجم واشوريين وهكسوس واسرائيليين الخ... الا اذا كان المقصود هو التدليل على بقاء العنصر القبطى من الدماء العربية التى وفدت مع الاسلام..

٢ - ليس مما يتفق مع أصول البحث العلمى ان يحكم كاتب بان كل مسلم مصرى قد اختلط باجناس غير مصرية، وبذلك يكون قصر الصفات السلالية على القبطى من باب التعسف الذى يأباه المنطق وتأباه البديهية.

وايا كان الرأى فى خطأ هذه النظرية، فان أهميتها تكمن فى أنها تعبر عن مفهوم معين لدور الإقباط كجماعة تمثل تيارا حضاريا يمتد منذ العصر الفرعونى وحتى وقتنا الحاضر، وينظر الى الكنيسة القبطية فى تراثها العريق على انها « قد ورثت الحضارة المصرية القديمة فى كافة مناحيها فى اللغة والأدب والفن » وبناء على هذا المفهوم ترى الدكتورة سميرة بحر... وهى كاتبة قبطية.. أن شعور المصرى بالانتماء الى الارض هو من الرسوخ والعمق بحيث يتجاوز انتماءه الى دين من الاديان، ومن ثم يفخر الإقباط بأنهم استطاعوا الحفاظ على كيانهم الحضارى المستقل

(٢) تاريخ الاقباط من ج أول ص ٨

بالرغم من الطوفان الاسلامي الذى احاط بهم . وفى ذلك يقول الدكتور زاهر رياض (دكتوراه فى التاريخ الاسلامي جامعة القاهرة ورئيس قسم الدراسات الافريقية بمعهد الدراسات القبطية) يقول فى كتابه «المسيحيون والقومية المصرية» :

«شئ آخر يجب أن يفخر به اقباط مصر . أنهم فى وسط هذا الخضم من القومية الاسلامية ، لم يكن هناك من دليل واحد على بقاء القومية المصرية الحية سوى هؤلاء الاقباط الذين احتفظوا باسمائهم القبطية دليلا على مصريتهم ، بل حرصوا على أن يعطوا اولادهم هذه الاسماء المميزة ليميزوا أنفسهم كمصريين فى وسط هذا البحر الذى لم يكن يعرف فيه المصرى من غيره من رعايا الدولة . فكانوا مثلا حيا للقومية المصرية حتى أذا رأوا بوادر أمل فى أحياء هذه القومية لم يكونوا يترددون فى تشجيعها .. وأذا كان التاريخ قد سجل لنا ثورة على بك الكبير على الحكم التركى ومحاولته الاستقلال بمصر عن السلطان . وسعيه فى استعادة القومية المصرية واحيائها فى رأى بعض المؤرخين . أو محاولته فقط التمتع بمركز مرموق فى الدولة فى رأى البعض الأخر . فأن الاقباط كانوا من ورائه يشجعونه و ينظمون له حركته و يعينونه على القيام بها ..» (١)

التمرد على السيادة التركية

•• فهل كان ظهور فكرة القومية المصرية مواكبا لحركات التمرد المحلية على السيادة التركية ، واخراج مصر من دائرة الخلافة العثمانية ..؟

أن الجواب على هذا السؤال يمكن تلمسه من خلال تتبع الدور الذى لعبه زعماء الاقباط فى زحزحة الوجود التركى من مصر ، خاصة ابان السنوات الثلاث التى قضتها الحملة الفرنسية فى مصر . والتى يعتبرها زاهر رياض «اثمن لدينا فى التاريخ من هذه القرون الاربعة الطويلة التى مكثها العثمانيون فى مصر ، فقد علمتنا دروسا كانت نعم الزاد فيا خلف من ايامنا . فقد تعلمنا قيمة هؤلاء الاتراك والمماليك الذين يستأسدون علينا وهم اجبن من الارانب ، وأن قيمتهم لا تساوى جنديا واحدا من الجنود الاوروبيين .. ولكن الاثمن من هذا كله أنها دفعت باقباط مصر لأن يظهروا قوميتهم الغافلة ، فيتقدموا الصفوف كي يصرخوا فى اخوانهم (يقصد المسلمين) أن الوقت قد حان لان يفكوا هذا الطلسم عن عيونهم فيسعوا نحو الاستقلال التام بعيدين عن تركيا وغير تركيا ، وأن ولاءهم للخليفة أو لامير المؤمنين لن يغنى عن استقلالهم المفقود شيئا ، وأن رابطتهم الإسلامية لا تعنى خضوعهم للاجانب وأن كانوا مسلمين ..» (٢)

---

(١) المسيحيون والقومية المصرية ص ٢٢

(٢) ص ٤٢ نفس المصدر

هنا .. تتضح بعض معالم فكرة القومية المصرية من خلال افكار احد المروجين لها . فهى تعنى ـ من وجهة نظرة ـ استقلال مصر عن دولة الخلافة الإسلامية ، وفك الرابطة الإسلامية التى وضعت مصر تحت حكم يصفه بأنه اجنبى حتى لو كان مسلما .

وهذا المفهوم يتعارض بطبيعة الحال مع مفهوم (الوحدة الاسلامية) التى تجمع كافة شعوبها فى اطار العقيدة والمصلحة المشتركة .؛ ولكن هل كانت فكرة القومية المصرية تعنى حقا استقلال مصر عن الاتراك وغير الاتراك ..؟ أم استقلالها لحساب قوة اجنبية اخرى .. كفرنسا مثلا ؟

لا ينكر الدكتور زاهر أن الأقباط «نظروا الى الحملة الفرنسية نظرة أمل يرجى بخلاصهم من القومية الاسلامية التى اصطنعتها الخلافة ثم الاتراك العثمانيون بعدهم ، من أجل القضاء على القوميات الوطنية للبلاد التى دخلت فى نطاقها .. فاقبلوا ـ أى الاقباط يعينونها بمختلف الوسائل .. فكل مساعدة تقدم للفرنسيين أنما هى مسمار فى نعش الاحتلال التركى» ثم يعرض علينا صورة وصفية لبطولة المعلم يعقوب الذى تعاون مع الفرنسين تعاونا جعله جديراً بأن نقيم له تمثالا من حجر.. بل من ذهب فى أوسع ميادين القاهرة ونكتب على قاعدته : أول من نادى باستقلال مصر فى العصر الحديث ..»

والامانة التاريخية تقتضينا ان نلقى نظرة على الاعمال « البطولية » التى قام بها المعلم يعقوب حتى يستحق هذا التكريم العظيم من جانب دعاة القومية المصرية .

يقول زاهر رياض أن يعقوب عندما علم ان الفرنسيين على وشك الجلاء عن مصر . اتصل بقائد الحملة الجنرال كليبر واقنعه بأن أحسن قوة تستطيع فرنسا أن تستند لها فى مصر هى انشاء جيش قبطى تقوم فرنسا بتسليحه ، و بالفعل تم انشاء هذه القوة من حوالى ٢٠٠٠ شاب من أقباط الصعيد ، ولم يكتف المعلم يعقوب بأنشاء هذا الجيش الطائفى وانما أصر على مصاحبة القوات الفرنسية عند رحيلها من مصر ، حتى يقنع فرنسا بالعودة الى مصر ، وأخذ معه وفدا قبطيا ، ولكن يعقوب مات اثناء الرحلة ، فواصل الوفد مهمته ، وكتب نمر افندى سكرتير الوفد رسالة الى تاليران وزير خارجية فرنسا يقول له فيها (بان فرنسا خسرت خسارة عظيمة فى الشرق ، فلم لا تتخذ من مهمة هذا الوفد وسيلة لتعويض ما خسرته ، فانها تستطيع – أى فرنسا – مستندة الى صداقة مصر المستقلة ، ان تمد نفوذها الادبى نحو اواسط افريقيا ، وهكذا يتحول جلاؤكم عن مصر من حادث نحس الى منبع مجد للقنصل الاول ورفاهية لاقاليم فرنسا الجنوبية ..)(١) .

ومن حقنا ان نتساءل : هل تعنى فكرة القومية المصرية استبدال الاستعمار الفرنسى

(١) المصدر السابق ص ٥٦

المسيحى ، بالاستعمار التركى المسلم ؟ وهل من ماثر القومية المصرية توجيه الدعوة الى فرنسا الاستعمارية لاستخدام مصر كقاعدة تنطلق منها الى افريقيا؟

هجوم مضاد على فكرة الجامعة الاسلامية

على أى حال فان فكرة القومية المصرية ارتبطت زمنيا مع بانهيار الدولة العثمانية ، وظهور فكرة الجامعة الاسلامية التى حمل لواءها السيد جمال الدين الافغانى وتلاميذه ، ولاشك ان كثيرا من الوطنيين المصريين .. من غير رجال الدين .. تشربوا فكرة الجامعة الاسلامية للحفاظ على وحدة العالم الاسلامى فى مواجهة الحملات الاستعمارية الغربية التى أخذت تهب على الشرق ، وكان مصطفى كامل أحد الدعاة المتحمسين لفكرة الجامعة الاسلامية على أساس انها القوة الكفيلة بتخليص مصر من الاحتلال البريطانى ... ولكن بروز فكرة الجامعة الاسلامية لاقى هجوما مضادا من الجانب القبطى ، وفى ذلك تقول الدكتورة سميرة بحر فى كتابها (الأقباط فى الحياة السياسة المصرية) : (١)

« لقد ربط مصطفى كامل القضية المصرية بالاستانة ، واعتقد ان الوطنية المصرية لا يمكن ان تتأجج إلا من خلال الاسلام ، وانه اذا كانت الدولة العلية رأس الاسلام ، فمصر هى روحه ، وعز مصر من عز الدولة العثمانية ، وسقوط هذه الدولة معناه سقوط الصلة القانونية الوحيدة التى تفكر بريطانيا فى بترها تلقائيا من قبل ان تجعل الاحتلال البريطانى لمصر أمرا مفروغا منه نهائيا ، وقد ساعدت عوامل مختلفة على تغلغل فكرة الجامعة الاسلامية بين الجماهير المصرية ، وبخاصة أن الشعب المصرى .. كما لاحظ الباحثون من أقدم العصور .. شعب متدين حريص على معتقداته حرصا شديدا مما ساعده على الاعتزاز بانتسابه للدولة العثمانية المسلمة .

« وكان رد الفعل التلقائى لى الأوساط القبطية .. تقول الدكتورة سميرة .. هو الهجوم على دعوة الجامعة الاسلامية ، فكانت الصحف القبطية ، وعلى رأسها (الوطن) تتحين الفرص للنيل من الدولة العثمانية والسلطان عبدالحميد الثانى ، وكان جندى ابراهيم المسئول عن اصدار وتحرير جريدة (الوطن) القبطية ، يرى ان الجامعة الاسلامية « وهم » خلقه السلطان عبد الحميد لتهديد دول أوربا » .

وفى معرض حديثها عن الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل تؤكد أنه استحوذ على اعجاب الكثير من الشباب القبطى ، ولكنها لا تلبث أن تقول : « الا أن الصبغة الاسلامية فى فكر الحزب الوطنى بعد ذلك قد تسببت فى تصاعد حساسية الأقباط المؤيدين له والابتعاد عنه تدريجيا مع التزام الحذر فى تأييده ، أما بالنسبة لبقية جماهير

---

(١) ص ١٤٦ المصدر السابق

الأقباط فلم تستطيع أن تنصر دعوة تضع الايرانى والافغانى والتونسى الى جانب المصرى المسلم على قدم المساواة ، ثم تضع القبطى المصرى فى مرتبة أقل ، ولم يستطيع هؤلاء الاقباط أن يهضموا هذه الدعوة للجامعة الاسلامية ، فهم وأن آمنوا بعدم شرعية الاحتلال البريطانى .. الا أنهم لم يستطيعوا أن يؤيدوا دعوة تدعوهم الى أن يستبدلوا بالسيد البريطانى سيد آخر، هو السيد العثمانى الذى قاسوا من حكمه الكثير من المظالم والويلات . (١)

ولم يقتصر موقف الأقباط عند حد الرفض السلبى لفكرة الجامعة الاسلامية ، بل مضموا الى خطوة ابعد من ذلك وهى أنشاء حزب قبطى «بعد أن نفروا من الاتجاه الاسلامى المتطرف الحاد للحزب الوطنى وبخاصة بعد وفاة مصطفى كامل ، وكان مما اثار تخوفهم دعوة محمد فريد بأن مسلمى مصر يجب أن يتعلقوا دائما بتركيا لأنها دولة الخلافة الاسلامية ولا عبرة بتاريخها السياسى فى مصر وغير مصر» ورأى مؤسسو الحزب الجديد أن البديل للاتجاه الاسلامى هو الغلو فى الاتجاه المصرى .

المؤتمر القبطى فى أسيوط

وجاء حادث اغتيال بطرس غالى باشا (أول رئيس وزراء كم الأقباط) فى ٢١ فبراير ١٩١٠ ، ليوسع من هوة الشقاق بين المسلمين والأقباط ويدفع بالفكر القبطى الى مزيد من العزلة عن الحركة الوطنية التى كانت تلبس ، حتى ذلك الوقت مسوحا اسلامية ، ورغم أن الأسباب التى دفعت القاتل ابراهيم الوردانى الى ارتكاب جريمته لم يكن بينها سبب دينى واحد ، الا أن الصحف القبطية عزت الدافع الى التعصب الدينى وان بطرس غالى لم يقتل الا لأنه « قبطى » وساندتها فى ذلك الصحف الأجنبية ، وانحرفت حركة القبط انحرافا جديدا .. على حد قول سميرة بحر .. فزادوا على الكتابة فى الصحف القبطية الشكوى الى الصحافة الانجليزية والنقل عنها فى صحفهم ، وسافر بعضهم الى انجلترا شاكين مستنجدين . وراحت الصحف القبطية تكيل التهم للمسلمين عامة ، وللحزب الوطنى ورجاله وصحافته خاصة ، وراح هؤلاء يريدون على هذا العنف بمثله بعد ان اعتبروا الوردانى شهيدا وطنيا عظيما وازدادت حدة الجدل بين الصحافة الوطنية والصحافة القبطية وبدأت الصحف القبطية تتحدث عن «مطالب الاقباط» وضرورة عقد مؤتمر قبطى لمناقشة هذه المطالب . وبعد أخذ ورد طويلين وافقت الحكومة على عقد مؤتمر فى اسيوط فى ٤ مارس ١٩١١ . وجاء فى هذا القرار:

---

(١) ص ١٤٧ المصدر السابق

« وبالرغم من معارضة بطر برك الأقباط الشديدة التى أظهرها رسميا . وبالرغم من معارضة فريق الأقباط المعتدلين ونصائح الحكومة . فقد أصر فريق من الأقباط على طلب السماح لهم بعقد الاجتماع فى أسيوط حيث قاموا بالاستعدادات اللازمة وتعهدوا بعدم حدوث شىء يؤدى الى الاخلال بالأمن . وقد رأت الحكومة ان ليس فى طبيعة هذا الاجتماع أو فى أهميته ما يدعو الى منعه » .

وعارض الحزب الوطني فكرة عقد مؤتمر للاقباط ، انطلاقا من وجهة نظر ترى ان من شأن الخلاف الطائفى ان يعيد الى بريطانيا حجتها ضد الحركة الوطنية المصرية ، وانه اذا كان للقبط ، مطالب تتعلق بالمساواة فى الوظائف والخدمات العامة ، فالاحرى بهم ان يتقدموا بمطالبهم الى الانجليز باعتبار أنهم الحكام الفعليون لمصر ، وليس للمصريين سيطرة على حكومتهم ولا للمسلمين سيطرة عليها حتى توجه لهم هذه المطالب ، وان المسلمين مستعدون للوقوف بجانب اخوانهم فى هذا الأمر أن كان حقا ، واذا كان الامر هكذا فينبغى عقد مؤتمر (مصرى) يطالب بحق المصريين عامة فى الوظائف الحكومية ضد منافسيهم من الموظفين الاجانب وضد سيطرة الاحتلال عليها ...

ورأى العقلاء الخطر الكامن فى عقد مثل هذه المؤتمرات التى يمكن ان تكرس الطائفية ، وتباعد بين ابناء الوطن الواحد ، وفى هذا المعنى كتب عبد القادر حمزة باشا فى جريدة الاهالى .

ماذا بعد مقابلة المؤتمر القبطى بمؤتمر اسلامى ؟ وبأى عين ينظر جهلاء الفريقين الى كل من المؤتمرين ؟ واية نتيجة ينتجها وقوف المؤتمرين وجها لوجه ؟ لينظر العقلاء فى ذلك قليلا ، وليتبصر الذين يدعون انهم مصريون وان لهم وطنا يغارون عليه ويدفعون عنه السوء . الا فليحاسب كل منا ضميره ولنتساءل جميعا ماذا نفعل والى اين نسير .

وعندما عقد المؤتمر القبطى تغلبت عليه نزعة التعقل « وحتى دعاة الشقاق لوحظت فى كلماتهم نغمة الهدوء والرغبة فى التألف ولم يستعملوا ذات اللهجة التى كانوا يكتبون بها فى الصحف مراعاة لما عسى ان تواجه من معارضة داخل المؤتمر من الإقباط ، وكان صخب الجرائد القبطية امرا بعيدا تماما عن الجو الذى ساد المؤتمر نفسه عند انعقاده » . وقد سجل عبد القادر حمزة . وهو الوحيد من كتاب الصحف الاسلامية الذى حضر المؤتمر . اهم ملاحظة له وهى ان خطباء المؤتمر كلهم وقفوا يعلنون بلسان واحد وبعبارة تكاد تكون واحدة: « ان المسلمين لم يغبنوهم فى الماضى ، وانهم لم يريدوا ولا يريدوا غير ان يكونوا معهم قلبا واحدا ويدا واحدة . »

ومؤتمر للمسلمين فى مصر الجديدة

وكان من اثار عقد مؤتمر الإقباط ان تنادى اعيان المسلمين فى القاهرة لعقد مؤتمر

المسلمين . وعرضوا فكرتهم على رياض باشا رئيس الوزراء الاسبق على ان يكون هو رئيسا للمؤتمر . فقبل . وبالفعل انعقد المؤتمر فى ٢٩ ابريل ١٩١١ . واطلق عليه إسم (المؤتمر الاسلامى المصرى) دفعا للصبغة الدينية : وتوكيدا لوحدة العنصرين ، وتجاهلا للاساس الطائفى الذى قام مؤتمر اسيوط عليه ، وكان وجود العناصر المستنيرة فى هذا المؤتمر من رجال حزب الامة او الحزب الوطنى ، عنصرا فعالا فى تسيير المؤتمر باتجاه الوحدة الوطنية المصرية .

وبالنسبة لمطالب الأقباط التى انبثق عنها مؤتمر اسيوط . قرر المؤتمر الاسلامى استحالة قسمة الحياة السياسية فى مصر ، ورفض اعتبار يوم الاحد عطلة رسمية ، وبالنسبة للوظائف اوضح انه يجب التعيين بالكفاءة من جميع وجوهها علمية وادارية واخلاقية دون شرط اخر ، وذكر عن التعليم ان الأقباط يتمتعون بما يفوق نسبتهم العددية . ورفض تخصيص حصيلة اية ضريبة على المرافق العامة ، كما رفض اعطاء كل طائفة ما تجبيه منها مجالس المديريات من ضريبة الخمسة فى المائة لتنفقه كما تشاء ، وبالنسبة للتمثيل الطائفى رفض المؤتمر تعديل قانون الانتخاب بما يجعل لكل طائفة دينية دائرة انتخاب خاصة . وقرر ان يبقى الانتخاب شائعا بين جميع المصريين على ان تسعى الحكومة الى جعل الكفاءة العلمية ذات نصيب اوفر مما هو قائم فى المجالس النيابية .

نخلص من ذلك الى ان فكرة القومية المصرية هى فكرة حديثة العهد ، ولم تظهر الا فى بدايات القرن العشرين ، ولم يكن لها أدنى وجود منذ دخل الاسلام مصر على يد عمرو بن العاص فى عام ٦٤١ ميلادية ، وطوال العهود الاسلامية التى توالت على مصر على مدى ١٣ قرنا لم يسجل التاريخ اى مظهر من مظاهر رغبة الأقباط فى احياء تراث مصر القديم ، أو المتعلق باهداب الحضارة الفرعونية التى اندثرت بعد ضياع مفاتيح اللغة المصرية القديمة ، وانقطع الحبل السرى بين المصريين وحضارتهم السالفة ، فتلاشى تاثيرها فى الوجدان المسلم مثلما تلاشى فى الوجدان القبطى ، وقصارى القول ان فكرة القومية المصرية لم تبزغ الا مع نهوض الاقليات المسيحية التى كانت خاضعة للخلافة فى البلقان ومع انتشار التيار العلمانى .. وهو غير الالحاد .. الذى وجد له ركائز فى مصر بين المسلمين والأقباط معا ، فتمسك به الأقباط لابعاد الصبغة الدينية عن وجه الحكم ، فلما قامت ثورة ١٩١٩ وانتقلت بالحركة الوطنية من المفهوم العام للجامعة الاسلامية الى المفهوم الوطنى البحت ، ارتبط بها الأقباط ارتباطا وثيقا .

الفصل الثالث

عقدة اضطهاد الأقباط

الفصل الثالث

عقدة اضطهاد الأقباط

قبل ثلاثين عاما من ميلاد السيد المسيح ، فقدت مصر استقلالها واصبحت ولاية رومانية ، وفى منتصف القرن الميلادى الأول تسللت الديانة المسيحية الى مصر على يد القديس مرقص الذى كان من أشد المؤمنين برسالة المسيح ، وأحد الانجيليين الأربعة فكتب الانجيل باللغة اليونانية . وبدأ عملية التبشير فى بعض البلدان حتى استقر به المقام فى الاسكندرية حيث كانت التربة مواتية لاستقبال الدين الجديد بعد أن تعرضت العقائد المصرية للضعف والفساد ، واستجاب المصريون للمسيحية التى تدعوهم الى عبادة الاله الواحد ، ولم يجدوا صعوبة فى فهمها لوجود تشابه وبين معتقداتهم الأصلية على النحو الذى يشرحه زكى شنودة بالتفصيل عند استعراضه لعقائد المصريين القدماء. (١)

ولكن الوثنيين من أهالى الاسكندرية حقدوا على مرقص لنجاحه فى دعوته ، فتربصوا به ثم هجموا عليه اثناء احتفاله مع اتباعه بعيد الفصح ونكلوا به تنكيلا شديدا حتى أسلم الروح ، وما أن بدأت المسيحية تنتشر فى البلاد المصرية ، وتتغلب شيئا فشيئا على الوثنية حتى فزع قياصرة روما وولاتهم فى مصر ، واعتبرت المملكة الرومانية الدين المسيحى عدوا لها وخطر يهدد كيانها ويعمل على تقويض أركانها ، فقاومته أشد المقاومة ، وأوقعت بالمسيحين أقسى صفوف التعذيب والقتل وتوالت عهود الاضطهاد حتى بلغت ذروتها على عهد الامبراطور دقلديانوس الذى صمم على استئصال المسيحية وقتل المسيحين «حتى تصل دماؤهم الى ركبة فرسه» مما دفع الأقباط الى أن يخلدوا تاريخ شهدائهم فبدأوا تقويمهم بسنه ٢٨٤ ميلادية وهى السنه التى ارتقى فيها دقلديانوس عرش روما .

---

(١)موسوعة تاريخ الأقباط (جزء أول) ص ٣٥.

ولم يكن أضطهاد الرومان للمسيحية مقصورا على أقباط مصر وانما كان أضطهادا عاما ضد هذه الديانة التى ظهرت كاحتجاج روحانى ضد الطغيان الرومانى - على حد تعبير الأستاذ عباس محمود العقاد (١) - وابطالا لعقيدة الرومان فى عبادة الامبراطور، على اعتبار أنه يتمتع بطبيعتين أحداهما بشرية والاخرى الهية ، ومن ثم كان المصريون من أشد الأمم انكارا لفكرة الطبيعتين ، ووقفت كنيسة الاسكندرية فى هذا المجال موقفا صلبا مما جعلها ندا مصاولا للدولة الرومانية ، ورمزا للعقيدة الدينية والحماسة الوطنية فى ان واحد .

وحتى بعد ان دانت الدولة الرومانية بالمسيحية أيام قسطنطين فى أوائل القرن الرابع الميلادى ، لم يتوقف الصراع بين الدولة الرومانية والكنيسة القبطية ، وانما اكتسب بعدا جديدا تمثل فى الخلاف المذهبى حول طبيعة المسيح ، فقد اخذت روما بالمذهب الملكانى الذى يرى للمسيح طبيعتين (امتدادا لمعتقداتهم القديمة) بينما التزمت الكنيسة بمذهب الطبيعة الواحدة ، واتخذ اضطهاد الأقباط فى هذه المرحلة مظهر أشد وأعنى خاصة بعد أن اكتشف الرومان ان هذا العناد المذهبى يخفى تحت سطحة بوادر ثورة قومية ، وبذور مقاومة للمظالم التى يرتكبها الرومان فى استنزافهم لثروات المصريين وارهاقهم بالضرائب الباهظة ، وما أن فرغ هرقل من حرب الفرس حتى اعتزم التفرغ للمعاندين المنشقين فى مصر ، وأسرف فى طغيانة حتى اضطر العديد من الأقباط للهرب الى الصحراء وعلى رأسهم البطريرك بنيامين .

كيف استقبل الأقباط الاسلام

وفى هذا الوقت الذى ساد فيه الضجر واليأس ، وانهارت فيه الأخلاق ، وشاع فى الشرق كله أن هزيمة الدولة الرومانية حق وعدل - كما يقول العقاد - تسامع الناس بأبناء الدين الجديد الذى انبثق من قلب جزيرة العرب ، وتناقلوا أخبار الفتوحات فى العراق والشام وفلسطين ، وما انتهت اليه من عهود ابرمها الفاتحون مع أهل البلاد تؤمنهم من حيث خافوا ، وتبيح لهم ما لم يكن مباحا فى أيام الدول الزائلة ، فكان طبيعيا ان يرحب المصريون بجيش الخلاص الاسلامى الذى سيرفع عنهم وطأة الطغيان الرومانى ، والدراسات الأكاديمية التى كتبها أقباط ، تعترف بهذه الحقيقة التاريخية ولا تنكرها ، ولكننا لا نلمس هذه الروح عند رجال الكنيسة الذين تعرضوا للكتابات التاريخية .

وسنعرض للنوع الاول من خلال الرسالة الجامعية التى أعدتها (سميرة بحر) وحصلت بمقتضاها على درجة الدكتوراة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، فتقول ، (٢) :

---

(١) عمرو بن العاصى - عباس محمود العقاد

(٢) الأقباط فى الحياة السياسية المصرية - ص١١

«ولاشك أن حالة الصراع الحاد المستمر الدموى بين القبط وروما قد مهدت لدخول العرب الى مصر، وجعلت القبط يرحبون بالعرب الذين وعدوهم بالحرية والأمان، وبخاصة أنه الاضطهاد قد وصل مداه على يد الاسقف الجديد الذى قدم الاسكندرية فى خريف ٦٣١ وهو (قيرس) الذى عرفه كتاب العرب باسم (المقرقس)، وهو الذى أغرق القبط فى بحر من العذاب وكان أكبر مظهر لهذا الاضطهاد العنيف هروب بنيامين أسقف الاسكندرية الى مدينة قوس للاحتماء بالرهبان، كما جرت بذلك عادة أساقفة كنيسة الاسكندرية بصفة عامة، ولم تنس الكنيسة المصرية هذه الحقبة من تاريخها وهى تذكر ابناءها أثناء اجتماعات الصلاة الدورية بما لاقاه اباؤهم على يد الملكانيين (اتباع المذهب البيزنطى) ولا يكاد يمضى شهر الا وفيه ذكرى احد شهدا هذه الفترة.. وظل الحال كذلك حتى تمكن المسلمون من فتح سوريا ومصر، ولاشك أن أقباط مصر قد قدموا العون للمسلمين أثناء فتحهم لمصر، وإن كان هذا لا ينفى حدوث بعض المقاومة فمن الواضح أنه لم يكن للأقباط مصلحة فى الدفاع عن سيد الدولة البيزنطية) أذاقهم مر العذاب فى محاولته القضاء على استقلالهم، وقد شعور الأقباط تجاه المسلمين حافزا جديدا للادارة البيزنطية فى مصر لمزيد من اضطهاد الأقباط».

الوهم الناجم عن عقدة الاضطهاد

ومن شأن هذه الرؤية التاريخية المنطقية من جانب واحدة من المثقفات الأقباط أن تعمل على زالة ذلك الوهم الكامن فى الضمير القبطى عن القهر الاسلامى للمسيحيين، وهو «وهم» ناجم من عقدة الاضطهاد التى لا تفرق بين عهد «خاض فيه الامبراطور فى دماء المسيحيين حتى ركبة فرسه» وعهد لم يسجل عنه التاريخ حادثا واحدا لشهيد مسيحى لقى حتفه بسبب عقيدته الدينية..! وماذا نتوقع غير تكريس عقدة الاضطهاد فى نفوس الأقباط اذا انبرى أحد القس فوصف عهود الحكم الاسلامى بانها «تلك العهود المظلمة التى سلبت كل معنى للحرية للمسيحيين فى مصر، والتى استبد بهم الحكام واذاقوهم الوانا من العذاب وميزوا بينهم وبين المسلمين وفرضوا عليهم ترك لغتهم الاصلية (اللغة القبطية) وعدم المجاهرة بها» كما يقول القس داود عزيز فى كتابه (أقباط بين الماضى والحاضر).

فتحت عنوان (كيفية دخول العرب مصر واحوال القبط فى عهد عمرو بن العاصى) كتب داود عزيز هذا الفصل [1]:

«بعد أن ظل المقوقس حاكم مصر من قبل الرومان يعذب الرهبان ويطارد الأقباط

---

(١) أقباط مصر بين الماضى والحاضر للقس داود عزيز - ص ٢٣

التمسكين برأيهم ، المحافظين على معتقداتهم ، و يعذب منهم من يعذب ، و يقتل منهم من يقتل ، وظل على هذا الحال فترة طويلة لا تقل عن عشرة أعوام ، أخيرا سمحت له نفسه فى الاستقلال بمصر ، وتأخر عن اداء الجزية للامبراطور الرومانى هرقل ، واطمان على نفسه عندما وجد أن هرقل خاف أن يقتص منه بالقتل ، فذهب يمهد السبيل للاستقلال ، فعندما سمع بنهضة العرب أهدى الى نبى المسلمين ، خلاف مارية وشيرين أختها ، هدايا كثيرة من ضمنها الجواسيس الذين دلوا العرب على مداخل مصر عندما ارادوا فتحها ، لاسيا يعقوب رسولة الخاص ، والغلام مابور ابن عم مارية وغيرهما ...

« فانتهز العرب هذه الفرصة السانحة بارشاد المتصلين بالمقوقس الذين كانوا فى مصر وتربوا فيها وعرفوا طرقها واسرارها واماكن الدفاع فيها .. »

وفى معرض حديثه عن الجزية التى بموجبها تم الصلح بين عمرو بن العاص والمقوقس ، يقول القس داود عزيز :

« وتدفع الجزية اجباريا ، ومن لم يقدر ان يدفعها فامامه أمران : اما ان يدخل الاسلام أو يقتل ، وكان هذا بتوجيه وأمر من الخليفة عمر بن الخطاب ، لذلك فان تعداد المسيحيين تناقص من ٣٥ مليون نسمة الى بضع مئات من الآلاف بسبب هذا الاضطهاد العنيف ، فمنهم من دخل الاسلام ، ومنهم من استشهد ، والذين استشهدوا كثيرون جدا .. »

و بالطبع لم يذكر القس الفاضل المصادر التى استقى منها هذه المعلومات .. ولن يذكر اسم شهيد واحد من الشهداء الذين عجزوا عن دفع دينارين ففضلوا الاستشهاد على الدخول فى الاسم ..! اذ ليس من المعقول ان تتجاهل كتب التاريخ الكنسى استشهاد « عدة ملايين من الأقباط على أيدى المسلمين » ، وهى التى اعتزت بسير شهدائها فى العصر الرومانى امثال دميانة وكاترينة وتيودورة و يوتامينا وصوفيا وجاورجيوس وتادرس و يوليوس ومرقوريوس ، وتحرص الكنيسة على ذكر بطولاتهم فى اجتماعات الصلاة الدورية ، ولا يمضى شهر دون الاحتفال بذكرى واحد منهم .

وليس من مهمة هذا البحث ان يتفرغ لتفنيد الروايات غير الدقيقة التى ترد فى بعض الكتب والمطبوعات عند تأويلها لمسألة تحول المسيحيين الى الاسلام (حتى تناقص عددهم من ٣٥ مليونا الى بضع مئات من الآلاف) ومحاولة اضفاء شبهة القهر والاجبار على هذا التحول ، فرارا من دفع جزية سنوية لا تتعدى دينارين على الرجل البالغ ... (وليس على الطفل أو المرأة أو الشيخ الفانى) وليس أدل على انتفاء شبهة الاكراه مما تردد على السنة بعض المؤرخين من احجام الفاتحين على اكراه ابناء البلاد على الدخول فى الاسلام ، والتمسوا تأويل ذلك بأن « الولاة كانوا يشفقون من تناقص الجزية وافقار الخزينة » ، وهو تأويل خاطئ ولكنه صحيح فى الابانة

عن الواقع فى مسألة الدعوة الدينية ، وهو أن الفاتحين أحجموا عن الاكراه ولم يقسروا احد على الخروج من دينه (١)

كذلك ليس من مهمة هذا البحث ان يتعقب القصص التى تحفل بها بعض الكتب القبطية عن اضطهاد الاقباط فى المجتمعات الاسلامية ، وهى روايات تهدف الى زيادة عزلة الأقباط وتخويفهم من أى محاولة لصبغ الدولة بالصبغه الاسلامية ، واثارة شكوكهم تجاه اسس الدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية عن طريق تذكيرهم بصور مختلقة عن المظالم التى عاناها اجدادهم تحت الحكم الاسلامى ، وحسبنا أن نستخلص صورة وصفية عن وضع الأقباط فى المجتمع الاسلامى من خلال العبارات التى ترد عرضا فى كتابات بعض المؤرخين الأقباط ولن نختار من هذه العهود تلك الفترات التى بلغ فيها شأن الأقباط شأوا عظيما ، كالعهد الفاطمى حيث شغل أحدهم ... عيسى بن نسطورس - منصب الوزير الأول للخليفة العزيز بالله بن المعز ، ولكننا سوف نختار العهد التركى الذى يرى الكتاب الأقباط أنه اشد فترات التاريخ الاسلامى ظلمة واكثرها ايغالا فى التعصب .

ومن البديهى ان القياس على الاسوا ينقلنا تلقائيا للحكم على الامثل ، فتعالوا نلق نظرة على وضع الأقباط خلال الحكم التركى ، وقبل ان نستعرض التفاصيل يجب ان ننوه الى ان الكاتب - زاهر رياض - وهو يرصد حوادث القهر والاكراه لم يذكر حادثة واحدة من حوادث القهر الدينى التى نعهدها عند الدول الطاغية ، ولعل ذلك هو السبب الذى جعل الكاتب يبدأ موضوعه من نهاية الوجود التركى فى مصر ، وهى الفترة التى بلغ فيها الترك أدنى درجات الضعف والهزال . ومن المنطقى أنه فعل ذلك لأنه لم يجد فى الفترات السابقة ... وهى فترات العنفوان والقوة - ما يخدم هدفه فى التدليل على تعسف الدولة .

الأقباط فى عهد المماليك والاتراك

يقول زاهر رياض فى كتابه (المسيحيون والقومية المصرية) (٢) ان الأقباط كانوا من أشد المقربين الى على بك الكبير والى مصر فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، وهم الذين كانوا من ورائه يشجعونه و ينظمون له حركته الانفصالية عن تركيا ، فقد كان المعلم رزق اليد اليمنى لعلى بك ، واليه يرجع الفضل فى التنظيم المالى الذى استند إليه على بك سواء فى مصر أو فى سوريا ، كما كان المعلم يعقوب والمعلم الياس بقطر أكبر عون لمراد بك فى محاولة الخروج على السلطان ، وكذلك المعلم غبريال سيداروس بالنسبة لابراهيم بك ، بل اشترك هؤلاء فى تدريب جند مصر ، وأبلوا بلاء حسنا فى المواقع التى دارت .

---

(١) عمرو بن العاص تأليف عباس محمود العقاد

(٢) المسيحيون والقومية المصرية - دكتور زاهر رياض - ص ٢٢

و ينقل عن الجبرتي وصفه للمعلم رزق بأنه كان رجلا حازما ومدبرا يقظا وانه كان على شيء من العلم ، وعلى الاخص علم الفلك الذى مهر فيه بينما كان على بك من المصدقين بصدق المنجمين ، وقد بدأ رزق حياته العملية سكرتيرا لدارسك النقود ، و وثق به على بك الكبير حتى رفعه الى مدير حسابات الحكومة وقتئذ وذلك على الرغم من قسوة على بك على القبط ، ثم رفعته هذه الشقة ايضا الى رئاسة الدواوين ، واعتمد على بك عليه فجعله مع القيام بوظيفته مستشاره الخاص فى تدبير شئون الدولة ، وعاون على بك معاونه صادقة فى تحقيق أغراضه التى كان يهدف اليها من الاستقلال بمصر ، فتوافر للمعلم رزق من النفوذ والسلطة ما لم يتوافر لاحد من رجال الدولة ، وقد استخدم المعلم رزق لمعاونته فى عمله كثيرين من الأقباط - رغم كراهية على بك لهم .. فكان المعلم رزق بذلك صاحب مدرسة تؤهل الأقباط لأن يحتلوا اكبر مناصب الدولة .(٢)

واذا كان ذلك حال الأقباط فى عهد حاكم ، يصر الكاتب على ان يصفه بين الحين والحين بأنه كان يكره الأقباط ، فماذا كان شأنهم فى عهود غيره من الحكام ...؟ وبماذا يعلل الكاتب اعتماد الأمراء المماليك على الأقباط فى تدبير الشئون المالية حتى كانوا بمثابة وزراء المالية لهم ؟ يقول رياض ان انضمام الأقباط الى المماليك هو بمثابة اتحاد « العناصر الثائرة » ضد الاستعمار الأجنبى (التركى) .

و يقدم لنا الكاتب شخصية أخرى من تلك الشخصيات القبطية التى بلغت مركزا مرموقا فى العهد التركى ، وهو المعلم ابراهيم الجوهرى الذى يصفه الجبرتى بأنه « كان رجلا عظيما فى خلقة وفى علمه سخيا كريما الى ابعد الحدود ، أما عن خلقة الشخصى فقد كان وقورا فى دعة متواضعا فى رفق ولين . طيب السريرة عطوفا » ، ولما مات فى ٣١ مايو ١٧٩٥ حزن عليه ابراهيم بك حزنا شديدا وخرج ليشهد جنازته اثناء مرورها بالقصر العينى (٣) .

وقبل ان ينقل لنا زاهر رياض رثاء الجبرتى للمعلم الجوهرى لا ينسى ان يدمغ الجبرتى بتهمة « التحيز ضد المسيحيين » . واليكم عبارة الجبرتى : « ومات الذمى المعلم ابراهيم الجوهرى رئيس كتبة الأقباط فى مصر . أدرك فى هذه الدولة من العظمة ونفاذ الكلمة وعظم الصيت والشهرة ما لم يسبق لمثله من ابناء جنسه ، وكان من دهاقين العالم ودهاتهم . لا يغرب عن ذهنه شئ من دقائق الأمور ، و يدارى كل انسان بما يليق من المدارة ، ويحابى ، ويهادى ، و يواسى الامراء عند دخول رمضان ، وعمرت فى أيامه الكنائس وديور (أديرة) النصارى وأوقف عليها الأوقاف الجليلة والاطيان ورتب لها المرتبات العظيمة والارزاق الدارة والغلال » (٤)

---

(٢) المصدر السابق - ص ٢٣

(٣) المصدر السابق - ص ٢٤

(٤) المصدر السابق - نقلا عن الجبرتى ج ٢

و يقول المؤلف أن الفضل فى بناء الكنيسة المرقسية الكبرى فى شارع كلوت بك انما يرجع الى ابراهيم الجوهرى وحسن تصرفه اذ انتهز فرصة مرور احدى الاميرات . لاداء فريضة الحج فخدمها بنفسه وحصل بواسطتها على فرمان برفع الجزية عن الرهبان وأذن ببناء الكنيسة الكبرى ، ولم يكن اخوه المعلم جرجس يقل عنه فى علو الهمة . اذ يصفه الجبرتى بأنه « كان عظيم النفس . يعطى العطايا و يفرق على الأعيان - عند قدوم رمضان - الشموع والعسل والسكر والارز والكساوى والبن، و يعطى ويهب ، وكان يقف بأبوابه الحجاب والخدم » .

وعن علاقته بسادة البلاد الترك الذين عادوا الى مصر عقب جلاء الحملة الفرنسية عنها ، يقول زاهر رياض : أراد الاتراك أن يجمعوا القلوب حولهم استعدادا لمعركتهم القادمة مع المماليك . فاصدروا أمرهم أبالا يتعرض أحد لأعيان القبط ، ولما كانوا فى حاجة الى المال قربوا اليهم المعلم جرجس الجوهرى فعاد اليه احترامه وشىء كثير من نفوذه .وقدموه وأجلسوه لما يسديه اليهم من الهدايا والرغائب حتى كانوا يسمونه جرجس افندى . ورأيته يجلس بجانب محمد خسرو باشا - الوالى - وبجانب شريف افندى الدفتردار و يشرب بحضرتهم الدخان و يراعون جانبه و يشاورونه فى الامور» .

وعلينا أن نفهم مغزى هذه المعاملة الكريمة التى لاقاها جرجس افندى على يد الاتراك العائدين مع ان المفروض ان تكون نفوسهم مشحونة بالضغينة على الأقباط بسبب تعاونهم مع الفرنسيين خلال فترة وجودهم بمصر ، وهو التعاون الذى بلغ مداه على يد المعلم يعقوب على النحو الذى فصلناه فى فصل سابق .

الأقباط فى المناصب الادارية الكبرى

ولسوف يستمر المعلم جرجس الجوهرى فى اداء دوره حتى بعد أن ينجح محمد على فى الاستئثار بالسلطة ، فيقف الى جواره لتدبير شئونه المالية ، ولم يكن هو القبطى الوحيد الذى ارتقى أعلى المناصب فى عهد الوالى الجديد وانما كان هناك المعلم رزق اغا الذى أصبح مديرا وحاكما للأقليم الواقع وراء فرع دمياط ، والمعلم غالى الذى عهد اليه بمسح عموما اراضى مصر واليه يعزى فضل قيام النظام الادارى الذى بدأه محمد على ، وقد عرف الوالى للمعلم غالى قدره«اذا لم يكد يعينه كبيرا للمباشرين حتى نزلت طبلخانة الباشا الى بيته واستمرت تضرب النوبة التركية ثلاثة أيام وكذلك الطبل الشامى و باقى الملاعيب ، ثم طلع المعلم الى القلعة فخلع عليه الباشا خلع الرضا والبسه فروة سمور وعاد الى داره وامامه الجاويشية والاتباع بالعصى المفضضة ، فاقبل عليه الأعيان من المسلمين والنصارى للسلام عليه والتنئة له» وقد خلفه ابنه باسيلى فى وظيفة (رئيس المحاسبين) وأنعم عليه محمد على برتبة البكوية ، فكان أول قبطى يمنح هذه الرتبة و بلغت اطيانه عدة قرى فى الوجه البحرى .

وعين الوالى بطرس غالي اغا ناظرا لشونات الغلال ثم حاكما لبرديس ، كما عين عيد فرج اغا حاكما على دير مواس ، وميخائيل عبده حاكما على الفشن ، ومكرم اغا على شرقى اطفيح ، وتكلا سيداروس فى بجورة وانطون أبوطاقية فى الشرقية ، وعبود كاتبا للخزينة « وكان الباشا يحبه و يثق به و يقول له : لولا اللامة لقلدتك الدفتردارية وهو المنصب الذى يتولاه ابنه ابراهيم باشا » .

و يواصل زاهر رياض حديثه عن وضع الأقباط فى عهد محمد على فينقل عن رمزى تادرس هذه الفقرة من كتابه (الأقباط فى القرن العشرين) (١) :

وأرادت الحكومة ان تؤكد للأقباط حرية ادارتهم لأحوالهم واملاكهم دون تدخل من الدولة ، وقد كان هذا الحق معترفا به من قبل (اى فى عهد الحكم التركى) الا ان الأقباط لم يكونوا يتمتعون به بشكل جدى لكثرة ما تدخلت الحكومة فى مصالحهم ، ولكثرة ما نالهم من الاذى ، فارادت الحكومة ان تؤكد لهم كتابة ، وفى ذلك اطلاق لحريتهم فى ان يبنوا ما يشاءون من الكنائس الجديدة و يرمموا القديمة منها بكل حرية دون ما حرج أو تدخل أو اذن أو شبه ذلك ، فكان ان صدر قرار ان يديروا بأنفسهم و بالاشتراك مع رجال الاكليروس اموال أديرتهم وكنائسهم ومدارسهم .

وعندما امتد النفوذ المصرى الى السودان كان لاقباط وجود فعال عن طريق الموظفين والتجار (حتى عادت المسيحية الى الظهور فى السودان بعد أن غابت عنه خمسة قرون) ، وجنى الأقباط من عملية التجارة أرباحا طائلة وجاها عريضا لدرجة أنهم استخدموا الاعوان المدججين بالسلاح وأنشاوا النقاط العسكرية لحماية طرق التجارة .

مدخل الأقباط الى الحياة العامة

وترى الدكتورة سميرة بحر أن عهد محمد على كان بمثابة الميلاد الحقيقى للأقباط فى العصر الحديث (٢) ومدخلهم الى الحياة العامة وتفسر ذلك بأن محمد على لما اعطى اهتمامه للعنصر المصرى فى ادارة الدولة كنتيجة لنزعته الاستقلالية عن الخلافة العثمانية ، انعكس ذلك على الأقباط بصفتهم جزءا من العنصر المصرى الذى أبرزه محمد على واستخدمه لتحقيق طموحه الكبير وللوصول الى أماله الواسعة ، وكان موقفه من الأقباط محكوما بنظرته الى المصريين عموما .

والى جانب السلطات الادارية الواسعة التى اتاحها محمد على للأقباط على النحو الذى أوضحناه ، يلاحظ حيازة الأقباط للملكيات الزراعية الكبيرة ، فكان بطرس أغا يمتلك ألفى

(١) الأقباط فى القرن العشرين (رمزى تادرس) ج اول ص ٢٧
(٢) الأقباط فى الحياة السياسية المصرية (سميرة بحر) ص ٣٤

فدان (وربما خمسة الاف) قرب جرجا و يربي الخيول والمواشي والاغنام على اعلى مستوى ، وتبين من حصر الملكيات ان العائلات القبطية في الوجه القبلي تحظى بالمرتبة الرابعة بعد الدولة وعائلة محمد علي والباب العالي ، وليس من شك في ان حجم الثروة القبطية سيكون له تأثيره في تحديد دور الأقباط السياسي والاجتماعي ، وقد استمر تقدم الأقباط في الحياة العامة الحديثة مع اخوانهم المسلمين خاصة وان الوالي سعيد أدخلهم في صلب الدولة ، لأنه كان يريد اخراج الأتراك من الوظائف المدنية والحربية ، فبدأ يعتمد على المصريين ، و يفسح لهم المجال واسعا في وظائف الدولة والجيش ، ورفع الحظر المفروض على منع المسيحيين من التجنيد كما الغى « الجزية » التي كانت مفروضة عليهم .

والتزم الخديوى اسماعيل سياسة التسامح الديني (١) فعين الأقباط في مناصب نظارة الاقلام في قضايا المديريات (تشبه رؤساء النيابات) وهي مناصب يرقى شاغلها الى مناصب القضاء ، وعين واصف باشا عزمي رئيسا للديوان الخديوى ، ولما شكل مجلس النواب لأول مرة سنة ١٨٧٩ قضى بوجوب انتخاب عضو قبطي عن كل مديرية ، كما تقرر فتح المدارس الحكومية أمام أبناء المسلمين والنصارى بدون تفرقة ، ولم يعد الدين شرطا للتعيين في القضاء ، وتم الغاء المجالس القضائية التي كانت تقتصر على قضاة المسلمين ، وحلت محلها المحاكم الاهلية التي خضع لها كل المصريين على اختلاف دياناتهم. وشجع هذا الاتجاه العلماني على التقارب بين المسلمين والأقباط ، فأسهم بعض الأقباط في بناء المساجد ووقف الاوقاف عليها ، كما شارك بعض المسلمين في بناء الكنائس .

موقف الاسلام من حق العمل

فان كان تاريخ العلاقات بين المسلمين والأقباط قد سار على هذا النحو الذى لم تلوثه وصمة التعصب ، حتى في اشد العهود شهرة بالتعصب ، واذا كان الخط البياني للعلاقات بين الجانبين قد سلم من نكبه اضطهاد الأقليه وسار في اتجاه الوئام والتعاون ، فما هي الظروف التي دفعت بهذا الخط نحو الانحراف والتوتر ... وما هي العوامل التي تجعل من حديث الاضطهاد صخبا وضجيجا يعلو على صوت العقل والحكمة والواقع ؟ وكيف يجوز تجاهل موقف الاسلام من حق العمل لغير المسلمين واسناد أكبر الوظائف إليهم (٢) ، حتى بلغ التسامح أن حرج فقهاء كبار مثل الماوردى في «الأحكام السلطانية» بجواز تقليد الذمي (وزارة التنفيذ) . ووزير التنفيذ هو الذى يبلغ أوامر الامام و يقوم بتنفيذها ويمضي ما يصدر عنه من أحكام وقد تولى تلك الوزارة بعض النصارى أكثر من مرة منهم نصر بن هارون سنة ٣٦٩هـ ، وعيسى بن نسطوروس

(١) المصدر السابق - ص ٣٦

(٢) كتاب (غير المسلمين في المجتمع الاسلامي) (د . يوسف القرضاوى ص ٢٤)

سنة ٣٨٠هـ ، وقبل ذلك كان لمعاوية بن أبي سفيان كاتب نصرانى اسمه سرجون . وقد بلغ تسامح المسلمين فى هذا الأمر أحيانا الى حد المبالغة والجور على حقوق المسلمين ، مما جعل المسلمين فى بعض العصور، يشكون من تسلط اليهود والنصارى عليهم بغير حق .

[وقد قال المؤرخ الغربى آدم ميتز فى كتابه (الحضارة الغربية فى القرن الرابع الهجرى] :

« من الأمور التى نعجب لها كثرة عدد العمال (الولاة وكبار الموظفين) والمتصرفين غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ، فكان النصارى هم الذين يحكمون المسلمين فى بلاد الاسلام والشكوى من تحكيم أهل الذمة فى أبشار المسلمين شكوى قديمة ...

يقول أحد الشعراء المصريين (١) فى يهود عصره وسيطرتهم على حكامه :

يهود هذا الزمان قد بلغوا ... غاية آمالهم وقد ملكوا
المجد فيهم والمال عندهمو ... ومنهم المستشار والملك
ياأهل مصر، أنى نصحت لكم ... تهودوا ، قد تهود الفلك!

وقال آخر بيتين تمثل بهما الفقيه الحنفى الشهيد (ابن عابدين) لما رأى من استئثار غير المسلمين فى ومنة على المسلمين ، حتى أنهم يتحكمون فى الفقهاء والعلماء وغيرهم ، قال :

أحبابنا ، نوب الزمان كثيرة ... أمر منها رفعة السفهاء!
فمتى يفيق الدهر من سكراته ... وأرى اليهود بذلة الفقهاء ؟!

و يصف الدكتور يوسف القرضاوى تلك الصور بأنها من أثر الجهل والانحراف ، والاضطراب الذى أصاب المجتمع الاسلامى فى عصور الانحطاط ، حتى انتهى الأمر الى عزة اليهود وذلة الفقهاء .

وآخر ما سجله التاريخ من ذلك ، ما سارت عليه الدولة العثمانية فى عهدها الاخير بحيث أسندت كثيرا من وظائفها الهامة والحساسة الى رعاياها من غير المسلمين ، وجعلت اكثر سفرائها ووكلائها فى بلاد الأجانب من النصارى .

وقد استلفتت سماحة الاسلام مع غير المسلمين انظار المؤرخين الغربيين ، فيقول آدم ميتز فى مؤلفة الذى سبقت الاشارة إليه :

---

(١) هو الحسن بن خاقان ، كما جاء فى (حسن المحاضرة) للسيوطى ج ٢ ص ١١٧ انظر الحضارة الاسلامية لآدم ميتز ج ١ ص ١١٨

« ليس فى التشريع الاسلامى ما يغلق دون أهل الذمة أى باب من ابواب العمل ، وكانت قدمهم راسخة فى الصنائع التى تدر الأرباح الوافرة ، فكانوا صيارفة وتجارا وأصحاب ضياع وأطباء ، بل ان أهل الذمة نظموا أنفسهم ، بحيث كان معظم الصيارفة الجهابذة فى الشام - فعلا - يهودا ، على حين كان اكثر الأطباء والكتبة نصارى ، وكان رئيس النصارى ببغداد هو طبيب الخليفة ، وكان رؤساء اليهود وجهابذتهم عنده .. »

والعلامة الفرنسى (جوستاف لوبون) بعد ان استعرض فى مؤلفة الضخم (حضارة العرب) آيات القرآن الكريم التى تؤكد حرية الاعتقاد ، وتمنع الاكراه والقهر ، يقول :

« رأينا من آى القرآن التى ذكرناها آنفا أن مسامحة محمد لليهود والنصارى كانت عظيمة الى الغاية ، وأنه لم يقل بمثلها مؤسسو الأديان التى ظهرت قبله كاليهودية والنصرانية على وجه الخصوص ، وسنرى كيف سار خلفاؤه على سنته ، وقد اعترف بذلك التسامح بعض علماء اوروبا المرتابون أو المؤمنون القليلون الذين أمعنوا النظر فى تاريخ العرب ، والعبارات الاتية التى اقتطفها من كتب الكثيرين منهم تثبت أن رأينا فى هذه المسألة ليس خاصا بنا ، قال روبرتسون فى كتابه (تاريخ شارلكن) : « ان المسلمين وحدهم الذين جمعوا بين الغيرة لدينهم وروح التسامح نحو اتباع الأديان الاخرى ، وأنهم مع امتشاقهم الحسام نشرا لدينهم تركوا من لم يرغبوا فيه أحرارا فى التمسك بتعاليمهم الدينية .. » (١)

---

(١) كتاب حضارة العرب لجوستاف لوبون ترجمة عادل زعيتر (صفحة ١٢٨)

الفصل الرابع

المسألة الطائفية
بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢

الفصل الرابع

المسألة الطائفية بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢

جاء الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ ليضع أقباطها فى مأزق جديد مشابه للمآزق السابقة التى تعرضوا لها خلال الحروب الصليبية والحملة الفرنسية ، وسبب المأزق هو تلك القرابة الدينية التى تربط المسيحيين فى مصر بالمسيحيين القادمين من أوربا ، والتى من شأنها أن تضع الأقباط أمام خيار صعب بين الولاء الدينيى والانتماء الوطنى .

ولكن مسألة الولاء الدينى تحتاج الى نظر .

فقد سبق أن أوضحنا أن كنيسة الاسكندرية كانت لها - منذ نشأة المسيحية - رؤية مستقلة بشأن بعض المسائل التى تدخل فى صلب العقيدة المسيحية ، ونهجت الكنيسة فى ذاك المجال نهجا مناوئا للمذهب الرسمى (الملكانى) الذى أخذت به قيادة الدولة البيزنطية وتحول هذا الخلاف المذهبى الى حرب ضروس بين الرومان والمصريين . وتوالى عقد المجامع المسكونية للوصول الى حل وسط . ولكن الكنيسة القبطية بقيت على موقفها المستقل عن بقية الكنائس الرئيسية الاخرى فى روما والقسطنطينية فلما ظهر البروتستانت (المحتجون) فى القرن السابع عشر احتجاجا على طغيان الكاثوليكية ، أضاف ذلك بعدا جديدا فى الصراع بين المذاهب والكنائس المسيحية فى العالم

[هذه لمحة خاطفة عن حجم الخلاف بين الطوائف المسيحية ، وهو خلاف كان يستمد جذوره من الخلاف العقائدى ، ولكنه تأثر الى حد كبير بشئون السياسة الدنيوية ، عندما كانت كنيسة روما ثم كنيسة القسطنطينية تسعى الى مد نفوذها على بقية الكنائس انسياقا مع رغبة الامبراطورية فى تكريس سيادتها على ولاياتها . ولسوف تتضح أهمية هذا الخلاف المذهبى عندما كان الاقباط يجدون أنفسهم أمام تيارات مسيحية وافدة ترفع شعار الصليب ولكنها تحمل

معها - الى جانب الهدف الاستعماري - هدفا أخر هو اضعاف الكنيسة القبطية وتذويبها فى الجسم الكاثوليكي أو البروتستانتي . فاذا كان موقف المسيحيين المصريين من هذه الحملات العسكرية والدينية ..؟

والواقع أن المراجع التاريخية الاسلامية لا تعطينا اجابة وافية عن هذه المسألة ويمكن تفسير هذا التجاهل بما يلي :

١ - أن الوجود القبطي خلال العصر الايوبي وبداية العصر المملوكي - وهو العصر الذى شهد ملاحم الحرب الصليبية - بلغ درجة واضحة من الضعف والهزال فبعد مضى ستة قرون على دخول الاسلام ، كانت الغالبية العظمى من المصريين قد تحولت الى الاسلام . كما شهد هذا العصر انهيار اللغة القبطية نهائيا وتحول الاقباط الى وضع مؤلفاتهم باللغة العربية بمن فيهم البابا دواد بن لقلق والأنبا بولس البوشي - فكان ذلك بمثابة «المسمار الاخير فى نعش اللغة القبطية» على حد تعبير القمص داود عزيز (١) ومن شأن هذا الانحسار أن يحول دون قيام الاقباط بدور واضح يلفت أنظار المؤرخين .

٢ - يمكن النظر الى دور الاقباط ضمن الموقف العام للشعب المصرى كله . وهو ما لم يحظ بالعناية الكافية من جانب المؤرخين بسبب تركيزهم على أدوار السلاطين والأمراء وقادة الاجناد وأهمالهم لحركة الشعوب .

الصليبيون يتهمون الاقباط بالالحاد

ومع ذلك فأن الباحثة القبطية سميرة بحر ترى أن الاقباط اتخذوا من الصليبيين موقفا حازما حاسما عندما وجدوا فى الصليبيين صورة جديدة للارتباط بين الدين والسياسة والاستعمار ، وكانوا التجسيد المادى للنظرة الغربية السائدة فى عهدهم نحو الدين وهى نظرة تخالف تماما مفهوم الدين لدى أقباط مصر التى تفصل تماما بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية .

وتقول (٢) : لقد أعرض الاقباط عن النظر الى الغزاة على أنهم مسيحيون ، حتى أنه بلغ من شدة غيظ الصليبين لعدم مساعدة الاقباط لهم . أن اصدروا قانونا بمنع اقباط مصر من زيادة القبر المقدس . بدعوى أنهم ملحدون . وتقول : وأذا كان الاقباط قد وقفوا فى البداية موقفا سلبيا من هذه الحروب ، وذلك بعدم تقديم العون للصليبيين مادامت حكوماتهم الوطنية لم تشترك فيها ، فأنهم هبوا للدفاع عن بلادهم حينا أصبحت هذه الحروب خطرا مباشرا ، وتمكنوا من ضد الأجنبى الدخيل مع أخوانهم المسلمين .

---

(١) اقباط مصر بيت الماضى والحاضر - ص ٥٦

(٢) الاقباط فى الحياة السياسية المصرية (ص ١٦)

وتقول : فى هذه الحروب التى كان ظاهرها الدين و باطنها الدنيا والرغبة فى السيطرة ، لم يتحرك من أجلها الاقباط ، وعموما لم نسمع بثورة للقبط فى ذلك الوقت ، ولا سمعنا أن الصليبيين تواطأوا معهم ضد الحكومة الاسلامية كما تواطأوا مع ذيول الدولة الفاطمية فى مصر ، واجتاز الاقباط ذلك الاختيار الصعب فى مواجهة غزاة ينتمون الى ذات ديانتهم و يرفعون الصليب مرددين شعارات حماية الاماكن المقدسة والدفاع عن الاقليات المسيحية فى الشرق ـ اجتازوا ذلك الموقف الدقيق الذى وجدوا أنفسهم فيه معتصمين بوطنيتهم وارتباطهم بالارض المصر ية قبل كل شئ بل أن الكنيسة المصر ية وجدت فى اندحار الصليبيين عقابا سماو يا للكنيسة الغر بية التى خرجت على التعاليم المسيحية الحقة كما يرونها .

بل أن المستشرقة الانجليز ية بوتشر تعترف فى كتابها (قصة الكنيسة فى مصر) بأن الاقباط فرحوا بانهزام الصليبيين فرحا لايوصف «لأنهم وجدوا أن معاملة المسلمين لهم افضل من معاملة أولئك» فلما رأى الملك الكامل ذلك منهم ركن اليهم وقربهم ورفع مقامهم وعمل على ما فيه راحتهم .

نابليون يسترضى المسلمين ..!

وتجدد المأزق عندما قدم نابليون الى مصر .. ولكن المدهش أنه لم يعلن انتسابه الى المسيحية ، وأنما ادعى أنه حامى حمى الاسلام ، مع أن الأولى أقرب الى التصديق من الثانية (١) ولكن نابليون الذى كان يدرك قوة ارتباط المصر يين المسلمين بدولتهم العثمانية ، أراد أن يسحب البساط من تحت النفوذ العثمانى فأعلن احترامه للاسلام عسى أن يفلح فى كسب رضاء المسلمين عنه . وامعانا فى هذه السياسة أظهر الجفاء للاقباط ، ونحاهم عن وظائفهم التقليدية فى الشئون المالية وجمع الضرائب . وعندما شكل الديوان جعله مقصورا على المسلمين . ولكن بعد ثورة القاهرة عليه تخلى عن هذه السياسة . فلما أعاد تشكيل الدنوان أشرك فيه الاقباط ، «بقصد اشعار المسلمين بالذلة عن طر يق مساواتهم بالاقباط ، الأمر الذى لم يحدث منذ الفتح الاسلامى ، بعد أن تنكروا لما عاملهم به من قبل» على حد تعبير مؤرخ قبطى هو زاهر ر ياض الذى يقول (٢) أن الاقباط لم يدخروا وسعا فى التعاون مع الفرنسيين على أمل أن يخلصوهم من الحكم الاسلامى . وعرف الفرنسيون ما كان عليه الاقباط من مهارة وكفاءة فولوهم المناصب الكبيرة ، وذكر أسماء عدد من الاقباط تولوا مناصب حكام الاقاليم بل انضم الى القوة الفرنسية كثير من الاقباط مثل المعلم مكار يوس حنين ، والمعلم غبر يال سيداروس ، والقس حنا راعى كنيسة منفلوط ، ووصل كل منهم الى رتبة كولونيل ، أما عبد الله منصور فحصل على رتبة قومندان ، وعين نابليون المعلم الياس بقطر سكرتيرا خاصا له ثم عضوا بالمجمع العلمى .

---

(١) المصدر السابق (ص ١٧)

(٢) المسيحيون والقومية المصر ية (ص ٣٧)

وقد سبق أن أوضحنا دور المعلم يعقوب الذى أسس جيشا قبطيا لمعاونة الاحتلال الفرنسى ثم غادر البلاد بصحبة الفرنسيين ليقنع حكومة فرنسا بالبقاء فى مصر .

ولكن سميرة بحر ترى غير ما يراه زاهر رياض فتقول (١) أنه بعد اغتيال الجنرال كليبر على يد سليمان الحلبى تراجع الفرنسيون عن استرضاء الأقباط وخلعوهم من مناصبهم ، فتساوى فى النهاية شعور الاقباط مع شعور المسلمين تجاه الفرنسيين وأن اختلفت دوافع كل فريق

وكان الاقباط قد تحفظوا فى بداية شعورهم فى البداية أملا فى التخلص من نظام المماليك والاتراك ، فلما رأوا أن وجود دولة مسيحية فى مصر لم يفدهم بل أساء الى العلاقات بينهم وبين اخوانهم المسلمين - فضلا عن اقصائهم من وظائفهم - عندئذ «تمنوا» رحيل الفرنسيين الذين كان وجودهم فى مصر يسئ اليهم والى العلاقات بينهم وبين المسلمين بمحاولة خلق جو من عدم الثقة والتشكك فى ولائهم واخلاصهم لاخوانهم المسلمين . ولكنها لا تقدم لنا وقائع محددة لتحويل التمنيات الى عمل جدى .

ومعنى ذلك أن موقف الاقباط الحملة الفرنسية مر بثلاثة اطوار :

١- الطور الأول : اتخذوا فيه موقف الانتظار والترقب عندما وجدوا الفرنسيين يتطلعون الى استرضاء المسلمين و يتجاهلون الاقباط رغم القرابة الدينية .

٢- الطور الثانى : وهو تكالب الاقباط على ترضية الفرنسيين والتعاون معهم عسكريا وماليا واداريا .

٣- الطور الثالث : وهو عودة الجفاء بين الجانبين بعد أن قرر الفرنسيون الجلاء عن مصر ، ولم يعد االفرنسيون بحاجة الى أصدقاء .

وانتهت هذه المرحلة كلها بعودة الأقباط الى حظيرة الوحدة الوطنية التى اهتزت خلال الوجود الفرنسى .

الشئ الملفت للنظر أن الانجليز عند احتلالهم مصر ، استخدموا نفس الأسلوب الذى جربه الفرنسيون وهو اثارة الفرقة بين المسلمين والمسيحيين عن طريق «الوظائف» فقد عمدت سلطات الاحتلال - فى البداية - الى اقصاء كبار الموظفين من المسلمين والاقباط واحلال مسيحين سوريين محلهم وفى المرحلة الثانية ركز الانجليز على استبعاد الكثير من القبط من وظائفهم بالتدريج تحت شعار (حق الاغلبية) فى هذه وظائف حتى تثور مشكلة اضطهاد القبط وتتبادل ردود الفعل العشوائية وغير العشوائية و ينمو الاحساس الذاتى لدى كل من القبط والمسلمين ، ثم

(١) المصدر السابق ص ١٨

يسعى الانجليز لجذب بعض عناصر القبط اليهم فلما تثور الشكلة من الجانب الاخر يتدخل الانجليز لعلاجها لصالح القبط والتظاهر بحمايتهم من المسلمين (١) .

وليس من شك فى أن هذه السياسة البريطانية نجحت فى الوفاء بالغرض المنشود وهو خلق حالة من التوتر بين المسلمين والقبط وقد انعكست هذه الحالة على صفحات الصحف حيث لجأ كل فريق الى اتهام الاخر بالتعصب ، وطفحت الصحف بالمقالات المتطرفة والتعبيرات الحادة التى صبت الزيت على النار ، وتصاعدت حدة النعرة الطائفية حتى تنادى الاقباط الى عقد مؤتمر أسيوط لبحث مطالبهم ، ورد عليهم المسلمون بعقد مؤتمر مصر الجديدة وأثمر هذا الانشقاق اولى ثماره فى عام ١٩١٣ عندما صدر القانون النظامى للجمعية التشريعية - أول مؤسسة نيابية - وقد تقرر فيه مبدأ «التمثيل الطائفى» لتكريس التفرقة بين الاقباط والمسلمين . واذ نص على أن تقوم الحكومة بتعيين أربعة أعضاء من القبط . وثلاثة من عرب البدو . ونجحت سياسة الانجليز فى الظهور بمظهر الحريص على صفوف الاقليات وتم اعداد قانون الهيئة التشريعية خفية عن الرأى العام الذى كان يطالب بانشاء هيئة برلمانية ذات تكوين تمثيلى شامل واختصاص تشريعى مطلق . » ولكن الشعب لم يطلع على القانون الا بعد أن وقع عليه الخديوى عباس الثانى (٢) وبعد أن عقد هذا المجلس دورته الاولى تأجل انعقاده الى أجل غير مسمى ثم قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ لتضع مصر كلها تحت الرقابة فى ظل الحماية البريطانية حتى انتهت الحرب واشتعلت ثورة ١٩١٩ لتنتقل بالحركة الوطنية الى مسار جديد

الحركة الوطنية تنتقل الى المفهوم العلمانى

ولا شك أن أبرز معالم ثورة ١٩ بزوغ تلك الجامعة الوطنية التى وحدت المسلمين والاقباط تحت زعامة سعد زغلول . وجنبت الكفاح الوطنى كثيرا من الانكسارات التى تعرضت لها شعوب أخرى - كالهند - وهى تكافح من أجل الاستقلال .

وتقول سميرة بحر (٣) أن انتقال الحركة الوطنية المصرية من المفهوم العام للجامعة الاسلامية الى المعنى المحدد للوطنية المصرية ، قد جاء معبرا عن نضوج تيار علمانى ليبرالى جديد ، وأصبحت الدعوة الى الاستقلال السياسى لمصر ، تعنى سقوط السيطرة العثمانية والبريطانية فى وقت واحد . وهنا نجد الاقباط يندفعون فى الحركة الوطنية بشكلها الجديد والتى تجسدت بقوة وفعالة بزعامة سعد زغلول وحزب الوفد بعد ذلك .

---

(١) الاقباط فى الحياة السياسية (ص ٤٥)

(٢) المصدر السابق (ص ٧٧)

(٣) المصدر السابق (ص ٨٠)

وقد عبر سعد زغلول عن علمانية الثورة فى حديث صحفى الى جريدة (الاكو بارى) قال فيه : « أن الحركة الحالية فى مصر ليست حركة دينية ، لأن المسلمين والاقباط متظاهرون معا »

وجاء تشكيل « الوفد » خليطا من المسلمين والاقباط ليؤكد على الطبيعة العلمانية للوفد كتنظيم ومؤسسة سياسية ، وأن المصرية الجامعة كانت نسيجه الفعلى ، والدليل على ذلك ما حدث فى العلاقات التنظيمية للاعضاء حين استفهم جورج خياط من سعد زغلول عند انضمامه للوفد عما يكون فى شأن الاقباط بعد الاستقلال . فقال له سعد : « يكون شأنهم شأننا ، لافرق بين أحد منا الا فى الكفاءة الشخصية » فسر بذلك جورج خياط وطلب أن نسجله فى محاضرنا ، وأن نعلنه ، فحصل ذلك (مذكرات سعد زغلول) وأصبح التمتع بالحقوق والواجبات متساو يا للاعضاء جميعا .

كما ظهرت الصفة العلمانية للوفد فى تكوين أى لجنة أو اجتماع أو مؤتمر أو مظاهرة وفى كل صحيفة ، حتى الهيئات والتكوينات التى كانت تؤلفها الحكومات العادية للوفد كانت تصدر عن نفس منطلق المصرية الجامعة الذى فرضه الوفد على الجميع ، ومن ثم فأن اجراءات النفى والاعتقال والفصل والمحاكمة التى كانت تتخذها سلطات الاحتلال لم تكن تفرق بين فرد واخر الا بمعيار التطرف أو الاعتدال فى نشاطه الوطنى .

وحتى عندما حدث الانقسام الاول داخل قيادة الوفد ، انقسم الاقباط مع المعسكرين مما يعنى أن تغييرا جذريا فى مفهوم الوحدة الوطنية قد حدث بحيث صارت الوحدة تعنى اتحاد القوى السياسية العاملة فى الحركة الوطنية من أجل الاستقلال ، بمعنى أن النضج الوطنى قد تجاوز مرحلة الدعوة الى تأكيد وحدة عنصرى « الأمة » بعد أن فشلت مؤامرة الاحتلال فى اذكاء التفرقة بينهما ، واشتدت الدعوة الى الوحدة الوطنية بمفهومها السياسى بعد أن بدأ الشقاق داخل الوفد ، وانسحبت بعض القوى السياسية ، وشكلت أحزاب المعارضة ، وتوزع عليها الاقباط على نفس المنهج الذى أرساه الوفد .

وعندما قبل يوسف وهبة باشا - وهو قبطى - تشكيل وزارة مناوئة لسعد زغلول ، عقد زعماء الأقباط مؤتمرا ضخما فى الكنيسة المرقسية الكبرى حضره مايربو على ألفين من الاقباط وتبارى خطباؤهم فى التنصل من وهبة باشا ، ووقع الحاضرون بيانا للبراءة منه وجاء فيه : أن الانجليز يسعون لتشويه الوحدة الوطنية ، وأن قبول قبطى للوزارة يمكن أن يفسر بأنه رضاء للقبط عن سياسة هذه الوزارة ، وأكدوا أن وهبة باشا لم يكن يمثل فى أى وقت من الاوقات ما يمكن أن يسمى (أمانى الاقباط) ورغم أنه لافرق بين قبطى ومسلم فأن الاقباط يرون أنفسهم مضطرين الى أن يتقدموا بصفتهم أقباطا لاظهار شعورهم حيال هذا الحادث ولما دبر الجهاز السرى التابع للوفد خطة لاغتيال وهبه باشا تطوع شاب قبطى اسمه عريان يوسف سعد لتنفيذ المهمة فألقى عليه قنبلة لم تصبه وكان أختيار شاب قبطى بهدف ابطال شبهة التعصب لو كان مسلما ، مثلما حدث عند اغتيال بطرس غالى .

وترك هذا التطور الجديد فى العلاقات بين المسلمين والاقباط أثره على الكتاب الذين كان لهم دور سابق فى اثارة الحماس الطائفى فالشيخ عبد العزيز جاويش الذى كتب مقاله الشهير (الاسلام غريب بين اهله) فى عام ١٩٠٨ اذابه سنة ١٩١٩ يرسل من برلين الى وكيل بطريركية الاقباط بالقاهرة برقية يقول فيها: «أن المصريين فى أوربا الوسطى يفتخرون من أعماق نفوسهم بمسلك طائفتهم فى دفاعها الوطنى المبارك عن حقوق الوطن المقدسة» (١)

وعقب الافراج عن سعد زغلول فى ٣١ مارس ١٩٢٣ خرجت الامة بكل طوائفها وفئاتها تحتفل بعودته. ووقف مكرم عبيد يخطب فى شباب شبرا ناعيا على الانجليز دسائسهم للتفريق بين المسلمين والاقباط فقال: «قولوا لهم عبثا تحاولون فصم وحدتنا، فقد جمعتنا دماء أبنائنا التى جرت فى شوارعنا. عبثا يذكروننا بانقسام مضى... فقد غسلناه بدموعنا، عبثا يقولون: هم أقباط أو مسلمون فى وفدهم أو برلمانهم فقد كنا ـ ولانزال ـ مصريين فى سجوننا، عبثا يفرقون بين آمالنا فقد اتحدت الامنا.. واكتشفنا سر الحياة: الاخلاص. وما اتحادنا الا اتحاد قلوبنا ومشاعرنا ولم يفصلها فاصل بعد أن جمعها الواحد القهار..»

و بصدور تصريح ٢٨ فبراير خمد الكفاح الثورى و بدأ الاعداد لاصدار الدستور. وكان من الطبيعى أن تثور مسألة الاقليات وكيفية الاعتراف بوجودها خاصة وأن التحفظات الاربعة التى صدر حول الاعتراف باستقلال مصر كانت تتضمن بندا حول الاقليات. ودارت فى لجنة اعداد الدستور مناقشات فقهية رائعة حول مسألة التمثيل الطائفى فى المجالس النيابية وأدلى كل من المؤيدين والمعارضين برأيهم فمن الاقباط من أيد فكرة التمثيل ومنهم من رفضها. وخارج الحوار الدستورى وقفت الصحف والنقابات الهيئات المختلفة بين مؤيد ومعارض، وعقد الاقباط الوفديون مؤتمرا فى الكنيسة استنكروا فيه «بدعه» التمثيل الطائفى وضررها وحذروا من الدعاة لها. وقدم المحامون القاهريون عريضة ينكرون فيها تمثيل الاقليات وقع عليها عدد كبير من الأقباط وفى النهاية، عند عرض المسألة للتصديق داخل لجنة الدستور قررت الاغلبية عدم تمثيل الاقليات والأخذ بمبدأ مساواة جميع المصريين أمام القانون.

حجج رفض «التمثيل الطائفى»

وتستند حجج رفض تمثيل الاقليات على الاعتبارات التالية (٢):

١ـ نقضه للقاعدة الدستورية التى قررتها اللجنة وهى قاعدة (أن النائب فى البرلمان ينوب عن كل الأمة وليس عن جهة معينة وليس عن طائفة خاصة) فالذين ينتخبون للنيابة عن طائفة دينية أو جنسية ينتفى عنهم معنى النيابة العامة.

---

(١) جريدة الافكار (٣ فبراير ١٩٢٠)

(٢) كتاب الاقباط فى الحياة السياسية المصرية (ص ١٤٤)

٢ـ منافاته لحرية الانتخاب ، فانما النائب من نال ثقة ناخبيه سواء كان من الاقلية أو الأكثرية وليس يجوز قصر الناخب على انتخاب نائب من طائفة معينة من غير اعتداء على هذا الحق .

٣ـ أن هذا التمثيل يفرق بين طوائف الامة الى الأبد لشعور طوائف الاقليات بأن لها كيانا مستقلا عن كيان الأكثرية متنافيا معها هو الذى دعا الى تمثيلها ، ولشعور الاكثرية باستقلال كيان الاقليات استقلالا يمنع التضامن الواجب لحياة الجماعات .

٤ـ وهو يوقف سير المجموع فى سبيل الحياة المدنية بتخليد الفوارق الدينية . ولا سبيل لاستمرار التقدم اذا نص الدستور على تمثيل الاقليات تمثيلا يجعل لها وجهة نظر خاصة بها تسعى فى تقويتها وتكون السياسة بذلك سياسة طائفية لا سياسة قومية .

٥ـ أن تمثيل الاقليات الدينية خطير النتائج الاجتماعية ، فليس الاقباط وحدهم الاقلية ، بل يوجد أيضا أقليات أخرى ـ كالسوريين واليهود والعرب والنوبيين وغيرهم ـ مما يقتضى تمثيل كل هؤلاء كما يقتضى أن تنشأ فى المستقبل أقليات أخرى كالأروام والأرمن ومن يحتفظون اليوم بجنسياتهم ثم يجدون فى التنازل عنها فائدة . ولا يكون يومئذ الى رفض تمثيلها سبيل فكيف يكون حال هذا المجلس النيابى ..؟

٦ـ ليس لأى من هذه الأقليات رأى خاص فى السياسة العامة ولا مصالح خاصة تخالف مصالح مجموع الأكثرية تقتضى تمثيلها . وليس يكفى توقع امكان امتعاضها اذا لم ينتخب من أهلها واحد فى الانتخاب المباشر ، لأن الحقوق ـ فضلا عن الامتيازات ـ ليس مصدرها الامتعاض ، ولا تقرر ارضاء لشهوة وقتية مخطئة تزول متى كانت السياسة القومية هى مرمى الجميع ورائدهم .

و بناء على هذه الحجج صدر أول دستور مصرى حديث فى عام ١٩٢٣ وهو لا يتضمن نصا على تمثيل الأقليات وأنما يؤكد «مساواة جميع المصريين أمام القانون» ولم يكن رفض تمثيل الاقليات أساسه الا أن الصفة المصرية العامة كافية لذلك وأنها وحدها الخليقة بالمزج بين عناصر المصريين وتحقيق العصرية على مستوى المجتمع والدولة والعلاقات .

و بدأت المعركة الانتخابية بقيام أول مجلس نواب مصرى منتخب ، ودخل الوفد المعركة برصيده الوطنى الكبير فخورا بالانجاز الذى حققه فى اقرار الوحدة الوطنية ، وصياغة العلاقات بين المسلمين والاقباط فى قالب جديد يستند الى الولاء الوطنى وليس الانتماء الدينى . ورشح الوفد عددا من الاقباط الذين كان لهم دور بارز خلال الثورة فاكتسحوا منافسيهم مما يدل على أن جماهير الشعب المصرى استوعبت درس الوحدة الوطنية فلم تتعامل مع هؤلاء المرشحين بصفتهم الدينية ولكن بما لهم من رصيد وطنى . و بلغ من ثقة الوفد بجماهيره أن رشح و يصا واصف ،

وهو قبطى من أعيان المنيا بالصعيد ، فى دائرة المطرية القرية من دمياط ، ولم يكن له فيها أقارب ولا معارف ولا أعوان ، بل لم يكن فيها قبطى واحد ! ومع ذلك حظى بثقة الناخبين المسلمين (١) .

وسارت بقية الأحزاب السياسة على نفس النهج .. فكان مرشحوها من الاقباط ينجحون أو يرسبون حسب مكانة الحزب وتأثيره على الجماهير .. وحدددت الحياة الحزبية شكل الصراع بين مختلف الكتل السياسة ، وظلت الأحزاب السياسة هى الاطار القانونى والدستورى للتعبير عن مصالح الفئات والطوائف والطبقات الاجتماعية . و بقى الحال كذلك الى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو فألغت الدستور وقضت على الاحزاب وأنشأت بدلا منها تنظيمات شبه رسمية ، وساد الحياة السياسية ركود حاد ، وفقد الاقباط القنوات التى كانت تسمح لهم بالتعبير عن مصالحهم وتطلعاتهم وعندما كان الاقباط يتقدمون للترشيح للمجالس التى أقامتها الثورة لم يكن ينجح منهم أحد ، لأن المرشح لم يكن يمثل حز با سياسيا مثلما كان الحال عليه فى الماضى ، ولكنه كان يمثل نفسه فقط . ومن شأن هذا الترشيح الفردى أن يثير التساؤل حول انتماء المرشح ، ولما كان الانتماء السياسى منتفيا بغياب الاحزاب فلم يبق سوى الانتماء الطائفى . ولما كان الاقباط لا يمثلون أغلبية فى أية دائرة تتيح لهم ترشيح نائب قبطى فقد كانت النتيجة اختفاء الاقباط من المجالس النيابية التى قامت باستثناء شخص أو اثنين ، وكانت حكومات الثورة تشعر بهذا القصور فتلجأ الى علاجه عن طريق «قفل» بعض الدوائر على الاقباط حتى لا ينافسهم فيها مسلمون . ولكن هذا الحل لم يكن يريح كلا من الاقباط والمسلمين . فلجأت الى حل أخر وهو «تعيين» بعض الاقباط . ولكن هذا الحل هو الاخر أدى الى شعور الاقباط بأن هذا التمثيل هو من قبيل «الانعام» الذى يمس كرامتهم ولا يتفق مع مصالحهم الحقيقة (٢) وفضلا عن ذلك فأن النواب الذين عينتهم الحكومة هم موضع اتهام من جانب الكنيسه على أنهم «عملاء» للحكومة وليسوا ممثلين عن طائفهم أو كنيسهم على النحو الذى اوضحه الرئيس السادات فى خطابه الاخير فى ذكرى ١٥ مايو..

وثارت من جديد فكرة تخصيص نسبة محددة للاقباط فى المجالس النيابية والمحلية على كافة مستو ياتها .. و بدا كأن الانجاز الذى حققه دستور ٢٣ ، برفض التمثيل الطائفى ، قد ذهب ادراج الرياح ، وكأن عجلة الزمن قد دارت الى الوراء لتثير النعرة الطائفية التى ظن الجميع أن الزمن قد عفى عليها .. ولكنها فى هذه المرة تسللت بالحاح الى سطح الحياة الاجتماعية فى مصر تحت ستار مفاهيم العدالة الاجتماعية والسياسية التى نادت بها الثورة ، فالى أى مدى نجح النظام الثورى فى علاج المسألة الطائفية ..؟

---

(١) المصدر السابق- ص ١٤٧

(٢) المصدر السابق ص ١٦٩

الأقباط والثورة

المصادر المسيحية ترى أن ثورة ٢٣ يوليو عجزت عما نجحت فيه ثورة ١٩١٩ عندما تعرضت كل منها لمحاولة التوفيق بين المسألة الديمقراطية والمسألة الطائفية ، وعند البحث عن أسباب هذا الفشل يكون من المفيد عرض وجهة نظرا كاتب يدين بالمسيحية ولكنه يعتنق الماركسية هو الدكتور غالى شكرى الذى يقول فى كتابه (الثورة المضادة فى مصر) ما يلى (١) :

« وتبدو مصر التى ناضلت عن العلمنة والديمقراطية اكثر من نصف قرن ، وكأنها ترتد على نفسها فى أواخر القرن العشرين ، وكأن التاريخ يمضى الى الوراء ، ولكن الحقيقة هى ان ثورة يوليو ١٩٥٢ مسئولة الى حد كبير بعجزها الشديد عن حل المسألة الديمقراطية »

وعند البحث عن اسباب هذا العجز ، فان الكاتب لا يعزوه الى طبيعة النظام العسكرى الذى لا يتواءم نفسيامع النزعة الديمقراطية ، ولكنه يعزوه الى التأثيرات الدينية على قادة الثورة ، وغلبة النزعة الدينية على الغالبية العظمى منهم ، فى محاولة لتصوير (الدين) وكأنه المسئول عن أزمة الديمقراطية التى تحمل الأقباط بعضا من أعبائها ، فهو يقول عقب عبارته السابقة:

« ولقد تسبب اتصال الغالبية العظمى من قادة الثورة بالاخوان المسلمين (حتى التقدميين منهم كخالد محى الدين) ... أن ظلت المسألة الدينية من المحرمات التى لايجوز الخوض فيها ، ولو لمصلحة الدين أو لمصلحة الشعب »

ولا يكشف غالى شكرى عن المقصود (بالمسألة الدينية) التى اكتسبت هذه الحصانة أو هذه (الحرمة) . ولكن يفهم ضمنا أنه يقصد بها المسألة (الطائفية) وليس المعنى الحرفى للدين ، لأنه لا يلبث أن ينعى على الأجهزة الناصرية سماحها (بسيول هادرة من الكتب والكتابات الدينية) بالرغم من أن عبد الناصر نفسه (لم يخلع على نفسه صفة الايمان ولم يختتم خطبة مطلقا بالآيات القرآنية) . والكاتب يرى « أن عبد الناصر ورث مجتمعا تسود أعرض قطاعاته الشعبية فكرة لا شعورية ، وفى النادرواعية ، بالارتباط العضوى بين الديمقراطية والتحرر الوطنى والوحدة الوطنية ، وهو التقليد الغالب على وجدان الغالبية من المصريين منذ ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول ومن بعده حزب الوفد ، فالكفاح ضد الاحتلال البريطانى يعنى فى الوقت نفسه تقليم أظافر الأوتوقراطية الملكية بالدستور والبرلمان والصحافة ، وكلاهما يرادفان اللاطائفية ، ولكن عبد الناصر ورث كذلك حقيقة تاريخية - اجتماعية مناقضة لهذا التقليد الوطنى ، وهى ان عدد السنوات التى أمضاها الوفد فى الحكم لا تتجاوز خلال ٣٢ اكثر من سبع سنوات ونصف بين عامى الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢ مما يعنى أن ثلاثة أرباع المرحلة التاريخية وقعت فى قبضة التخاذل أيام الاستعمار والدكتاتورية والتيوقراطية معا .. »

---

(١) الكتاب المذكور ص ٢٩٢

ويرى غالى شكرى ان عبد الناصر ورث كلا التقليدين ولكن دون الوعي بجوهرهما المزدوج: إنهما رغم التناقض يشيران الى الارتباط العضوى بين المسألة الوطنية والمسألة الطائفية، وأنهما يجدان ظاهرا و باطنا للحركة الاجتماعية المصرية، ولكن التجربة الناصرية فى الحكم - لأسباب تتعلق بظروف نشأتها العسكرية والبيئة الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة والتكوين الايديولوجى لمعظم قادتها - أممت الديمقراطية على نحو خاص لا يستقيم مع الخصوصية التاريخية الاجتماعية المصرية حيث يرتبط وجها التغيير الاجتماعى والتحرر الوطنى ارتباطا عضويا، وحيث تصبح الديمقراطية هى العمود الفقرى للتغيير بوجهيه. و يرى الكاتب أن الإجراءات الثورية فى البنيان الاجتماعى قد نجحت فى خلط الاوراق الاقتصادية الاجتماعية فى الطريق نحو «الوحدة الوطنية» و «اللاطائفية». بمعنى أن القانون قد ساوى بين المواطنين مساواة طبقية مما أدى الى التخفيف من حدة التوتر الطائفى - على حد قوله - حيث كان الجيش والشرطة من الاجهزة المحرمة عرفا على المسيحيين المصريين أيام الملكية، ولم يكن مسموحا بأن تتجاوز نسبتهم فى المعاهد العسكرية ٣٪، ولكن هذا التخفيف للتوتر الطائفى لم يصل - فى غيبة الديمقراطية السياسية - الى الهدف الراديكالى الأصيل وهو «العلمنة» (١).

و يستدل غالى شكرى على ذلك بفشل الثورة الناصرية فى محو الأمية التى وصلت نسبتها الى ٧٠٪ من المواطنين، وفى تغيير برامج التعليم والابقاء على المناهج الرجعية، و يعزو ذلك الى أن كمال الدين حسين أحد أقوى اعضاء مجلس الثورة الناصرية والمشرف على سياسة التعليم - كان أحد الكوادر غير المنظمة للاخوان المسلمين.

ويمضى غالى شكرى فى تحليله للمؤثرات الاسلامية على النظام الناصرى الى ما هو أبعد من ذلك، فيرى أن عبد الناصر فى احدى مراحل الصراع مع «الاخوان المسلمين» راح يزايد عليهم تكتيكيا بعملين يبدوان متناقضين من الخارج ولكنهما يؤديان الى نتيجة واحدة وهما (٢):

- جعل مادة «الدين» مادة أساسية فى مختلف مراحل التعليم.
- فتح جامعة مصرية داخل الازهر مقصورة على الطلاب المسلمين

و يقول: ان العملين أديا الى «حضور طائفى» جديد على مصر، اذ بدأ التلاميذ يعرفون التفرقة الدينية وهم صغار، كما أنهم - مسيحيين ومسلمين - بدأوا يولون القيم الدينية اهتماما زائدا خوفا من الرسوب و يتدرج الأمر بغالبيتهم الى تغليب الفكر الدينى فى غياب الفكر العلمى ثم إلى تغليب الحس الدينى على الحس الوطنى والقومى، أما بالنسبة لخريج الأزهر، فلم يكن يتخرج فى الحقيقة طبيبا (أى علميا) خالصا، أو ازهريا (عالما بالدين) خالصا، بل كان

---

(١) المصدر السابق ص ٢٩٨

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٠

« التركيب » الجديد هو التطرف الثيوقراطي المعادي للعلم الا كوسيلة لصنع القنابل ، فليست صدفة ان كثيرا من خريجي الجامعة العصرية للازهر يتحولون الى « إخوان مسلمين » وغيرهما من المنظمات السياسية - الدينية المتطرفة » .

هدم الدين تحت ستار العلمانية

تلك وجهة نظر كاتب مسيحي ماركسي ، وترجع اهميتها فى انها تكشف الستار عن شريحة معينة تجمع بين الطائفية الدينية واللادينية فى آن وتتخفى وراء شعارات العلمنة والديمقراطية لتحقيق هدف واضح هو: هدم المقومات الاساسية للمجتمع والتى يعتبر « الدين » أهم أركانها . ولقد كان من الممكن فهم أفكار غالى شكرى فى إطار الأيديولوجية الماركسية التى لا تعترف بالاديان ، ولكن الغريب ان هذا الحماس الإلحادى لا يلبث أن يتلاشى ليفسح الطريق أمام نوع من الفكر الطائفى الضيق ، عندئذ سنجد أنفسنا أمام مفكر « دينى » متحمس .. مثلما وجدنا أنفسنا أمام مفكر « لا دينى » متحمس أيضا ..!! وتتكشف هذه الخدعة عندما يتعرض غالى شكرى لمسألة الدين الرسمى للدولة ، (١) فهو لا يخفى اغتباطه من أن دستور الثورة العرابية سنة ١٨٨١ قد خلا من أى نص على دين للدولة ، أما الثورة الناصرية فقد كرست النص على دين الدولة الرسمى وذلك فى (غياب الديمقراطية وعدم الثقة فى الجماهير) ، وكان من نتيجة ذلك - يقول غالى شكرى : أن نفذت القوانين التى تساوى بين المواطنين فى الخطوط العامة ، كتوزيع الأرضى والتعليم وحق العمل ، ولكن مالا يتدرج تحت بنود اللوائح ومواد القانون ، كان يخضع للعرف السائد قبل الثورة... كتعيين وزير مسيحى وعشرة نواب فى البرلمان . وكأن الدولة غير الديمقراطية تتفضل على إحدى الطوائف بما لم يسمح به المجتمع . رغم انها لم تعط هذا المجتمع الفرصة الحقيقية لابداء رأية ، فلربما لا يأتى بنائب واحد مسيحى ، وربما يأتى بخمسين . ولربما لم يكن هناك مسيحى واحد يصلح للوزارة ، ولربما كان هناك عشرة ، ولكن « التعيين » كان أداة الدكتاتورية فى ترسيخ الطائفية من حيث تقصد او لا تقصد التخفيف من حدتها . خاصة وأن الوزارات التى أمسك بها المسيحيون طوال ذلك العهد كانت من الوزارات الهامشية ، وقد كان عرف « التعيين » من بين العناصر الرئيسية لا شعار قطاعات من المسيحيين بأنهم « أقلية » . فأما أن يعاملوا بهذه الصفة على مختلف المستويات ، وإما أنهم مواطنون لا رعايا فيعاملون كبقية المواطنين ، ولكن غيابهم عن كثير من المناصب الرئيسية فى اجهزة الدولة رغم ما يراه بعضهم من كفاءات فى صفوفهم أدى بهم الى الاعتقاد بأن الدولة لا تنصفهم كأقلية ، ولا كمواطنين»

وبذلك يكون غالى شكرى قد وقع فى تناقض بين نزعتين متعارضتين :

---

(١) المصدر السابق ص ٣٠٠

- إحداهما ماركسية لا دينية ، تعتبر النص على دين الدولة فى الدستورمظهرا من مظاهر الدكتاتورية وعدم الثقة بالجماهير ، وترى فى تدريس الدين وسيلة الى تغليب الحس الدينى على الحس الوطنى والقومى فكأن الدين نقيض للوطنية والقومية .
- والثانية طائفية ترى أن الثورة لم تعط للمجتمع الفرصة الحقيقية لابداء رأيه فى تمثيل الأقباط فى المجالس النيابية (فلربما يأت بنائب واحد مسيحى ولربما أتى بخمسين) ، و ينسى أن هذه الفرصة عندما أعطيت للمجتمع لم ينجح سوى قلة من الأقباط ، ليس بسبب تعصب الأغلبية ضد الأقلية ، ولكن بسبب اختفاء الاحزاب السياسية . وعندما حاولت الثورة سد هذا النقص « بالتعيين » اعتبر ذلك « أداة الدكتاتورية فى ترسيخ الطائفية » والإشعار المسيحيين بأنهم « أقلية » ، و ينسى أن الأجراءات التى اتخذتها الثورة لمنع بعض الفئات والاشخاص من دخول المجالس النيابية لم تقم على اعتبارات دينية وإنما سياسية أساسها العداء للثورة ، فليس من العدل والانصاف أن توصف وسيلة العلاج وهى التعين ، بأنها ترسيخ للطائفية ، لأنها فى الحقيقة محاولة لاستكمال نقص نتج عن طبيعة النظام الثورى .

الفصل الخامس

الإخوان المسلمون والإخوان الأقباط

الفصل الخامس

الاخوان المسلمون والاخوان الأقباط

كان ظهور قوة الأخوان المسلمين على المسرح السياسى فى الاربعينات دليلا واضحا على ان التيار العلمانى الذى تبناه الوفد خلال ثورة ١٩١٩ لم يكن هو التيار الوحيد الذى يحدد صيغة العمل السياسى فى مصر، وأثبت ايضا ان الصبغة الدينية التى كانت من معالم القرن الماضى لم تطمس تماما امام دعوة الليبيرالية العلمانية، وان فكرة الجامعة الاسلامية التى تبناها الافغانى لم تزل تختمر فى النسيج الاسلامى المصرى وتجدلها الانصار والاعوان داخل قطاعات شعبية عريضة

ولاشك ان عوامل كثيرة ساعدت على اضعاف التيار الليبرالى، فالانشقاقات المتتالية التى حدثت فى حزب الوفد، وقيام احزاب اقليات سياسية تستمد نفوذها من القصر او من الأنجليز، وقفت حجر عثرة امام هذا التيار قبل ان ينحت طريقة و يرسخ وجوده فى التربة المصرية، خاصة وان هذه الاحزاب الصغيرة كانت تلجأ الى الاساليب الاستبدادية لفرض وجودها، على عكس الوفد الذى كان يستند فى زعامته على التأييد الشعبى.

ولكن هناك عاملان بارزان تعاونا على اخماد التيار الليبرالى رغم ما يبدو بينهما من تنافر، وهما:

- **تعاظم حركة الاخوان المسلمين.**
- **وقيام ثورة ٢٣ يوليو.**

فالاخوان المسلمون بحكم تكوينهم الفكرى، يضعون الرابطة الدينية التى تجمع بين المسلمين فى انحاء العالم فى صدر مبادئهم، كذلك فان هدفهم المعلن هو قيام نظام اجتماعى كامل يستمد

احكامه من تعاليم الاسلام ، وهذه الافكار تتعارض مع الافكار العلمانية التى ظهرت خلال ثورة ١٩١٩ وصاغها دستور ١٩٢٣ على اساس الفصل بين الدين والدولة واعتبار الرابطة الوطنية التى تجمع بين كافة المصريين هى الصيغة الوحيدة المعترف بها .

اما ثورة ٢٣ يوليو التى كانت تهدف الى اعادة البناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ، فلم تستطع ان تواصل طريقها فى ظل الحياة الحزبية ، ولم تجد الثورة مناصا من الغاء الدستور وحل الاحزاب حتى يتهيا لها السبيل لتحقيق اهدافها بمنأى عن القيود التى تفرضها طبيعة المناخ الليبرالى .

وبذلك تراجع التيار الوطنى ، بشقيه العلمانى والليبرالى ، بعد ظهور التيار المضاد بجناحيه ، الاسلامى والعسكرى ، وكان من شأن هذا التطور الجديد ان يدفع الأقباط الى التساؤل عن وضعهم فى ضل الايديولوجية الاسلامية الصاعدة : هل سيحولون الى مواطنين من الدرجة الثانية واهل « الذمة » ..؟ وهل سيرغمون على دفع الجزية ؟ وهل سيبعدون عن الخدمة فى الجيش على أساس ان مهمة الدفاع تقع على عاتق المسلمين وحدهم ..؟

كل هذه الشكوك جعلت الشارع القبطى يتصدى لتيار المد الاسلامى بنفس اسلوبه : الاعداد والتنظيم وتبنى ايديولوجية تسقط الحجاب الحاجز بين الأمور الدينية والدنيوية . وهذا يفسر لنا سر المشاحنات والمصادمات التى تجرى حاليا بين الجماعات الدينية اسلامية ومسيحية .. فى الجامعات .

ولم تكن فكرة الاعداد والتنظيم للشباب المسيحى وليدة اليوم ، وانما تعود الى فترة زمنية مواكبة لتصاعد قوة الاخوان المسلمين فى بداية الخمسينات ، وتمثل ذلك فى تنظيم « الامة القبطية » الذى اسسه محام قبطى شاب هو ابراهيم فهمى هلال واعلن عن قيامة فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ (اول توت ١٦٦٩) وكان مركز الجماعة بالقاهرة ولكن سرعان ما انتشرت فروعه فى انحاء مصر حتى بلغ عدد اعضائه ٩٢ الف عضو اغلبهم من الشباب .

و يعلل الكاتب المسيحى الماركسى غالى شكرى ظهور تنظيم (الأمة القبطية) بأنه رد فعل لغياب الديمقراطية من جانب الدولة ، وتعاظم قوة الأخوان المسلمين ، و يرى أن تنظيم الأمة القبطية يحمل دعوة سياسية صريحة الى اقامة (١) « دولة قبطية مستقلة عن دولة مصر المركزية » كما ان التنظيم لم يتورع عن ممارسة الارهاب عندما أقدم على اعتقال البطريرك (يوساب الثانى) وأرغمه على الأستقالة ، « الأمر الذى لا ينبغى اعتباره انقلابا على الكنيسة ، كما صورته أجهزة الاعلام ، بل انقلاب على

---

(١) الثورة المضادة ص ٣٠١

الدولة والنظام الاجتماعى اتخذ شكلا يناسب الاقلية الدينية من جهة ، وعلى النمط العسكرى لثورة يوليو ذاتها من جهة أخرى . »

ولإلقاء مزيد من الضوء على نشاط هذه الحركة تاريخيا وتنظيميا ، نقدم هذه الصورة الدرامية التى يعرضها غالى شكرى من خلال تحليله لأحداث عام ١٩٥٤ الذى شهد ذروة الصراع على السلطة فى مصر (١) :

« إن أبرز ايام ذلك العام المثير لايكاد يذكره غالبية المصريين ، رغم انه اكثرها احتفالا بالغرائب التى تصل الى حد التفرد والاستثناء فى التاريخ المصرى الحديث ، اذ قام خمسة شبان مسيحيين مسلحين باقتحام بطريركية الأقباط الارثوذكس التى تحتل شارعا صغيرا متفرعا من شارع كلوت بك ، فاعتقلوا الحرس ثم توجه قائدهم - وهو محام يبلغ من العمر ٣٤ عاما فى ذلك الوقت و يدعى ابراهيم هلال - برفقة ثلاثه الى القصر البابوى . كان الوقت فجرا ، بين الرابعة والخامسة صباحا ، فلم يبذل الحرس الخاص للبابا يوساب الثانى اية مقاومة والنوم يعقد جفونهم . واخيرا وصل الشباب الأربعة الى غرفة نوم البطريرك .

« ورغم أن تاريخ الكنيسة الوطنية المصريه قد حفل بالبابوات المرتبطين بالعمل السياسى ، غير ان واحدا منهم لم يوقظه المسدس من نومه يوما . فاذا علمنا ان الانبا يوساب لم تكن له اية علاقة من قريب أو من بعيد بالسياسة ، نستطيع أن نتصور الرجل العجوز وقد تخيل الامر كله مجرد « كابوس » مزعج . ولكنه حين جلس على فراشه وفرك عينيه بين مصدق ومكذب لما يرى ، ايقن بعد قليل أنه لا يحلم ، وأن « لصوصا » تجرؤوا على الحرم البابوى . ولكنه فوجئ بالشباب يمهلونه خمس دقائق فى حضورهم ليرتدى ثيابه . وما ان فعل حتى قدموا اليه « وثيقة تنازل عن العرش البطريركى » ليقوم بتوقيعها ، ووثيقة أخرى يأمر فيها المجمع المقدس والمجلس الملى العام للاجتماع والاعداد لانتخابات بابوية جديدة ، والتوصية باعادة النظر فى « اللائحة الانتخابية » المعمول بها حتى يمكن تصحيحها بما يسمح لغالبية المسيحيين الارثوذكس المصريين أن يشاركوا فى عملية الانتخاب .

« وبعد أن قام يوساب الثانى بتوقيع الاوراق المطلوبة أصطحبه الشباب المسلحون حتى الباب الخارجى ، ولم يكن قد استيقظ أحد من الرهبان المقيمين فى

---

(١) المصدر السابق ص ٢٩٠

جناح آخر ، وكان الحرس الداخلى والخارجى وقد أفاق تماما فى ذهول لا يستطيع أن يتحرك ، كما كان الاتصال التليفونى قد قطع ، وعند الباب الرئيسى كانت هناك عربة سوداء فارهة ، فتح أحدهم بابها الثانى من جهة اليمين الى الخلف ودخل قبل البطر يرك ، ثم طلب من البابا أن يتفضل مفسحا مكانا لثالث . وفى مقعد السائق جلس احدهم والى يمينه زميله الذى طلب اسدال الستار على الزجاج الخلفى . أما قائد المجموعة فقد أخذ الأوراق وأعطى اشارة التحرك ، فمضى السائق على الفور ، واختفى هو .

« كانت الساعة قد بلغت السادسة تقريبا ، وأمثال هذا الحى الشعبى تبكر فى فتح محلاتها ومقاهيها ، و يزدحم الترام بالعمال الذاهبين الى مصانعهم ، وتمتلىء الشوارع بباعة الصحف وضجيج المسافرين القادمين والذاهبين الى بقية انحاء مصر من المحطة الرئيسية للقاهرة . ولان الناس كانت تسأل عن اشياء اخرى لا علاقة لها بالبابا أو غيره من رجال الدين ، فان « الحادث الاستثنائى » لم يشعر به أحد طيلة ثلاث ساعات . فحتى الحراس الذين أفرج عنهم ، بمجرد تحرك السيارة ، لم يفهموا ما حدث تماما ، ولم يحاولوا تعقب المحامى الشاب الذى استأجر أمامهم تاكسيا ومضى به ولم يكلف أحدهم نفسه عناء التقاط رقم السيارة ، أو ايقاظ أحد « الآباء » النائمين .

« وفى التاسعة صباحا كان البابا يوساب الثانى قد وصل بمرافقيه الى دير وادى النطرون قرب بحيرة مريوط غرب الاسكندرية فى الصحراء ، وقد فوجئت رئاسة الدير والرهبان ب « سيدنا » كما ينادونه وهو « يزورهم » بغير موعد سابق ودون موكب رسمى تقليدى ودون مرافقه اكليريكية عالية الرتبة الكهنوتية وفى وقت ابعد ما يكون عن مواسم الصوم أو أعياد القديسين . ولابد أنهم دهشوا للوجوه « الغربية » - العلمانية ، أى التى لا يرتدى اصحابها الثياب الدينية - التى تحيط به ، ولكن احدهم بادر رئيس الدير قائلا : البابا مريض قليلا وسيرتاح عندهم . وركب مع زملائه السياره وقفلوا راجعين دون اى تفسير آخر .

« وقد تبين ان وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية قد منحت فعلا المحامى ابراهيم هلال ترخيصا لاقامة جمعية دينية اتخذت لها اسما هو « جماعة الامة القبطية » . كما

تبين أن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة قد أرسلوا لها بطاقات تأييد وتهنئة باحدى المناسبات . الا أن وزارة الداخلية اكتشفت بعد الحادث أن الجماعة قد نشطت خلال عام واحد نشاطا لا يواز يه سوى نشاط الأخوان المسلمين وكان واضحا لاى انسان بسيط أن شعارها هو نقل حرفى معاكس لشعار الأخوان المعروف « القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت فى سبيل الله اسمى أمانينا » . وكالاخوان أيضا كانت « الجماعة » ينظما سياسيا يستتر بالدين ، وانها تمثل انشقاقا للجناح المتطرف لما يسمى « بمدارس الاحد » التى تكتفى بتعليم الدين للناشئين . وقد تغلغلت الجماعة بسرعة فى أنحاء المدن والاقاليم . كانت « مدارس الاحد » فى مصر ولا تزال تعمل فى حدود « الشرعية » أى فى ظلال الكنيسة الرسمية . أما الجماعة الجديدة فقد هاجمت رجال الدين مباشرة . وطالبت علنا بتعليم اللغة القبطية للمسيحيين ولم تنتظر احدا للتنفيذ بل عملت من أجل تحقيق هذا الهدف بأفتتاح فروع مجانية فى المحافظات والقرى يعلم فيها هذه اللغة المنقرضة شباب متوقد الحماس التعصب لدرجة رفضهم كلمة « مصرى » بل حرصوا وأصروا على استخدام كلمة « قبطى » .

« ولم يلتفت القضاء المصرى الى فحوى الشعار الذى تطرحه الجماعة ، فالعودة الى احدى اللغات المصرية القديمة (رغم استحالتها) وتحويل الأنجيل الى دستور (رغم خلوه من التشريع) والاستشهاد فى سبيل المسيح (رغم أن المسيحية ليست فى عصر الشهداء) هى دعوة سياسية صريحة الى قيام « دولة قبطية » مستقلة من دولة مصر المركزية . ولان هذا الالتفات لم يحدث ، لا من القضاء ولا من السلطة ولا من المثقفين ، فقد أودعت المحكمة ابراهيم هلال وزملائه السجن لمدة ثلاث سنوات « لحيازتهم سلاحا غير مرخص به » و « احتجازهم أحد الافراد عنوة » . وليس المهم العقوبة فى ذاتها ، بل الحيثيات التى لم تدرك ماذا يجرى فى مصر . »

إحياء القومية القبطية

وتتفق سميرة بحر مع غالى شكرى فى تعليله لظهور جماعة الأمة القبطية كنتيجة لتعاظم قوة تنظيم الأخوان المسلمين ، ولكنها تختلف معه فى اعتبار تنظيم الامة القبطية تنظيما سياسيا ، وفى عرضها لأهداف هذه الجماعة تقول (١) أنها قامت للدعوة الى إحياء القومية القبطية فى مواجهة الفكر المغرق فى الاتجاه الدينى الاسلامى الذى روجت له جماعة الاخوان المسلمين . واعلنت جماعة الامة القبطية ان غرضها دينى اجتماعى محض وتسعى لرفاهية الكنيسة القبطية

(١) المصدر السابق ص ١٥٧

الارثوذكسية وليس لها الاشتغال بالسياسة ، وذلك بتطبيق حكم الانجيل على اهل الانجيل ، وتكلم « الامة القبطية » باللغة القبطية ، اما وسائل الجماعة فى سبيل تحقيق هذه الأغراض فهى :

(١) التمسك بالكتاب بالمقدس وتنفيذ جميع احكامه عن طريق دراسة علمية حديثة وان يخرج منه العلم بجميع فروعه .

(٢ دراسة اللغة القبطية بطريقة عملية علمية حديثة واحلالها محل اللغات الاخرى ، والتمسك بعادات وتقاليد « الامة » القبطية ودراسة تاريخ « الامة » القبطية ، والتعامل على اساس القوم القبطى .

(٣) اصدار جرائد يومية واسبوعية وشهرية تكون المنبر القوى للدفاع عن « الامة » القبطية ، وبهذا يوجد الرأى العام القبطى .

(٤) مطالبة الحكومة رسميا بانشاء محطة اذاعة خاصة « بالامة » القبطية .

(٥) الاهتمام بالدعاية محليا ودوليا « للامة » القبطية والعمل على احترام الكرسى البابوى وتكريمة .

(٦) الاهتمام بالناحية الرياضية . بمختلف وجوهها .

(٧) انشاء دار كبرى تسمى « المركز الرئيسى للجماعة » فى وسط القاهرة بجوار الاحياء القبطية (شبرا والفجالة والقللى والازبكية) تجمع فيه مؤسسات ومشروعات الجماعة .

عملية خطف البطريرك

يتضح مما تقدم ان جماعة الامة القبطية قد تكونت للوقوف فى وجه جماعة الاخوان المسلمين وعلى نمطها من حيث الحماسة الدينية ، وان لم تصل الى نفس قوتها ، كذلك يتضح مدى تشدد برنامجها وعزمها على تحقيق أهدافها بالقوة فقامت باختطاف البطريرك واجبرته على التنازل عن منصبه الدينى بالتهديد فى ٢٤ يوليو ١٩٥٤ ، رغم ان قرارا جمهوريا صدر بحلها قبل ذلك بثلاثة شهور .

وتبرر سميرة بحر اقبال الشباب على الانضمام لهذه الجمعية المتطرفة بانهم كانوا يائسين عاجزين ، مما كان يدفعهم الى معاناة الكثير فى سبيل الحصول على الوظائف فى الادارات والمصالح الحكومية وفى مجال القضاء... الخ .

تلك احدى صور المواجهة بين التيار القبطى « اليائس » والتيار الاسلامى المتصاعد . فماذا كان موقفهم من الثورة . ؟

الشكوك تساور الأقباط

رغم التأييد الذى ابداه الأقباط تجاه الثورة ، الا أن الشكوك بدأت تساورهم حول الصيغة الدستورية التى ستتيح لهم التعبير عن انفسهم والدفاع عن مصالحهم . لقد كانت الاحزاب السياسية هى المنابر التى اتاحت لهم فرصة الخروج من عزلتهم والمشاركة فى الحياة السياسية .. ولكن بعد الغاء الاحزاب كيف يعبرون عن انفسهم ؟ ولاحظ الأقباط أن تنظيم الضباط الاحرار لم يكن يضم سوى القليل جدا من الأقباط ، كما أن مجلس قيادة الثورة لم يكن بينه قبطى واحد ، وعندما بحثوا فى انتماءات قادة الثورة اكتشفوا ان معظمهم خرجوا من تحت عباءة الاخوان المسلمين ، وجميعهم يحملون فكرا اسلاميا بدرجات متفاوتة .

ومرة اخرى تساءل الأقباط عن مصير المكاسب التى تحققت لهم خلال ثلاثين عاما مضت فيما بين ثورة ١٩ وثورة ٥٢ ، والانجازات الضخمة ، التى تمكنوا من تحقيقها فى المجالات الدينية والاجتماعية والتعليمية ، فقد شهدت هذه الفترة نهضة كبرى فى شئون الكنيسة والطائفة القبطية ، اذ أقبل الأقباط على اقامة المؤسسات الاجتماعية حتى بلغ عددها ٣٥٠ جمعية امتد نشاطها الى رعاية شئون الافراد وتدريس الدين وتدريس اللغة القبطية ، وانشاء المستشفيات والمشاغل والملاجئ ، وقامت (مدارس) الاحد لتربية النشء وتلقين الصبية والشباب اصول ديانتهم وبلغ عدد تلاميذها فى عام ١٩٥٠ حوالى ٤٣ الف طالب ويشرف عليهم ٢٥٠٠ مدرس كما اصدرت مجلة تعنى بنشر الابحاث المسيحية والعناية باصلاح احوال الطائفة اجتماعيا وثقافيا ، والى جانب هذه المجلة قامت ١٤ مجلة بين اسبوعية ونصف شهرية تعنى كلها بمعالجة الشئون القبطية بمختلف مظاهرها ونواحيها . وقام الأقباط بانشاء العديد من المدارس الثانوية والابتدائية ، وبلغ عدد المدارس الابتدائية التابعة لجمعية (السيدات القبطيات لتربية الطفولة) وحدها ٢٩ مدرسة تضم اكثر من اربعة الاف طالب وطالبة ، وهى تسير وفق المنهج الوزارى مضافا اليه بعض المواد الاخرى كاللغة القبطية والالحان الكنسية والطقوس وتاريخ الكنيسة .

ولم تقتصر نهضة الأقباط الثقافية على التعليم الثانوى والابتدائى ، وانما امتد هذا النشاط الى انشاء (المعهد العالى للدراسات القبطية) لتخريج متخصصين فى العلوم القبطية وخاصة فى العصر القبطى « الذى لقى من مناهج وزارة التربية كل اهمال » على حد تعبير كاتب قبطى .

وامتدت النهضة القبطية الى اثيوبيا والسودان ، وأخذت الكنيسة تبعث بالمدرسين ورجال الكهنوت لرعاية شئون المسيحيين فى هذين البلدين ورفع مستواها الدينى والعلمى ، وقام المجلس الملى ليضم القيادات القبطية ويشرف على شئون الطائفة مدنيا ويدير اوقافها الشاسعة . (١)

---

(١) زاهر رياض ص ١٩٧٨

وخلاصة القول ان الطائفة القبطية شهدت نقلة حضارية هائلة فى ظل المناخ العلمانى الذى ساد البلاد فيما قبل ثورة يوليو.

اختفاء الأقباط من المجالس النيابية

ولكن قيام الثورة ، وان نجح فى كبح جماح الاخوان المسلمين واضعاف المد الاسلامى ، الا انه اثار القلق فى نفوس الأقباط حول امكانية استمرار المكاسب التى تحققت لهم ، واخذ الأقباط يبحثون عن المؤسسات التى ستمكنهم من تأكيد وجودهم بعد اختفاء الاحزب . ولكن الثورة لم تقدم بديلا سياسيا يمكن الاقلية من البقاء على المسرح السياسى ، مثلما كان الحال عليه فى النظام الحزبى ، وعندما اتجهت الثورة الى اقامة مجالس نيابية لم يتمكن الاقباط من الحصول الا على النذر اليسير من المقاعد ، وذلك بسبب تشتت اصواتهم فى المحيط الاسلامى ، وصعوبة تجميع قدر كاف من الاصوات يسمح بنجاح مرشحهم ، وكان خلو هذه المجالس من الوجه القبطى مثيرا لقلقهم ، ولم تعد الحجج الفقهية . والمفاهيم الليبرالية التى سادت فى العشرينات وأدت الى رفض فكرة التمثيل الطائفى .. لم تعد هذه الحجج كافية لاقناعهم بان النائب يمثل « الأمة » كلها . ! فتلك نغمة كان لها زمانها ورجالها ، ولكل عصر أفكاره النابعة من التطورات السياسية والاجتماعية . وعندما وجد الأقباط ان تحقيق تطلعاتهم بالطرق الشرعية أصبح مسدودا - بسبب طبيعة النظام الثورى - لجأوا الى املاء ارادتهم بالقوة :

- **تنظيم الأمة القبطية فى عهد جمال عبد الناصر.**
- **تكوين الجمعيات المتطرفة فى عهد السادات .**

والملاحظ ان علاقة الكنيسة القبطية بالنظام الثورى مرت بطورين هامين :

● الطور الأول : أبان حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وكرازة البابا الراحل كيرلس السادس . وقد سارت العلاقات بين الرجلين فى اطار من التفاهم والود ، وساعد على ذلك أن كيرلس لم تكن لديه تطلعات سياسية ، أو دنيوية - بالمعنى المسيحى - وقد ركز كل جهوده فى رفع مستوى الطائفة دينيا وثقافيا ، وهى أمور كانت تتمشى مع التقاليد الأصيلة للكنيسة المصرية فى الفصل بين الدين والدولة ، وفى نفس الوقت تتفق مع اتجاه عبد لناصر فى أبعاد الأنشطة الدينية عن شئون الحكم ، و باستثناء قرار حل تنظيم « الأمة القبطية » لم تتعرض السلطة لأى نشاط دينى للأقباط طالما انه يسير بمناى عن متاعب السياسة ، وفى هذه المرحلة ساهمت الدولة فى اقامة أكبر بطريركية فى الشرق الأوسط وتبرعت لها بمبلغ كبير من المال . وقام عبد الناصر بوضع حجر أساسها فى احتفال ضخم عقد بميدان العباسية (١) . فى ٢٤ يوليو ١٩٦٥ .

---

(١) الكنيسة وقضايا الوطن (الأنبا جريجوريوس) ص ١٣٧ .

● ولكن بارتقاء شنوده الثالث الكرسى البابوى - بعد شهور من تولى الرئيس السادات - حدث تطور جديد فى شكل العلاقات بين الكنيسة والدولة . ذلك أن النشاط القبطى اتخذ له مسارا جديدا يختلف عما كان قائما فى عهد البابا الراحل ، وشهد الشارع المصرى نشاطا مسيحيا هائلا خرج من دائرة العمل الدينى البحت الى مجال الحياة العامة ، فانتشرت الجمعيات القبطية فى المدن والأحياء والقرى لتباشر نشاطها العريض بشكل كان من نتيجته اثارة مشاعر المسلمين الذين لم يألفوا مثل هذا النشاط فى السابق . ولاحظ المسلمون نشاطا محموما فى عملية بناء الكنائس ، والتحايل على بنائها عن طريق تحويل الجمعيات الى كنائس . فضلا عن النشاط التبشيرى الذى كانت تقوم به هذه الجمعيات . مما أدى الى توتر العلاقات بين المسلمين والأقباط ، ووقوع مصادمات بين الجانبين .

وقد جاء فى تقرير لجنة مجلس الشعب التى شلت للتحقيق فى حادث الخانكة ١٩٧٢ ما يلى :

« وقد تبينت اللجنة من استقراء الحوادث التى حققتها النيابية العامة بشأن النشاط الطائفى ، ومن المناقشات التى أجرتها مع المسؤلين فى مشيخة الأزهر وفى البطريركية على حد سواء ، أن بعض هذه التجمعات قد نسب الى بعض أعضائه توجيه مطاعن أو توزيع نشرات تنطوى على اساءة للأديان الأخرى أو القائمين عليها ، كما أن بعض الجمعيات يتزايد عددها فى الحى الواحد الى حد لا يمكنها من أداء رسالتها فى فاعلية ومسئولية ، وان بعضها ينسب اليه القيام بنشاط تبشيرى سواء بالنسبة للمسلمين أو حتى داخل نطاق المذاهب المختلفة فى المسيحية بينما أن رسالته التبشيرية يجب أن توجه الى افريقيا والعالم الخارجى لا الى المواطنين فى مصر الذى يجب أن نحمى حريتهم وعقيدتهم الدينية من أى تأثير مصطنع ، وكل هذا قد حدا اللجنة الى أن تسترعى النظر الى مكامن الخطر من تزايد عدد هذه الجمعيات العاملة فى نفس الميدان والتى يجب أن يتوافر فى القائمين عليها ادراك سليم لأحكام الدين ونظرة متسامحة الى العقائد الأخرى ، وبعد عن التعصب الذميم وانصراف أساسى الى التربية الخلقية والوطنية » .

« وقد تبينت اللجنة البرلمانية من المعلومات التى طلبتها من وزارة الشئون الاجتماعية ان عدد الجمعيات الاسلامية القامة فى مصر يبلغ ٦٧٩ جمعية ، تتلقى اعانات سنوية من وزارة الشئون الاجتماعية تبلغ حوالى خمسين ألف جنيه ، بينما يبلغ عدد الجمعيات المسيحية الارثوذكسية ٤٣٨ جمعية تتلقى اعانات سنوية من الدولة تبلغ حوالى ٢٦ ألف جنيه . »

وبالمقارنة بين عدد الجمعيات الاسلامية ، وعدد الجمعيات القبطية ، يتضح أن نسبة الأخيرة تبلغ ٤٠٪ من مجموع عدد الجمعيات الدينية ، واذا أضفنا الى هذا التوسع الأفقى ، أثر المساعدات المالية الضخمة التى تتلقاها من أبناء الطائفة القبطية - بحكم ثرائها التقليدى -

لادركنا حجم النشاط الذى تقوم به ، وحجم الامكانات المتاحة لها مما أدى الى اثارة المخاوف فى الشارع الاسلامى ، والتساؤل عن مغزى هذا النشاط وأهدافه البعيدة .

وقد تمثل المد المسيحى العلنى فى ظاهرتين كان لهما ردود فعل معاكسة لدى الجانب الاسلامى ، وهما :

- اغراق السوق بالكتب والمطبوعات والنشرات التى تمس العقيدة الاسلامية .
- النشاط المحموم فى بناء الكنائس باعداد تزيد عن الحاجة الحقيقية اليها .

كتب تطعن فى الاسلام

أما عن الكتب ، فقد لوحظ انتشار المطبوعات التبشيرية التى تنطوى على طعن صريح أو خفى فى الاسلام ، وبعضها مطبوع فى الخارج وتحمل أسماء مؤلفين وهميين توحى بأنهم مسلمون ، مثل كتاب (القرآن دعوة نصرانية) من سلسلة مسماة « فى سبيل الحوار الاسلامى المسيحى » بقلم : الاستاذ حداد - وتبين من الدراسة التى قام بها مجمع البحوث الاسلامية ، ان اسم الاستاذ حداد ، مستعار ، وان الكتاب ملىء بالمغالطات والأخطاء التى يقصد بها تشويه أحكام الاسلام ، وان مثل هذا الكتاب لا يمكن أن يصدر الا عن جماعة متخصصة فى الشئون الدينية ذات المام واسع بأحكام الدين الاسلامى والدين المسيحى . والخلط بين تعاليم العقيدتين بهدف اثارة الشكوك فى نفوس المسلمين .

ومن يطلع على كتيبات مثل (الصليب فى القرآن والانجيل) و(شخصية المسيح فى القرآن والانجيل) بقلم الاستاذ (فادى) يلمس بوضوح كيف تحاول الجهات التى أصدرتها ان تجر المسلمين الى جدل عقيم حول موضوعات لا تدخل ضمن اهتمامات عامة المسلمين ، مثل : « الوهية المسيح » ومحاولة التدليل عليها بتأويل بعض معانى القرآن الكريم ، ومثل مسألة (صلب المسيح وأثره فى الاسلام) لاقناع المسلمين بأن ما جاء فى القرآن الكريم حول صلب المسيح لا يتمشى مع العقيدة المسيحية الصحيحة لأنه تأثر بالضلالات التى كانت شائعة عند نصارى العرب وقت نزول القرآن ، وبعض هذه الكتب صدر عن دور نشر تبشيرية فى اوروبا والولايات المتحدة ومطبوع باللغة العربية على ورق مصقول ، ولكن بعضها مجهول الهوية مثل كتاب (الباكورة الشهية فى الروايات الدينية) الذى يقول غلاف طبعته الثامنة انه من تأليف (أحد الأفاضل فى القطر السورى) وأنه (من أشهر كتب العالم وموجود بلغات كثيرة) ، والكتاب عبارة عن مناظرة مزعومة بين رجال الدين الأسلامى ، ورجل دين مسيحى يدعى (يوحنا الغيور) وتنتهى المناظرة التى تشغل ٢٢٠ صفحة بهزيمة رجال الدين الأسلامى واعترافهم بسلامة الأفكار التى يدعو اليها يوحنا الغيور . . !

ازمة بناء الكنائس

أما الأزمة التى نشأت بين المسلمين والأقباط حول بناء الكنائس فترجع الى بداية السبعينات ، حين بدأت حركة نشطة لبناء الكنائس فكان المسلمون يقابلونها ببناء المساجد على مسافة قريبة من الكنائس ، وقد لاحظ المسلمون أن عملية بناء الكنائس تجرى وفق مخطط يبدأ باقامة جمعيات مسيحية ، ثم لا تلبث هذه الجمعيات أن تتحول الى كنائس ، فيسارع المسلمون - قبل الشروع فى بناء الكنيسة - بالاستيلاء على قطعة ارض مجاورة ثم بناء مسجد عليها حتى يحولوا دون اتمام بناء الكنيسة مستفيدين من نص فى القانون يمنع بناء الكنائس على مقربة من المساجد .

ومن المفيد القاء الضوء على هذه المسألة حتى نتبين منها وجهى الخطأ والصواب ، فالمعروف أن تعاليم الأسلام تدعو الى احترام دور العبادة الخاصة باتباع الديانات الأخرى ، وأوامر الخلفاء الراشدين الى جيوش الفتح صريحة فى عدم التعرض لدور العبادة ، والعهود التى عقدها المسلمون مع اصحاب البلاد المفتوحة تنص علىَ تأمين أبناء الديانات الأخرى وعدم التدخل فى شئونهم العقائدية ، وحقهم فى اقامة طقوسهم وشعائرهم تمشيا مع النص القرآنى الكريم (لا اكراه فى الدين) ،

وتاريخ الأسلام فى مصر - وفى غير مصر - يؤكد حرص الولاة والحكام على حرية العقيدة لجميع أبناء الوطن ، ولم يحدث أن وضعت الدولة يدها على كنيسة وحولتها الى مسجد ، كما يزعم القس داود عزيز أن مسجد السيد البدوى فى طنطا أقيم على انقاض كنيسة ، وهوزعم لا تؤيده أية دلائل تاريخية .

وقد حدث فى أواخر عصر الدولة العثمانية ، وفى أطار تنظيمها لشئون الطوائف المسيحية الداخلة فى نفوذها ، أن أصدرت الدولة (الخط الهمايونى) الصادر عن الباب العالى فى ٦ فبراير١٨٥٦ لتنظيم عملية بناء الكنائس ، وكان صدور الخط الهمايونى فى ذلك الوقت يمثل اتجاها اصلاحيا لتأمين حقوق الطوائف غير الأسلامية ، وقد تقرر فى الخط الهمايونى اباحة أقامة الكنائس أو ترميمها بترخيص من الباب العالى ، وقد ورد فى هذا الشأن النص الآتى :

« ولا ينبغى أن يقع موانع فى تعمير وترميم الأبنية المختصة باجراء العبادات فى المدن والقصبات والقرى التى جميع أهاليها من مذهب واحد ، ولا فى باقى محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حتى هيئتها الأصلية ، لكن اذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم ، عندما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وأنشائها الى بابنا العالى لكى تقبل تلك الصورة المعروضة ويجرى اقتضاؤها على موجب تعلق ارادتى السنية الملوكانية أو تتبين الاعتراضات التى ترد فى ذلك الباب بظرف مدة معينة ، واذا وجد فى محل جماعة أهل مذهب

واحد منفردين يعنى غير مختلطين بغيرهم ، فلا يقيدوا بنوع ما من اجراء الخصومات المتعلقة بالعبادة فى ذلك الموضوع ظاهرا وعلنا ، أما فى المدن والقصبات والقرى التى تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها اتباعا للأصول السابق ذكرها فى المحلة التى تسكنها على حدتها ، لكن متى لزمها ابنية يقتضى انشاؤها جديدا يلزم أن يستدعى بطاركتها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالى ، فتصدر رخصتنا السنية عندما لا توجد فى ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التى تتوقع من طرف الحكومة فى مثل هذه الاشغال لا يؤخذ عنها شىء .

وقد ظل العمل بهذا الخط الهمايونى ساريا حتى سنة ١٩٣٤ عندما صدر عن وكيل وزارة الداخلية قرار بتحديد الشروط التى يتعين توافرها للتصريح ببناء كنيسة ، وقد سميت بالشروط العشرة ، وهذه الشروط هى التى مازالت مطبقة حتى الآن ، وتتعلق بالمسافة بين اقرب مسجد والبقعة المراد بناء كنيسة عليها ، وهل هى ارض فضاء ، وهل تقع بين اماكن المسلمين أم المسيحيين وهل يوجد كنائس أخرى بالمنطقة ، والمسافة بين البلدة واقرب كنيسة ، وما هو عدد افراد الطائفة فى البلدة ، ومدى قرب المكان من جسور النيل والترع والمنافع العامة .. الخ .

وبعد كرازة البابا شنوده الثالث فى بداية السبعينات ، واتجاه الكنيسة الأرثوذكية الى بناء العديد من الكنائس الجديدة ، أصبحت هذه الشروط تشكل قيودا على حركة بناء الكنيسة ، مما دفع الى عملية التحايل - التى أشرنا اليها - عن طريق الجمعيات الدينية ، و يقول تقرير لجنة تقصى الحقائق البرلمانية عن حادث الخانكة أن كثيرا من الكنائس القبطية قد تقادم العهد عليه ، وقد طالبت اللجنة بيانا من الجهاز المركزى للتعبئة والأحصاء عن عدد الكنائس القائمة فى مصر ، فتبينت أن عددها يبلغ ١٤٤٢ كنيسة ، ولكن البيانات التى افادت وزارة الداخلية عن عدد الكنائس المسجلة لديها يدل على انها خمسمائة كنيسة منها ٢٨٦ كنيسة قبطية ، و يدل الخلاف فى الرقمين الى أن بعضها قد بنى بدون قرار جمهورى ، وقد تبين أيضا أن مجموع الكنائس التى صدرت بشأنها تراخيص خلال الستينيات يبلغ ١٢٧ كنيسة منها ٦٨ كنيسة للأقباط .

وقالت اللجنة البرلمانية أن من أهم الأسباب التى تؤدى الى الأحتكاك وأثارة الفرقة ، عدم وضع نظام ميسر لتنظيم هذه التراخيص دون طلب قرار صدور جمهورى فى كل حالة ، ذلك أن استصدار هذه القرار يتطلب وقتا ، وكثيرا ما تتغير خلاله معالم المكان الذى اعد لاقامة الكنيسة مثل أن يقام مسجد قريبا منه مما يخل بتوافر الشروط العشرة ، ونتيجة لبطء الأجراءات كثيرا ما تلجأ بعض الجمعيات القبطية الى إقامة هذه الكنائس دون ترخيص ، وفى بعض الحالات تتسامح جهة الادارة فى ذلك ، وفى حالات أخرى يجرى تحقيق مع المسئول عن الجمعية وهو امر بادى التناقض بين احترام سيادة القانون وبين احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية ، وهو المبدأ

الذى كفله الدستور، وفى نهاية تقريرها قالت اللجنة البرلمانية أن وضع تنظيم لاقامة الكنائس لا يعتبر فى حد ذاته افتئاتا على حرية ممارسة الشعائر الدينية، وأن كان من المناسب أن يعاد النظر فى أحكام الخط الهمايونى وقرارات وزارة الداخلية تجنبا لحالة شاعت وهى تحويل بعض الأبنية أو الدور الى كنائس دون تراخيص وما يؤدى اليه ذلك أحيانا من تعرض بعض الأهالى له دون أن يدعو هذا الأمر لسلطة الدولة وحدها، وعندما راجعت اللجنة الحوادث التى وقعت خلال العامين السابقين على حادث الخانكة، تبين لها أن معظمها يرجع الى اقامة هذه الكنائس بغير ترخيص ثم تصدى الادارة والأهالى للقائمين عليها .

و يبدو أن هذه المقترحات التى أعدتها لجنة تقصى الحقائق لم تأخذ حقها من العناية الكافية من جانب السلطات مما أدى الى زيادة التوتر بين الجانبين .



الفصل السادس

الكنيسة
من رعاية الدين إلى سلطة الدولة

الفصل السادس

الكنيسة ... من رعاية الدين الى سلطة الدولة

لقد سبقت الإشارة الى دور الكنيسة القبطية إبان عهد البطريرك الراحل كيرلس السادس ، ورأينا كيف كان هذا الدور متمشيا مع تقاليد الحكم الناصرى فى إبعاد المؤسسات الدينية عن التدخل فى شئون الحكم ، ولكن رسالة الكنيسة دخلت مرحلة جديدة على عهد البطريرك الحالى الأنبا شنودة الثالث ، وبات واضحا أن هذه الرسالة لم تعد مقصورة على رعاية الشئون الكهنوتية ورفع مستوى الأكليروس والكهنة الرهبان ... الخ ... وإنما أرادت أن يمتد سلطانها إلى رعاية القضايا العامة (للشعب القبطى) الامر الذى يدخل فى صميم المسئولية القومية والدستورية لعظام الحكم ، ومن الطبيعى أن تؤدى هذه (الازدواجية) الى صراع خفى بين رئاسة الدولة التى ترى نفسها مسئولة عن جميع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية ، وبين رئاسة الكنيسة التى وضعت نفسها فى موضع المسئولية عن قطاع من الشعب المصرى حصرته فى نطاق (الشعب القبطى) وأعطت لنفسها شرعية المطالبة بما اعتبرته حقا للأقباط لدى الدولة .

ولتحقيق هذه السياسة ، أنتهجت رئاسة الكنيسة أسلوب الضغط عن طريق المؤتمرات القبطية التى لم تعد مقصورة على رجال الكنيسة ، وانما ضمت فى صفوفها قطاعات أخرى كالأطباء والمحامين وأساتذة الجامعات والمحاسبين والمهندسين ، وبذلك تكون الكنيسة قد أعطت لنفسها حق الولاية العامة على المواطنين الأقباط ، وانتزعت وظيفة الممثل الشرعى لطائفة من الشعب ، وهو تطور جديد له دلالته عند رصد العلاقات والروابط بين المؤسسات الدينية والمؤسسات الدستورية التى يرتكز عليها نظام الحكم .

فمنذ المؤتمر القبطى الذى عقد فى أسيوط عام ١٩١١ عقب اغتيال رئيس الوزراء بطرس

غالى باشا ، لم نسمع عن مؤتمرات قبطية على هذا النمط إلا فى عام ١٩٧٧ عندما صدرت قرارات مجمع الآباء الكهنة وممثلى الشعب القبطى بالأسكندرية فى المؤتمر المنعقد بالبطريركية بتاريخ ١٧ يناير ١٩٧٧) (١) فما هى قصة هذا المؤتمر الذى عقد تحت رعاية البابا شنودة الثالث ؟

تقول مقدمة البيان الذى صدر عن المؤتمر ما يلى :

« بدعوة من مجلس كهنة الأسكندرية ، اجتمع الآباء كهنة الكنائس القبطية ، والسادة أعضاء المجلس الملى السكندرى ، والسادة رؤساء واعضاء الجمعيات والهيئات القبطية ، والسادة الأراخنة أعضاء مجالس الكنائس وممثلو قطاعات الشعب القبطى من هيئات التدريس الجامعى والأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والمعلمين وأرباب المهن التجارية والسادة العاملين فى مختلف المصالح الحكومية والقطاع العام .

« وقد دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع فى هيئة مؤتمر لممثلى الشعب القبطى بالاسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة ، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة ، وتفضل قداسة البابا المعظم الانبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الاول التمهيدى بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ فى الكاتدرائية المرقسية الكبرى .

« وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا ايضا ما سبق تقريره فى اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية فى مصر الحاصل بتاريخ ٥و٦ يوليو سنة ١٩٧٦ . ووضع الجميع نصب اعينهم - رعاة ورعية - اعتبارين لا ينفصل احدهما عن الآخر : اولهما الايمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة فى مصر التى كرستها كرازة القديس مرقس الرسول وتضحيات شهدائها الابرار على مر الأجيال - والامر الثانى الامانة الكاملة للوطن المفدى الذى يمثل الأقباط اقدم واعرق سلالاته حتى انه قد لا يوجد شعب فى العالم له ارتباط بتراب ارضه وبقوميته مثل ارتباط القبط بمصر العزيزة . »

المسائل القبطية

أما المسائل القبطية العامة التى بحثها المؤتمر فهى :

١ - حرية العقيدة .

٢ - حرية ممارسة الشعائر الدينية .

٣ - تطبيق الشرع الأسلامى .

٤ - حماية الأسرة والزواج المسيحى .

٥ - المساواة وتكافؤ الفرص .

---

(١) راجع نص القرارات ضمن الوثائق التى نشرها غالى شكرى فى كتابه (الثورة المضادة)

٦ - تمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية .

٧ - الاتجاهات الدينية المتطرفة .

٨ - حرية النشر .

ويتضح من القائمة أنها تجمع بين مسائل دينية بحته ، وبين أمور تتعلق بالسياسة العامة كالمساواة وتكافؤ الفرص وحرية النشر وتمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية ، الأمر الذى ينبئ عن عزم الكنيسة على الخروج عن إطار نشاطها الدينى التقليدى ، الى دور جديد يضعها ضمن المؤسسات السياسية التى تعمل لمصلحة أتباعها . ليس فقط باعتبارهم من (رعاية الكنيسة) ولكن بصفتهم (مواطنين)

وسوف نجمل رأى المؤتمر فى المسائل التى تعرض لبحثها ...

فحول حرية العقيدة أبدى المؤتمر أسفه بسبب ظهور بعض الاتجاهات التى تصادر حرية العقيدة المسيحية ، وقال البيان أن بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الأمن وادارة السجل المدنى ومكاتب التوثيق ونيابة الاحوال الشخصية تشجع هذا الاتجاه وذلك فيما يتعلق بحالات اعتناق الاسلام من جهة ، وبحالات الردة عن الاسلام من جهة أخرى .

وبالنسبة لحالات اعتناق الأسلام أعرب المؤتمر عن القلق البالغ بسبب « عمليات الاغراء واصطياد البسطاء من المسيحيين الى حظيرة الاسلام دون مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة إخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة فى شهر الاسلام قبل وقوعه »

أما بالنسبة لمسألة ما يوصف بالردة عن الاسلام - يقول بيان المؤتمر - فان الجهات الرسمية « تدأب على أن ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية بل والادهى من ذلك انها ترفض الاعتراف بعودة المسيحى الى ديانته الاصلية التى ولد فيها . اذ هى تأبى واقع الحال فى الوثائق والسجلات وفى البطاقات الشخصية وجوازات السفر ، كما و يتعرض معتنقو المسيحية العائدون الى مسيحيتهم الاولى - للمطاردة فى حياتهم العائلية بالتفريق بين الازواج و بين الآباء بغرض تشريدهم من الوظائف بحجة المجازاة التأديبية . »

« وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيدة التى اعلنها ميثاق الامم المتحدة لحقوق الانسان على الصعيد العالمى ، والتى نص عليها ايضا على الصعيد القومى دستور مصر لسنة ١٩٧١ (وكافة الدساتير المصرية السابقة منذ فجر الاستقلال) بأن « تكفل الدولة حرية العقيدة » وان لا تمييز بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » .

ولنا تعليق على هذا الكلام :

(١) أن المفهوم من مبدأ (حرية العقيدة) - دون الدخول فى تعريفات فقهية - هو حق كل إنسان فى اعتناق عقيدته دون المساس بالعقائد الأخرى . والاسلام يرحب بمن يريد أن يدخل فيه ، ولكنه لا يسمح بالردة عنه منعا للتلاعب بالعقائد والاديان . ولاشك ان عقوبة الردة تحمل تحذيرا مسبقا لمن يريد ان يستغل الاسلام لتحقيق أغراض خاصة - كالزواج والطلاق - وهى حكمة خفيت على رجال الكنيسة ، فتسرعوا بمعارضة قانون الردة

(١) لم نسمع من قبل ، عن وجود تعليمات رسمية بضرورة إخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة فى شهر الاسلام . ولو وجدت مثل هذه التعليمات لكان الحكم عليها بالبطلان لانها تتناقض مع مبدأ حرية العقيدة الذى تنادى به الكنيسة . وعلى سبيل المثال : هل تقبل الكنيسة تطبيق هذا المطلب على (وثنى) يريد اعتناق المسيحية .. ؟؟

حرية ممارسة الشعائر الدينية

أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية التى بحثها المؤتمر والتى تتعلق بحرية ممارسة الشعائر الدينية فقد قال البيان أن الأقباط يعانون من مشاق ومضايق وتقييد وتعقيد ، بل وايذاء بالغ بمناسبة بناء الكنائس ، حيث لايزال ذلك مشروطا بترخيص ومحدودا بعدد معين ، كما ان الكنائس القائمة تتعرض لاعتداءات وأعمال تخريبية ولايذاء المصلين فيها ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية ، وأشار المؤتمر الى تقرير لجنة تقصى الحقائق التى شكلها مجلس الشعب للتحقيق فى حوادث الخانكة فى نوفمبر سن ١٩٧٢ مما دعا الى اصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية

تطبيق الشرع الاسلامى

وبشأن مسألة اعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع قال بيان المؤتمر القبطى انه مادام الأمر متعلقا بتطبيق الاحكام الواردة فى القرآن وسنة نبى الاسلام ، فلا يتأتى ان يلزم بهذا التطبيق إلا المسلمين ، وان إلزام غير المسلمين بعقيدة الاسلام يتعارض مع أقدس حقوق الانسان وأولى حريات المواطن المصرى فى الدستور الدائم وهى حرية العقيدة . بل وتأبى هذا تعاليم الاسلام ذاته حيث « لا اكراه فى الدين » .

ولنا تعليق على هذه الفقرة :

ان هذه الفقرة من بيان المؤتمر القبطى تخلط بين العقيدة والتشريع . فالمواطن حر فى اختيار العقيدة التى يعتنقها ، ولكنه ليس حرا فى اختيار القانون أو التشريع ، مما يدخل ضمن الوظيفة الاساسية للدولة التى تضع التشريعات وتسن القوانين وفقا للمصلحة العامة . وهذه مسألة سوف نتعرض لها بالتفصيل فى فصل أخر من هذا البحث .

حماية الأسرة والزواج المسيحى

وحول هذا المسألة قال المؤتمر أنه بعد إلغاء المجالس الملية التى كانت مختصة بالنظر فى مسائل الأحوال الشخصية للمسيحين ، أصبحت الشريعة الاسلامية تطبق على زيجات المسيحين بمجرد تغيير أى من الزوجين لمذهبه أو ملته قبل رفع الدعوى أمام القضاء . وترتب على هذا ان صارت للزوج المسيحى فى تلك الحالة سلطة تطليق زوجته بكلمته . اما لو اعتنق اى الزوجين ديانة الاسلام ، وفى اى وقت من الاوقات ولو فى آخر مرحلة من مراحل التقاضى ، فان انطباق الشريعة الاسلامية يضحى وجوبيا و بكافة آثاره سواء بالنسبة للزوجين او للابناء .

« وهذا الوضع فيه تخريب للأسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية ، ومجاراة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام ، كما ينطوى على افتئات صارخ من جانب طرف واحد على حقوق للطرف الآخر بل على مصير افراد الاسرة جميعا ، مما يجافى ابسط مبادئ العدالة والقانون . »

المساواة وتكافؤ الفرص

يرى المؤتمر أن المواطنين الأقباط يقفون على قدم المساواة مع سائر أبناء مصر فى أداء الواجبات ، وأن الأقباط رفضوا على مر الأجيال وفى أشد عصور الاستعمار إغراء ، أن يتمتعوا بأى استثناءات أو امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة . و بعد أن يستعرض البيان تضحيات الأقباط بالدم والمال فى كافة مراحل الكفاح الوطنى يورد هذه الفقرة :

« أما اذا نظرنا الى كفة الحقوق فى ميزان المساواة ، فأننا نعاين مع شديد الاسف اختلال الموازين ، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعانى المواطنون المسيحيون من تخطيهم فى الترقيات فى سلك الوظائف العامة ، وفى القطاع العام ، واصبحت هذه ظاهرة عامة لا تحتمل المجادلة ، ولم تجد للقضاء عليها كافة التصريحات باعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسية العليا ، ولا التظلمات والاحتجاجات من الأقباط افرادا وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسية او الرسمية أو الشعبية » .

« ومصداق الحقائق فى هذا الصدد ظاهر للعيان بأن تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام - احصاءاتها الوظيفية القيادية فى فترة السنوات العشر الماضية مثلا وتستخلص اعداد ونوعيات الترقيات . فنجد بيقين ان نسبة الموظفين الأقباط فى هذه الترقيات ضئيلة للغاية لا تتفق على الاطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم فى السلم الوظيفى » .

« وقد بلغ الامر أن الموظفين الاقباط كادوا لا ينالون الترقية الا اذا اسعفتهم فى آخر المطاف

التشريعات الطارئة للرسوب الوظيفى، لترفعهم من الحضيض قليلا أو تسندهم فى خطوتهم الأخيرة الى المعاش » .

« وكان من نتيجة التميز وعدم تكافؤ الفرص ان هاجر للخارج كثيرون من الأقباط من نوابغ أبناء الوطن علما وخبرة بغرض تأمين ارزاقهم وحرصا على مستقبل اولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذى اكله آباؤهم . ولا يخفى انه ترتبت على هذه الهجرة اضرار جسيمة لا بتفريق شمل العائلات فحسب ، بل باستنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن ، وهو احوج ما يكون اليها فى العصر الحاضر» .

تمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية

يقول بيان المؤتمر :

منذ استقلال البلاد كانت مشاركة عنصرى الامة فى الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنوانا وفخارا للوحدة الوطنية . كما كانت الانظمة الحزبية تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا من جانب الاحزاب المستندة الى قواعد شعبية وجماهيرية عريضة تضم الملايين من أبناء مصر دون أى تمييز بينهم دينيا أو مذهبيا .

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة ، وهو يقوم على مبدأ تحالف قوى الشعب وعلى المؤسسات النيابية ، وذلك على الوجه الذى تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة وآخرها دستور ١٩٧١ . ولم يتخلف مسيحيو مصر عن ان يسهموا فى بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العاملة فى التنظيمات المقررة واحدا بعد الآخر ، كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الاسماء البارزة من الأقباط فى هذا المجال ، سواء على مستوى الوزراء او اللجان المركزية العليا فى حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

أما فى التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلفت النظر أن عدد الأقباط فيها بلغ من القلة النادرة ما هو اقرب الى العدم ، ففى مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد اعضائه بالأنتخاب ٣٥٠ عضوا (اضيف لهم عشرة أعضاء بالتعيين) كان الأعضاء الأقباط أقل من عدد اصابع اليد الواحدة . أما فى مجلس الشعب المنتخب فى اكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح أحد من الأقباط على الاطلاق فى الأنتخابات . وعلى نفس هذه الضآلة أو العدم تقريبا نجد عددهم فى المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والمدن فى جميع انحاء القطر المصرى .

وتلك ظاهرة غير طبيعية فى تاريخ مصر القومى ، وليس باستطاعتنا تقصى الحقائق لكى تصل الى معرفة التيارات والدواعى التى أدت الى ذلك ، وخافيها أكثر من ظاهرها ، ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين خالصتين لوجه الله والوطن :

● الكلمة الاولى: أنه لا يمكن أن تكون نسبة الاقباط فى التمثيل النيابى ضئيلة بهذا القدار فى عهد مابعد ثورة يوليو و بلغت حد العدم فى انتخابات اكتوبر ١٩٧٦، بينا كانت مشاركة الاقباط قبلها منذ عهد ثورة الاستقلال الخالدة سنة ١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان اجماع الامة المصرية طوال نصف قرن من الزمان واعجاب المحافل الدولية فى العالم اجمع كواقع حقيقى لاتحاد عنصرى الامة.

● الكلمة الثانية: أنه لايمكن أن يكون هذا الوضع طبيعيا على الاطلاق، بملاحظة أن عدد الاقباط فى مصر حاليا يزيد على سبعة ملايين.

التطرف الدينى

أما فيما يتعلق بالمسألة الاخيرة والتى تتعلق بالاتجاهات الدينية المتطرفة فقد قال بيان المؤتمر القبطى الدين لله والوطن للجميع، وان كل اتجاه ينحرف عن هذا الشعار الذهبى يكون انحرافا عن الديانة الحقة الى التعصب الممقوت، وخيانة للوطنية الصادقة ابتغاء الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وانشاء مراكز قوى مسيطرة فى داخل الدولة. وأخطر ما فى مثل هذه الاتجاهات انها تعتمد على المظهريات الدينية الزائفة فى خداع عامة الناس البسطاء استغلالا للمشاعر الدينية. كما تسبب فى النهاية الحرج الشديد للمسئولين والقادة.

قرارات المؤتمر

وبشأن كل مسألة من المسائل التى ناقشها اعضاء المؤتمر القبطى أصدر المؤتمرون القرارات التالية:

● أولا: حرية العقيدة:

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين، والغاء جميع الأوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التى تقيد هذه الحرية المقدسة، خصوصا بالنسبة لعودة المسيحى الى ديانته الاصلية، مما يوصف وصفا خاطئا من قبيل الردة عن الاسلام.

● ثانيا: حرية العبادة:

تطالب بالغاء القيود العتيقة والقرار الادارى السابق صدوره من وكيل وزارة الداخلية فى عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس، كما تناشد أجهزة الامن فى الدولة أن تقوم بدورها الواجب بصورة رادعة حازمة

حماية لممارسة الشعائر الدينية فى الكنائس ، وبخاصة فى القرى ، سواء فى نطاق الامن الوقائى أو فى نطاق ضبط وادانة العدوان والايذاء .

● ثالثا : تطبيق الشرع الأسلامى :

فيما ينادى به غلاة الدعوة الاسلامية والتيارات المتطرفة الغريبة على المجتمع المصرى الاصيل – نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين فى مصر ، كما ونعتبر ان أى محاولة فى هذا الشأن للألزام الجبرى تحت ستار التشريع أو القوانين الجزائية انها تنطوى على أكراه المسيحيين على عقيدة أخرى مما يجافى مجافاة صارخة اقدس حقوق الانسان فى حرية العقيدة .

● رابعا : تشريعات الاحوال الشخصية :

نطالب بسرعة اصدارا التعديل التشريعى اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق شريعة العقد الذى انعقد بين زوجين مسيحيين – على كافة آثار الزوجية بما فيها حضانة الاولاد ، دون اعتداد بتغير الدين أو الملة بعد العقد ، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالاديان .

● خامسا : عدم تكافؤ الفرص :

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومات الحيدة واوسع سلطات التحقيق ، وذلك لتقصى الحقائق فى الشكاوى بخصوص عدم المساواة فى التعيينات والترقيات فى الوظائف الحكومية والقطاع العام ، توطئة لاصدار القرارات الادارية لتصويب الاوضاع واعطاء كل ذى حق حقه ، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحاباة ولتكون التعيين والترقية على اساس تقديرات النجاح وتقارير التفتيش الدورية ، ومؤاخذة الجهات الوظيفية الرئاسية التى تنحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام .

● سادسا : تمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية :

نطالب بمعالجة الامر على النحو الذى يكفل تحقيق تمثيلهم فى مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزيا ، وليكون متفقا مع الأحصاء الواقعى للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة .

● سابعا : الأتجاهات الدينية المتطرفة :

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة فى الدولة للقضاء على تلك الأتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية ، وان تتخذ الأدارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتنقية الأوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة

بحيث تخصص الجامعات لتلقى العلم خالصا كما هو الحال فى كافة جامعات دول العالم المتحضرة .

● ثامنا : حرية النشر

نطالب برفع الرقابة الرسمية أو المقنعة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية ، ووضع حد للكتابات الألحادية والكتابات التى تتضمن التعريض بالدين المسيحى وعقائده وتضمين مناهج الدراسات التاريخية والأدبية والحضارية فى مراحل التعليم المختلفة وفى الجامعات ، ما يتعلق بالمرحلة المسيحية فى تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الاسلامى .وفى الوقت الذى اشتدت فيه ضراوة التعريض بالعقيدة المسيحية بمختلف وسائل النشر والاعلام تواجه النشر المسيحى بالكتب والدوريات صعوبات جمة متكررة دون مبرر حظر الطبع ومصادرة بعض الكتب والمؤلفات المسيحية المحضة والمتعلقة بالتاريخ المسيحى ومن جهة أخرى اسقطت تماما من كتب ومناهج تدريس التاريخ المصرى حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة وهى المرحلة التى كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادى الاول الى منتصف القرن السابع حين حدث الفتح الاسلامى .

التوصيات التنفيذية

وفى نهاية المؤتمر صدرت التوصيات التنفيذية التالية :

١ - المناداة بصوم انقطاعى فى الكنيسة لثلاثة ايام من ٣١ يناير الى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع التضرعات والقداسات الى الله صانع الخيرات لكى ينعم على شعبه بوحدانية القلب وعلى الوطن بالسلام والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من ارض مصر ولتدعيم عهد الحرية باسعاد كافة أبناء الوطن الواحد الخالد ، تتميا للوعد الالهى الصادق « مبارك شعبى مصر » .

٢ - رفع هذه القرارات والتوصيات الى قداسة البابا المعظم الانبا شنودة الثالث بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية والرئيس الاعلى للمجمع المقدس ولمجلس الكنائس المسيحية فى مصر ، لاتخاذ ما يراه مناسبا تحقيقا للمطالب القبطية .

٣ - تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات الى رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة والسيد أمين عام الاتحاد الاشتراكى والسيد رئيس مجلس الشعب للعمل على تحقيق رغبات أبناء الشعب القبطى بالوسائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية فى الدولة .

٤ - اعتبار المؤتمر فى حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم فى مجال تنفيذ قراراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة .

ولربنا المجد دائما أبديا آمين ...

ملاحظات على المؤتمر

والدراسة المتأنية لبيان الاسكندرية تدعونا الى إبداء هذه الملاحظات :

اولا : اذا كانت بعض مطالب المؤتمر قد اكتسبت صفة المعقولية ، خاصة فى المسائل التى تدخل فى نطاق الاحوال الشخصية مثل تطبيق الشريعة الاسلامية على زيجات المسيحيين (١) ، إلا ان صفة التطرف بدت واضحة إزاء القضايا التى تقع عند الحد الفاصل بين ، الديانتين الاسلامية والمسيحية ، مثل تحول بعض الأقباط الى الاسلام واعتبار الشريعة الاسلامية مصدرا للتشريع ، فقد رأى المؤتمر فى ذلك (إكراها) للأقباط على عقيدة أخرى ، ومن ثم أعلن البيان رفض تطبيق الشرع الاسلامى على المسيحيين ، وليس من شك فى أن هذا الرفض - لو تم - يؤدى الى تفسخ فى بنيان المجتمع حيث يطبق القانون على فئة دون أخرى ، وكان الأولى ان تترك هذه القضية لذوى الاختصاص من رجال التشريع والفقه القانونى ، قبل التسرع فى اتخاذ موقف الرفض .

ثانيا : تغلبت على المؤتمر نزعة تكريس الطائفية عند معالجة مسائل التعين والترقيات فى الوظائف . وفى الوقت الذى يقول فيه البيان ان الأقباط رفضوا على مر العصور التمتع بأيه استثناءات أو امتيازات ، اذا بالمؤتمر يدعو الى « تشكيل لجنة عليا للوحدة الوطنية » للتحقيق فى الشكاوى الناجمة عن عدم المساواة ، « واصدار القرارات الادارية لإعطاء كل ذى حق حقه » ، وهو إجراء يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص ويحمل شبهة التميز بين المواطنين ، ذلك أن سبيل التقاضى والتظلم مفتوح أمام الجميع ، وكان الأجدر بالمؤتمر ان يعمل على دعم وتأييد سلطة القضاء حيث يتساوى الجميع أمام القانون .

ثالثا : غابت الرؤية السياسية عن المؤتمر ، فهو لم يقوم حلا سياسيا لمسألة غياب الأقباط عن المجالس النيابية و يكتفى بالمطالبة بتمثيل الأقباط (تمثيلا حقيقيا لا رمزيا) دون أن يقترح الوسائل العملية لتحقيق هذا الهدف ، مع ان مثل هذه المقترحات كان من الممكن أن تفيد فى علاج ما يراه الأقباط قصورا فى التعبير عن الوحدة الوطنية .

---

(١) راجع الفصل الثامن من هذا الكتاب حول اعفاء المسيحين من الخضوع لنظام الأسرة الأسلامى .

رابعا : عالج المؤتمر بعض الظواهر الاجتماعية - كالهجرة الى الخارج - من زاوية طائفية ، اذ يعزو هجرة الأقباط الى التميز فى الوظائف وعدم تكافؤ الفرص ، ولو صح التعليل فانه يصدق على المسلمين ايضا ... فنزيف الهجرة جرف الجميع ، وكان الأجدر معالجة هذه الظاهرة فى اطارها الاجتماعى العام ، والبحث عن مسبباتها ودوافعها الحقيقية .

خامسا : لجأ المؤتمر الى اسلوب الكنيسة القبطية التقليدى عند مواجهه السلطات ، وذلك بالدعوة الى (صوم انقطاعى لمدة ثلاثة أيام) وقد تطور هذا الاسلوب بعد ذلك الى صدور التعليمات من جانب الكنيسة بالغاء مظاهر الأحتفالات الكنسية بعيد القيامة فى ابريل ١٩٨٠

النشاط ينتقل الى الخارج

بعد ابداء هذه الملاحظات نعود الى دراسة الأثار التى نتجت عن هذا المؤتمر، فنرى انها خرجت عن حدود الوطنى ، وامتدت الى الخارج عن طريق المهاجرين الأقباط فى استراليا وكندا والولايات المتحدة (١) ، إذ لم يلبثوا أن عقدوا مؤتمرات مماثلة أصدروا بعدها قرارات تشبه القرارات التى صدرت عن مؤتمر الاسكندرية ولم تمضى ايام قليلة حتى انهالت على رئاسة الجمهورية عدة «مذكرات» من الرعايا الأقباط فى الولايات المتحدة وكندا (العرائض مقدمة بتاريخ ١١ فبراير، ١٩٧٧) ومن استراليا الى رئيس مجلس الشعب (فى ٩ مايو ١٩٧٧) .وكلها تدور حول المحاور ذاتها التى جاءت فى بيان الاسكندرية . ولكن المثير هو مجموعة الاسئلة التى وجهتها الكنيسة القبطية فى ملبورن الى المهندس سيد مرعى والتى جاء فيها «ماذا تقول عن المقالات التى تتهم كتابنا المقدس بالتحريف» «والمقالات التى تنسب لنا الكفر والشرك» ، «والمطالبة بانتصار المسلمين على الكفار والمشركين» (وهم يقصدون بذلك المقالات التى كتبها كبار رجال الدين الأسلامى فى الأهرام)

كما جاء فى الرسالة ايضا أحصاء يلهب المشاعر الطائفية حول عدد المسيحيين المصريين فى الوظائف العامة ، مع مقارنة بما كان عليه الوضع قبل ثلاثين واربعين عاما واحيانا نصف قرن . وقد ارفقت الرسالة المذكورة ، بما سمى «قرارات المؤتمر القبطى لمنعقد فى ملبورن يوم السبت ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٧ وسيدنى يوم الاحد ٣ يوليو ١٩٧٧» حيث كان القرار الاول هو الصوم الانقطاعى ، والثانى اعداد كتيب عن «اقوال المسؤلين بخصوص الشريعة الاسلامية» بلغات متعددة ، والثالث «مسيرة فى كل مدن استراليا فى وقت واحد» والرابع «الاتصال بكنائسنا فى اميركا وأوروبا وافريقيا وكندا لتنسيق وتوحيد الجهود» والخامس «الاعداد لعقد مؤتمر

---

(١) الثورة المضادة - ص ٣١٥

لكافة المسؤولين فى الحكومة والاذاعة والتلفزيون» . ولم يكن نشاط المسيحيين المصريين فى استراليا ليحتاج الى الاتصال ببقية القارات ، اذ نشطت كلها فى اتجاه واحد وتوقيت واحد ، مما لا يسمح بالتفكير فى «حسن النوايا» أو التلقائية .. اذ كان التقريب بين المسيحيين اللبنانيين فى المهجر وغيرهم من المسيحيين الشرقيين ، غاية واضحة مهما اختلفت الوسائل .

و يعلق غالى شكرى على هذه الحركة القبطية النشيطة بقوله : وهكذا أصبحت هناك «مسألة قبطية» فى الاعلام الخارجى ، حتى ان مجلة متخصصة صدرت بالفرنسية فى باريس تدعى (العالم القبطى) ومن المثير ان يصدر العدد الاول منها فى شهر يوليو ١٩٧٧ اى فى ذروة احداث الفتنة الطائفية فى مصر ، الأمر الذى يدعو الى التساؤل : «هل هناك علاقة خفية بين تحرك هذا التيار القبطى و بين المحاولات الحثيثة الجارية لخلق فوارق طبقية فى مصر ، على غرار ما حصل فى لبنان ..!

الكنيسة تستنكر تصرفات المهاجرين

و يبدو أن تصرفات بعض الأقباط المهاجرين قد اثارت مشاعر المصريين بمن فيهم الأقباط أنفسهم ، حتى أن الكنيسة القبطية أصدرت بيانا استنكرت فيه ما يمارسه بعض الأقباط من اعمال استفزازية . وفى يوم أول يوليو ١٩٨٠ نشر الأهرام فى صفحته الاولى هذا الخبر :

استنكرت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية - فى بيان أصدرته أمس - التصرفات التى يقوم بها بعض الأقباط فى الولايات المتحدة فى جمعية تسمى نفسها الجمعية القبطية الامريكية وفروعها وما تنشره فى مجلتها المسماة [الأقباط] .

وقالت الكنيسة فى بيانها : [أن الكنيسة القبطية الارثوذكسية - وقد ساءها جدا التصرفات التى تقوم بها جمعية فى أمريكا تسمى نفسها الجمعية القبطية الامريكية وفروعها ، وما تنشره فى مجلاتها المسماة [الأقباط] - لتستنكر بكل شدة ما تقوم به هذه الجمعية من تصرفات وكتابات وشتائم واساءات الى وطننا لا تتفق مع مبادئ الكنيسة

ونعلن بأن هذه الجمعية لا تعبر اطلاقا عن رأى الكنيسة بل هى منفصلة عنها تماما ، كما أن كل كنائسنا فى مصر والمهجر ومجلاتها تسلك طريقا روحيا عكس طريق هذه الجمعية التى تسئ الى الكنيسة القبطية والى مصر أساءة بالغة وعلى كنائسنا فى داخل مصر وخارجها عدم قبول ما تنشره هذه الجمعية ورفض التعامل معها] .

الفصل السابع

مطالب الأقباط

الفصل السابع

مطالب الأقباط

ليس من التصور، ونحن بصدد رصد التفاعلات الكامنة بين المسلمين والأقباط، أن نغفل العلاقة التبادلية بين الأحداث الطائفية الأخيرة، والتطورات التى وقعت فى مصر بعد الأعتراف باسرائيل، وما نجم عن ذلك من عزلة مصر عن العالمين العربى والأسلامى، اذ ليس من المستبعد أن تكون هذه الظروف الجديدة قد دفعت الزعامة الدينية القبطية الى الأستفادة من هذا الوضع الاستثنائى لتحقيق تغييرات جذرية، والحصول على مكاسب تتراوح فى خطرها بين التطرف القومى والمنفعة المادية.

أما التطرف فيتمثل فى تحقيق شكل من أشكال الوجود القومى القبطى عن طريق أحياء اللغة القبطية وتجديد حضارة مصر القديمة ثقافيا و وجدانيا، واعطاء الكنيسة دورا بارزا فى أدارة الشئون العامة للبلاد، والضغط على الشارع الأسلامى حتى يتقبل الوجود المسيحى خارج نطاق الكنيسة و يغض الطرف عن المهرجانات الدينية والأحتفالات الشعبية المسيحية على غرار ما يفعله المسلمون وليس من الصعب الحكم على هذه التطلعات المتطرفة بالفشل، لصدورها عن سياسة قصيرة النظر تحكم على القيم الثابتة من خلال منظور استثنائى، فالعزلة الحالية لمصر، عن العالم العربى والعالم الأسلامى لن تطول وستعود مصر أن عاجلا أو اجلا . الى موقعها الطبيعى، والى انتمائها التقليدى عربيا واسلاميا، وإذا كان هناك اتفاق بين المسلمين والأقباط على الدور القيادى لمصر، فان هذا الدور لن يتحقق فى العالم المسيحى . . ! وانما فى العالم العربى وفى المحيط الأسلامى، وهو دور ينطلق بالدرجة الأولى من مفهوم مصلحة مصر بجناحيها الأسلامى والمسيحى، و بذلك يكون استغلال وضع مؤقت للحصول على تغيير جذرى هو من قبيل الخلط فى حسابات القوى، ودفع الشارع الأسلامى الى مواجهة التطرف بمثله.

ولكن قبل الاستطراء فى نتائج هذه الفرضيه، فان علينا أن نطرح سؤالا هاما هو: الى أى مدى تعبر الزعامة الحالية للكنيسة عن الرأى العام القبطى..؟ والى أى حد يستجيب الشارع القبطى لاحلام الزعامة الدينية؟

أن الجواب على هذا التساؤل سوف يترتب عليه تحديد موقف الأغلبية مما يجرى من ممارسات متطرفة لا تضع فى حساباتها رد الفعل الأسلامى، وليس أدل على هذا التطرف مما حدث فى الخانكة عندما أمرت قيادة الكنيسة بتسير مظاهرة كهنوتية اخترقت شوارع المدينة وهى تردد الترانيم والتراتيل الكنسية احتجاجا على احراق الجمعية، ولا يغرب عن البال ما كان يمكن أن ينجم عن هذا التصرف من نتائج دامية... لولا لطف الله..

هذا عن تطلعات القومية القبطية التى تطل برأسها من خلال الأحداث السياسية، أما عن المنفعة المادية التى يمكن ان تعود على الأقباط من خلال هذه الظروف، فتتمثل فى الدعوة الى أعادة النظر فى حجم الوجود القبطى داخل النشاط الاقتصادى والوظيفى بهدف الحصول على حجم أكبر للأقباط فى وظائف الحكومة والقطاع العام والمجالس النيابية والمحلية.

وقد كان من المعروف حتى وقت قريب أن نسبة الوجود القبطى فى بعض القطاعات تزيد زيادة كبيرة عن نسبتهم فى التعداد العام، ولم يكن هذا الوضع يشكل مردودا سيئا لدى المسلمين لاقتناعهم بأن عملية التعيين فى الوظائف تعتمد على عامل الكفاءة فقط دون النظر الى عنصر الأنتماء الدينى، ولكن الباحثة سميرة بحر ترى أنه نتيجة لتصاعد المد الأسلامى، ظهر اتجاه (بين المسلمين طبعا) يرى أن النفوذ التقليدى للأقباط فى بعض المجالات أمر يؤدى الى اختلال التوازن و يبعث على التساؤل والأعتراض، و بناء على ذلك فأن أصحاب هذا الاتجاه «المسلمون» طالبوا الحكومة بأن تأخذ فى الاعتبار عامل «الدين» عند التعيين فى الوظائف المدنية «حتى لا تطغى الأقلية على الأغلبية بدافع من تعصبها التلقائى لتعوض نقصها العددى».

وهذا الرأى من جانب الباحثة يحتاج الى ملاحظات من جانبنا:

أولا: تصف الكاتبة نفوذ الأقباط فى بعض القطاعات بأنه «تقليدى» مما يوحى بأن أى محاولة لاختراق هذه القطاعات تكون مجافية للتقليد.

ثانيا: تعزو الباحثة ظاهرة امتعاض الأغلبية الى (المد الأسلامى) فى محاولة ضمنية لتحميل العامل الدينى مسئولية أى ظاهرة قد تكون مادية، وكان الأجدر أن تعزوها - لوضوح الأعتراض - الى عامل القلق الذى ينتاب الجماعات فى الأمور التى تتصل بلقمة العيش.

ثالثا: لم توضح الباحثة الوسيلة التى عبر بها المعترضون عن امتعاضهم من تزايد النفوذ القبطى، ولا المناسبة التاريخية التى تم فيها، ولذا يبقى هذا الرأى مجرد افتراض يفتقر

الى دليل ، ولكنها تمضى لتبنى عليه معلومات اضافية فتزعم أن المعترضين طالبوا الحكومة بأن تأخذ فى الأعتبار عامل الديانة عند التعيين ، كى يؤدى ذلك الى الحد من تزايد الأقباط فى بعض القطاعات .

رابعا : لم توضح الباحثة ماذا كان موقف الحكومة من هذا المطلب ، ولكن يفهم ضمنا أن الحكومة أخذت بهذه النصيحة ولم تكشف الكاتبة النقاب عن فحوى الأجراءات التى اتخذتها الحكومة لتنفيذ هذه السياسة ، هل أصدرت قرارات جمهورية تحدد نسبة الأقباط فى بعض الوظائف ؟ أم أنها اعتمدت على بث تعليمات سرية الى الجهاز الوظيفى للحد من انتشار الأقباط ..؟؟

القطاعات التى يتزايد فيها الأقباط

وقبل المضى فى استعراض البيانات التى يتضمنها (كتاب الأقباط فى الحياة السياسية المصرية) يجب أن ننوه الى أن هذا الجانب من الكتاب لم يكن ضمن الرسالة الجامعية التى تقدمت بها الباحثة الى كلية الأقتصاد والعلوم السياسية للحصول على درجة الدكتوراة ، ولكنها اضافته عند طبع الكتاب - كما يقول الدكتور على عبد القادر فى المقدمة - حتى تربط بين الدراسة الأكاديمية للمسألة القبطية ، وواقع حياتهم المعاصرة كما تراها وتعايشها المؤلفة .

وفى القطاعات التى يتزايد فيها النفوذ القبطى « التقليدى » كالمالية ، يشغل الأقباط ٦٠٪ من وظائفها العادية ، و٩٠٪ من وظائفها العليا ، و١٠٠٪ من وظائف معينة بها ، وتبلغ النسبة الكلية للأقباط فى وزارة المالية ٩ر١٥٪ وفى الشئون البلدية والقروية ٤ر١٥٪ وفى وزارة الزراعة ٧ر٧٪ وفى وزارة التربية والتعليم ٢ر٦٪ وتبين من احصائية قام بها الجهاز المركزى للتعبئة والأحصاء عن « المديرين » بقطاع النشاط الاقتصادى عام ١٩٧٤ أن نسبة المسيحيين ٢٠٪ .

وللوهلة الأولى يخيل للقارئ أن الأقباط راضون عن هذه النسبة العالية التى تحققت لهم فى تلك القطاعات الهامة ، ولكنه لا يلبث أن يكتشف عدم الرضا لأن نسبة الأقباط فى مجالات أخرى تنخفض ، مما يدل على « أن الكفاءة ليست هى المعيار الوحيد فى توزيع الوظائف والمناصب » فى رأى المؤلفة .. الأمر الذى يكشف عن التناقض فى تفسير الزيادة أو الأنخفاض فى نسبة الأقباط فى الجهاز الوظيفى ..

- فعندما تزداد النسبة يكون ذلك أمرا « تقليديا » .
- وعندما تنخفض النسبة يكون ذلك بسبب أهمال عامل الكفاءة .

ومعنى ذلك أن الكاتبة تريد أن تحصر عامل الكفاءة والموهبة فى الأقباط دون غيرهم .

وهى عند عرضها لبعض القطاعات التى تقول أن نسبة الأقباط منخفضة فيها ، تغفل ذكر بعض المجالات الحيوية ذات التأثير الفعال على الكيان العقلى والثقافى للأمة بأسرها ، كالصحافة والاعلام (١) حيث يشغل بعض الأقباط المراكز الرئيسية فى أدارة بعض الصحف دون أن يترك ذلك غضاضة عند الأغلبية ، والا... كان عليهم أن يطالبوا الدولة بمراعاة عامل (الديانة) عند شغل هذه المناصب الهامة...

على أى حال من المفيد أن تلقى نظرة على القطاعات التى تنخفض فيها نسبة الأقباط : (١)

ففى وزارة الخارجية لوحظ أنه منذ عام ١٩٥٢ لم يعين سفير قبطى واحد بينما كان هناك عدد كبير منهم قبل الثورة فضلا عن تولى منهم وزارة الخارجية مثل واصف بطرس غالى وصليب سامى ، وفقط فى ١٢ يوليو ١٩٧٣ نشرت أول حركة دبلوماسية تحتوى على سفيرين قبطيين فى حركة تشمل ٥٠ سفيرا ، وفى أبريل ١٩٧٣ ظهرت حركة دبلوماسية مكونة من ١٨٦ دبلوماسيا منهم ١٤ اسما مسيحيا أى بنسبة ٣٪ وترى أن ذلك اتجاه طيب اشاع نوعا من التفاؤل بين الأوساط القبطية ، (ونسيت الكاتبة أن تشير الى وزير الدولة الحالى للشئون الخارجية بطرس غالى حفيد بطرس غالى باشا .

وتقول سميرة بحر : أما فى وزارة التعليم العالى ، فلم يعين مدير أو وكيل جامعة من الجامعات التى بلغت ١٢ جامعة ، ولا يسمح بطبيعة الحال للأقباط بدخول الكليات غير الدينية التابعة للجامعة الأزهرية وهى الكليات التى يتزايد عددها بدرجة سريعة وكبيرة فى الأونة الأخيرة ، ومن ناحية أخرى رفض السماح للأقباط بأنشاء جامعة أو كليات ومعاهد عليا على غرارها ، وعن كلية الطب تقول : «رغم أن نسبة الطلبة الأقباط بها ٤٠٪ فأن نسبة اساتذتها من القبط تناقصت من ٤٠٪ الى ٤٪ (١) كما يلاحظ ندرة الأقباط فى البعثات العلمية ، وأن نظام الأمتحان الشفوى يعمد للحد من العدد الكبير من الأقباط الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح للبعثات ، وفى وزارة الحكم المحلى كان عدد رؤساء المدن ٣٧ فى عام ١٩٧٣ ليس بينهم قبطى واحد وكذلك الوضع بالنسبة لسكرتيرى المحافظات ، ولكنها أغفلت الأشارة الى تعيين محافظ قبطى فى السنوات الأخيرة .

وتوجز صاحبة كتاب (الأقباط فى الحياة السياسية والاجتماعية) الموقف الذى أدى الى أيجاد شوائب تشوب الوحدة الوطنية فى القول بأن هناك وظائف معينة لا يشغلها الأقباط تقريبا ، هى الوظائف القيادية مثل المحافظين ، ورؤساء الجامعات ووكلائها والغالبية الساحقة

---

(١) على سبيل المثال نذكر موسى صبرى رئيس مجلس ادارة مؤسسة أخبار اليوم ، وسعيد سنبل مدير تحرير أخبار اليوم ، وفوميل لبيب مدير المصور ، ولويس جريس رئيس تحرير صباح الخير .

(١) ص ١٦٦

(٢) يمكن تفسير هذا الأنخفاض بهجرة الأساتذة الى الخارج (الباحث)

من عمداء الكليات ، ونواب رئيس الجمهورية ، ومديرى الأمن ، ورؤساء مجالس المدن ، ورؤساء واعضاء المجالس العليا التابعة لرئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء مثل المجالس القومية المتخصصة ، والمجلس الأعلى للرياضة ، واكاديمية البحث العلمى ، ورئيس ومستشارى محكمة النقض باستثناء قبطى واحد ، واعضاء محاكم النقض والغالبية العظمى من رؤساء مجالس ادارات الشركات والبنوك المؤممة ، مما يخلق الشعور بالمرارة أو بالنقص أو بالاغتراب فى وطن يعيشون فيه و يعملون له و ينتمون اليه .

مقترحات لعلاج الوضع

بعد ذلك تعرض الكاتبة جلة اقتراحات تقول أنها قدمت لتلافى هذا الوضع هى (٣) :

١ - تخصيص مقاعد للأقباط بالمجلس النيابى لا تقل عن ١٥٪ من مجموع أعضاء المجلس ، على أن ينسحب هذا التمثيل النسبى للأقباط على المجالس الشعبية والمحلية على مستوى المحافظة والمدينة والقرية .

٢ - الأخذ بنظام الأنتخاب بالقائمة ، وهو النظام المتبع فى كثير من الدول التى تنتشر فيها اقليات ولا تكون متركزة فى مناطق معينة .

٣ - مراعاة عامل الكفاءة وحده عند التعين (بعيدا عن نظام التعين عن طريق القوى العاملة) وعند الترقى للوظائف العليا بالادارة والسلك الدبلوماسى والجامعات والجيش والبوليس ..الخ بحيث لا يكون هناك مجال للتميز الدينى .

٤ - حذف خانة « الديانة » من كافة الاستمارات والأوراق والطلبات الرسمية اسوة بما هو متبع فى الدول المتقدمة العصرية .

٥ - فتح الكليات غير الدينية التابعة لجامعة الأزهر أمام االأقباط ، أو السماح لهم بانشاء كليات أو معاهد على غرار الكليات التابعة للأزهر .

٦ - أعلان تعداد دقيق لعدد السكان بن فيهم الأقباط ، بحيث يتم بأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة ، وحتى لا يكون فيه مجال للأخطاء أو الشكوى أو التساؤلات أو الانتقادات .

٧- الغاء الخط الهمايونى الذى ينظم بناء الكنائس ، والذى أصدرته الحكومة العثمانية سنة ١٨٥٤ عندما كانت مصر خاضعة للخلافة العثمانية والغاء القرار الوزارى الصادر عام ١٩٣٤ الذى يحتم على راغبى بناء الكنائس الحصول على ترخيص مسبق يخضع لعشرة شروط .

---

(٣) ص ٦٦٦

الجمع بين النقيضين فى مطلب واحد

واذا صح أن هذه المقترحات تمثل أماني الأقباط ، فيكون من الضروري مناقشتها مناقشة تحليلية لكشف جوانب الصواب والخطأ فيها ، والنظرة الفاحصة الى تلك المطالب تدلنا على انها تجمع بين نقيضين ، ومن ثم يصبح التوفيق بينهما اشبه بالجمع بين قطبين متنافرين ، الأمر الذى يخالف طبيعة الأشياء . أما النقيضان فهما :

- مبدأ التمثيل الطائفى ..
- مبدأ الكفاءة دون النظر الى التميز.

فالمبدأ الأول يعنى اسقاط عنصر الكفاءة عند اختيار المرشح ، والزام الناخب باختيار مرشح بذاته لمجرد انتمائه الطائفى ، ولكى يمكن توفير النسبة المطلوبة لكل طائفة ، ولو أدى الأمر الى استبعاد الأصلح .

بينما الأخذ بالمبدأ الثانى يسقط صفة الأنتماء الدينى عند التعيين ، و يلتزم فقط بشرط الكفاءة .

المبدأ الاول يجنح الى التقييد والزام « الكل » بتحقيق مصلحة « البعض » .

والمبدأ الثانى يدعو الى التحرر من أى قيد يحول بين المواطن وحق العمل والترقى فى سلك الوظائف ، وهو مبدأ سليم لو أخذ به وحده ، ودون احباطه وتعطيله عن طريق المبدأ الأول ، لأن الأخذ بمبدأ التمثيل الطائفى فى المجال النيابى والسياسى ، سيدفع بالأغلبية تلقائيا الى المطالبة بتطبيقة على مجالات التعيين فى الوظائف ، و بذلك تفقد الأقلية المزايا التى تتحقق لها من اطلاق حرية التعيين ، فتصبح ملزمة بقبول النسبة المخصصة لها فى الوظائف ، على غرار النسبة المخصصة لها فى المجالس النيابية .

على أن الخطر الأخير لا يتمثل فى فقدان الأقلية بعض مناصب أو مقاعد لها فى هذا القطاع أو ذاك ، ولكنه يتمثل فى تخليد عزلتها عن محيط الشعب الذى تعيش فيه وتشاركه همومه وامااله وتطلعاته ..

فهل سيكون من مصلحة الأقباط دفعهم .. أو جرهم .. الى الأنزواء فى (جيب) دينى واجتماعى وسياسى .. وحصرهم فى زنزانة (انفرادية) بعيدا عن الحركة الديناميكية لجموع الشعب ؟؟

وهل سيكون من مصلحة مصر كلها ، أقامة حوائط طائفية سميكة ، على غراء تلك الجدران التى قامت فى بعض الدول العربية الشقيقة ، فجعلت من كل طائفة (أمة) مستقلة لها مصالحها

ومطامعها ومخاوفها وهمومها وشكوكها .. دون أن يجمعها ذلك الخيط الواحد الذى ينتظم حبات المسبحة فى عقد منسجم .. ؟

مستقبل الديمقراطية فى مصر

على أى حال ، فان القول الفصل فى مسألة التمثيل الطائفى .. بل فى موضوع المشكلة الطائفية كلها .. يرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل الحياة السياسية فى مصر ، ومدى نجاح النظام السياسى فى توفير حرية التعبير والتمثيل والوجود لكافة الفئات والطبقات والجماعات والهيئات التى يتكون منها نسيج الشعب المصرى ، بصرف النظر عن انتماءاتها الدينية ، وفى تصورنا أن ترسيخ النظام الديمقراطى فى مصر ، وقيام أحزاب وهيئات راسخة تعبر عن مصالح الكتل الاجتماعية والسياسية ، سيؤدى بكل مسببات الفتنة الطائفية الى التحلل والذوبان ، وعندما تقوم المؤسسات السياسية المعبرة فعلا عن تطلعات الجماهير ، فلن يكون هناك مجال امام الأقلية القبطية لانتهاج أساليب غير مشروعة لاثبات وجودها ، أو البحث فى مقترحات غير عملية لحل مشاكلها ، أو اللجوء الى هيئات خارجية ودول أجنبية لاستعدائها واثارة حميتها الصليبية ، وأنما ستكون المؤسسة السياسية هى المنبر الحر للتعبير عن الذات ، وعندها ستنمحى من قاموس المفردات الاجتماعية تلك الكلمات ذات المدلول المنفر مثل : اقلية - وطائفية - وسيعود شعب مصر الى معدنه الصلب الاصيل الذى يصعب تفتيته مهما توالت عليه الطرقات .

الفصل الثامن

المسيحيون فى ظل الإسلام

الفصل الثامن
المسيحيون فى ظل الإسلام

بقيت كلمة لابد منها بشأن المخاوف التى تساور الأقباط من تطبيق الشريعة الإسلامية، وهى مخاوف سوف نجد لها ما يبررها اذا عرفنا أن كل المعلومات التى توافرت لديهم عن الشريعة الإسلامية تنحصر فى دفع الجزية وقطع يد السارق ورجم الزانى وجلد شارب الخمر.. الخ.. وهى معلومات تهدف الى تشويه الصورة الحقيقية للشريعة السمحاء فى نظر غير المسلمين. ولاشك أن واجبا كبيرا يقع على عاتق المسلمين.. على إختلاف مستوياتهم العلمية. لتصحيح هذا المفهوم، وازالة ماعلق فى اذهان شركائنا فى الوطن من معلومات غير دقيقة عن شريعتنا السمحاء، ومن واجبنا أن نأخذ بأيديهم حتى يدركوا أن الضمان الاعلى لحماية حقوقهم الانسانية.. من حيث كونهم بشرا ليس التظاهر أمام مبنى البيت الأبيض أو الأمم المتحدة وانما الحفاظ على أحكام الشريعة الإسلامية، وان يعلموا أن لهم مالنا وعليهم ما علينا، وأن الدولة الإسلامية تعامل رعاياها على قدم المساواة، فلا تفرقه بسبب إختلاف الدين، وإنما هى تعامل الجميع معاملة متساوية بالنسبة لحقوقهم و بالنسبة لوجباتهم على أن سماحة الشريعة الإسلامية قد اقتضت الا يكون التساوى شاملا ففصلت نظام الاسرة عن نطاق الخضوع لاحكامها، وتركته تماما لاحكام الدين المسيحى أو اليهودى..

والشريعة الإسلامية، وهى تنهج هذا المنهج، فانما تصدر عن أصل عام هو «أمرنا بتركهم وما يدينون» وهذا الأصل العام أنما يشكل جوهر الحرية الدينية فى كنف الإسلام، لقد رأت الشريعة الإسلامية، استنادا الى منهجها فى نبذ القهر الدينى والتدخل فى شئون الأديان الأخرى أن مسألة الأسرة وثيقة الصلة بالشعائر الدينية لما تشمله من طقوس وشروط خاصة بالزواج والطلاق وغير ذلك مما يترتب على نشوء الأسرة أو يتسبب فى انشائها، ولما كانت حرية ممارسة

الشعائر الدينية هى إحدى الحريات التى تقررها الشريعة الإسلامية للانسان بصفته انسان. فقد اعفت أصحاب الديانات الأخرى من الخضوع الكلى لأحكامها، وقصرت خضوعهم على النظام الإقتصادى أو المعاملات والعقوبات.

وفى ذلك يقول الدكتور محمد اسماعيل على مدرس القانون الدولى العام بجامعة الأزهر(١) اذا كانت الغاية من اعفاء أصحاب الديانات الأخرى من الخضوع لنظام الاسرة الاسلامى، هى تأكيد الحرية الدينية، الا أن الشريعة استهدفت هدفا معينا آخر فى تكليف أصحاب الديانات الأخرى بالخضوع. لنظام العقوبات والمعاملات الاسلامى وهو كفالة النظام الإجتماعى للدولة. ذلك أن ارتباط العقوبات والمعاملات بالنظام الاجتماعى والاقتصادى أمر لاشك فيه، واذا كان يتصور وفقا للافكار الدينية، ألا يتزاوج أصحاب الديانات، فانه من غير المتصور، الا يتعاملوا فى نطاق الاقتصاد أيضا. أن المعاملات المالية والعقوبات، عمليات اقتصادية متشابكة تجرى فى كل زمان ومكان دون تفرقة بين دين وآخر، ومن أجل ذلك فانه من المنطقى أن يحكم هذه المعاملات المتشابكة نظام إقتصادى واحد. ولما كانت الشريعة الإسلامية، قد تفردت بوضع تنظيم شامل للمعاملات والعبادات، ولما كانت هذه الشريعة، هى الدين الرسمى لمصر، فانه يكون من الطبيعى والمنطقى أن يسرى حكمها على كل من ينعم بخيرات مصر. ولاجدال فى ان ترك أصحاب الديانات، الاخرى، يتعاملون ماليا واقتصاديا، طبقا لدياناتهم ومللهم انما ينطوى على تدمير لاقتصاديات الدولة، لتشتيت النظم الاقتصادية بها وربما تعارضها، فاذا اضفنا الى ذلك حقيقة أن نظام المعاملات الاسلامى- طبقا لشهادات العلماء والثقات الاجانب ممن درسوا الشريعة الاسلامية، يفوق فى عدالته أى نظام قانونى وضعى فى العالم، لاصبح حكم الشريعة الاسلامية ليس حكما دينيا فحسب وانما حكم مصلحة دنيوية للمسلم والقبطى واليهودى.

ان سماحة الشريعة الاسلامية تبدى فى حماية الحرية الشخصية للاقباط واليهود، فيما قرره الفقهاء الاحناف، فقد قرر استاذنا الامام الراحل الشيخ محمد أبوزهره، أن الفقهاء الأحناف يجيزون للذميين أن يشربوا الخمر وان يأكلوا الخنزير اذا كان ذلك حلالا عندهم وعلة الاباحة هنا، هى الخشية من أن يكون تحريم الخمر ولحم الخنزير عليهم، تدخلا فى الحرية الشخصية ومن أجل ذلك فأنهم لايعاقبون على الشرب وانما يعاقبون اذا خرج استخدام الخمر عن نطاق الشرب الى نطاق الاغواء للشباب المسلم. و يكون العقاب هنا على الأغواء لا على الشرب ذاته. (٢)

ولايقتصر الامر عند هذا الحد فان المسلم- وفقا لرأى الأحناف- اذا اراق خمرا لقبطى أو

(١) الاهرام: ٢٠/٥/١٩٨٠

(٢) تقول بعض المصادر المسيحية ان شرب الخمر محرم فى الديانه المسيحية (الباحث)

سكبه له، أو قتل له خنزيرا لوجب عليه قيمة ما اتلف، مع أن هذا القبطي لوتصرف نفس التصرف ضد مسلم فسكب له خمرا أو قتل له خنزيرا، فانه لايكلف بقيمة ما اتلف! لماذا؟.. لان الخمر والخنزير مال حلال فى ديانة الذمى، تجب حمايته، ومال حرام فى ديانة المسلم، لاتجب حمايته، !؟..

هذا هوحكم الشريعة الاسلامية فى المساواة فى المعاملات بين الافراد.. فا هوحكم معاملة الحاكم المسلم، فى دولة اسلامية، لرعايا هذه الدولة، مسلمين وغير مسلمين!؟ يرى الدكتور محمد اسماعيل على أن فى سيرة عمر بن الخطاب- أشد المتشددين فى الشريعة الاسلامية- مايسمح لنا بأن نطمئن اخوتنا. كيف يكون ذلك؟ هناك قصة تاريخية ثابته تروى، أن قبطيا مصريا دخل فى سباق للجرى مع ابن عمرو بن العاص والى مصر. وكسب الشاب القبطى الرهان، فاغتاظ ابن عمرو وضربه بالسوط على رأسه وقد كبر عليه الامر قائلا: «أتسبق ابن الأكرمين»؟... فاذا كان تصرف الشاب القبطى؟.. لم يخابر اخوانه فى الدول الاخرى ولا أستعدى دولة على بلده، بل توجه رأسا الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شاكيا له وسرعان مااستدعى عمر، عمرو بن العاص وابنه المشكو فى حقه، وأمر الشاب القبطى أن يضرب ابن عمرو على رأسه حتى يشفى غليله. وكان القبطى كلما سكت، يأمره عمر بمواصلة الضرب حتى ترتاح نفسه، قائلا له: «زد ابن الاكرمين».. ولما هدأت نفس القبطى تماما، فوجئ بعمر ابن الخطاب ينزع عمامة عمرو بن العاص أيضا، و يقول للشاب القبطى «أضرب على صلعة عمرو، فباسمه ضربك».. وتردد الشاب القبطى وامتنع عن ذلك. ودافع عمرو بن العاص عن نفسه أمام هذه المفاجأة قائلا: «ماعلمت بهذا»، فقال له عمر بن الخطاب: «منذ متى ياعمرو، استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟»».

وعندما وافت المنية عمر بن الخطاب قال رضى الله عنه: «أوصى الخليفة من بعدى، بذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم.. ولا يكلفهم فوق طاقتهم».. **هكذا يعامل المسلمون الأقباط.. وهكذا يكون حكم الشريعة الاسلامية، وهكذا تكون سياسة الحاكم المسلم فى الدولة المسلمة**

ودستور العلاقه بين المسلمين وغيرهم من أبناء الديانات السماوية يستند الى الأية الكريمة: (لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم أن الله يحب المقسطين. انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم، ومن تولهم فأولئك هم الظالمون). (١)

فلأهل الكتاب- الذين قام دينهم فى الأصل على دين سماوى- منزلة خاصة فى المعاملة

(١) سورة الممتحنة: ٨ و٩

والتشريع، فالقرآن ينهى عن مجادلتهم فى دينهم إلا بالحسنى، حتى لايكون الجدل العقيم سببا فى إيغار الصدور وإيقاظا لنار العصبية والبغضاء فى القلوب، قال تعالى: (ولاتجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذى أنزل الينا وانزل اليكم والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون) (١)

و يبيح الإسلام مؤاكلة أهل الكتاب، والأكل من ذبائحهم كما أباح مصاهرتهم والتزوج من نسائهم المحصنات العفيفات، مع ماقرره القرآن من قيام الحياة الزوجية على المودة والرحمة، وهذا فى الواقع تسامح كبير من الاسلام، حيث أباح للمسلم أن تكون ربة بيته وشريكة حياته وأم أولاده غير مسلمة، وأن يكون أخوال أولاده وخالاتهم من غير المسلمين. فقال تعالى: (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم، وطعامكم حل لهم، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذى أخوان) (٢)

هذا الحكم فى أهل الكتاب فى أى مكان من الأرض، وان كانوا فى غير الديار الاسلامية، أما المواطنون المقيمون فى دار الاسلام فلهم منزله ومعاملة خاصة، وهؤلاء هم «أهل الذمة». ولما كان تعبير (أهل الذمة) يثير فى أذهان البعض كثيراً من التساؤلات فان الأمر يستوجب الايضاح.

يقول الاستاذ الدكتور يوسف القرضاوى(٣) فى كتابه (غير المسلمين فى المجتمع الاسلامى): جرى العرف الاسلامى على تسمية المواطنين من غير المسلمين فى المجتمع الاسلامى بأسم «أهل الذمة» أو «الذميين»

و«الذمة» كلمة معناها العهد والضمان والأمان، وانما سموا بذلك لأن لهم عهد الله وعهد رسوله، وعهد جماعة المسلمين أن يعيشوا فى حماية الاسلام، وفى كنف المجتمع الاسلامى آمنين مطمئنين، فهم فى أمان المسلمين وضمانهم، بناء على «عقد الذمة». فهذه الذمة تعطى أصحابها. من غير المسلمين مايشبه فى عصرنا الحالى «الجنسية» السياسية التى تعطيها الدولة لرعاياها، فيكتسبون بذلك حقوق المواطنين و يلتزمون بواجباتهم فالذمى على هذا الأساس من «أهل دار الإسلام» كما يعبر الفقهاء، أو من حاملى «الجنسية الإسلامية، كما يعبر المعاصرون.

وعقد الذمة [عقد مؤبد] يتضمن إقرار غير المسلمين على دينهم، وتمتعهم بحماية الجماعة الاسلامية ورعايتها، بشرط بذلهم (الجزية) والتزامهم أحكام القانون الاسلامى فى غير الشئون

(١) سورة العنكبوت: ٤٦

(٢) سورة المائدة: ٥

(٣) عميد كلية الشريعة بجامعة قطر

الدينية، وبهذا يصيرون من أهل «دار الاسلام» فهذا العقد ينشئ حقوقا متبادلة لكل من الطرفين: المسلمين وأهل ذمتهم بإزاء ماعليه من واجبات.

فما هي الحقوق التي كفلها الشرع لاهل الذمة؟

يجيب الدكتور القرضاوي على ذلك بقوله(١):

القاعدة الأولى في معاملة أهل الذمة أن لهم من الحقوق مثل ماللمسلمين، إلا في أمور محددة مستثناه، كما أن عليهم ماعلى المسلمين من الواجبات إلا ما استثنى.

● حق الحماية:

فأول هذه الحقوق هو حق تمتعهم بحماية الدولة الاسلامية والمجتمع الاسلامي. وهذه الحماية تشمل حمايتهم من كل عدوان خارجي، ومن كل ظلم داخلي حتى ينعموا بالأمان والاستقرار وفقهاء المسلمين من كافة المذاهب الاجتهادية أكدوا بأن على المسلمين رفع الظلم عن أهل الذمة والمحافظة عليهم، لأن المسلمين حين أعطوهم الذمة قد التزموا رفع الظلم عنهم بل صرح بعضهم بأن ظلم الذمي أشد من ظلم المسلم إثما. وحق الحماية الداخلية يتضمن حماية دمائهم وأنفسهم وأبدانهم وأموالهم وأعراضهم وتأمينهم عند العجز والشيخوخة والفقر.

●حرية التدين:

فلكل ذي دين دينه ومذهبه، لايجبر على تركه الى غيره، ولايضغط عليه أي ضغط ليتحول منه الى الاسلام، وأساس هذا الحق قوله تعالى.

(لاإكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) (٢)

وقوله (أفأنت تكره الناس حتى يكونوامؤمنين) (٣)

لقد رفض القرآن الاكراه لأن الايمان عند المسلمين ليس مجرد كلمة تلفظ باللسان أو طقوس تؤدى بالابدان، بل أساسه إقرار القلب واذعانه وتسليمه، ولهذا لم يعرف التاريخ شعبا مسلما حاول إجبار أهل الذمة على الاسلام، وكذلك صان الإسلام لغير المسلمين معابدهم ورعى حرمة شعائرهم، بل جعل القرآن من أسباب الاذن في القتال حماية حرية العبادة وذلك في قوله تعالى: (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا، وان الله على نصرهم لقدير، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع و بيع وصلوات ومساجد يذكر فيها أسم الله كثيرا)

---

(١) غير المسلمين في المجتمع الاسلامي (ص١٠).

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٦

(٣) سورة يونس: الآية ٩٩

وقد أشتمل عهد النبى صلى الله عليه وسلم إلى نصارى نجران أن لهم جوار الله وذمة رسوله على أموالهم وملتهم و بيعهم (كنائسهم) ،

وفى عهد عمر الى أهل إيلياء (القدس) نص على حر يتهم الدينية ، وحرمة معابدهم وشعائرهم وفى عهد خالد بن الوليد لأهل عنات .. أن يضر بوا نواقيسهم فى أى ساعة شاءوا من ليل أو نهار، إلا فى أوقات الصلاة وأن يخرجوا الصلبان فى ايام عيدهم .

وكل مايطلبه الاسلام من غير المسلمين أن يراعوا مشاعر المسلمين ، وحرمة دينهم ، فلا يظهروا شعائرهم وصلبانهم فى الأمصار الإسلامية ، ولا يحدثوا كنيسة فى مدينة إسلامية لم يكن لهم فيها كنيسة من قبل ، وذلك لما فى الاظهار والاحداث من تحدى الشعور الاسلامى مما قد يؤدى الى فتنه واضطراب .

على أن من فقهاء المسلمين من أجاز لأهل الذمة إنشاء الكنائس والبيع وغيرها من المعابد فى الأمصار الإسلامية ، وفى البلاد التى فتحها المسلمون عنوة ، اذا أذن لهم إمام المسلمين بذلك ، بناء على مصلحة رآها . مادام الاسلام يقرهم على عقائدهم . و يبدو أن العمل جرى على هذا فى تار يخ المسلمين منذ عهد مبكر، فقد بنيت فى مصر عدة كنائس فى القرن الأول الهجرى ، مثل كنيسة (مارمرقص) بالاسكندر ية مابين عامى ٣٩ و ٥٦ هجر ية ، كما بنيت أول كنيسة بالفسطاط بين عامى ٤٧ و ٦٨ هـ . كما سمح عبد العز يز بن مروان حين أنشأ مدينة حلوان ببناء كنيسة وسمح كذلك لبعض الأساقفة ببناء دير ين ، وقد ذكر المؤرخ المقر يزى فى (الخطط) أمثله عديدة . ثم ختم حديثه بقوله : «وجميع كنائس القاهرة المذكورة محدثه فى الاسلام بلا خلاف» .

أما فى القرى والمواضع التى ليست من أمصار المسلمين ، فلا يمنعون من إظهار شعائرهم الدينية وتجديد كنائسهم القديمة و بناء ماتدعو حاجتهم الى بنائه نظرا لتكاثر عددهم .

وهذا التسامح مع المخالفين فى الدين ، من قوم قامت حياتهم كلها على الدين ، وتم لهم به النصر والغلبة ، أمر لم يعهد فى تار يخ الديانات ، مما شهد به المؤرخون الغر بيون أنفسهم مثل جوستاف لو بون وآدم ميتز على النحو الذى أسلفناه عند الحديث عن حق العمل .

●ضمانات الوفاء بهذه الحقوق :

لقد قررت الشر يعة الاسلامية لغير المسلمين كل تلك الحقوق وكفلت لهم كل تلك الحر يات ، وزادت على ذلك بتأكيد الوصية بحسن معاملتهم ومعاشرتهم بالتى هى أحسن ، ولكن من الذى يضمن الوفاء بتنفيذ هذه الحقوق ، وتحقيق هذه الوصايا ؟ و بخاصة ان المخالفة فى الدين كثيرا ماتقف حاجزا دون ذلك ؟

يعترف الدكتور يوسف القرضاوى بان هذه التساؤلات حق وصدق، بالنظر الى الدساتير الأرضية والقوانين الوضعية التى تنص على المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات، ولكنها تظل حبرا على ورق، لغلبة الأهواء والعصبيات التى لم تستطع القوانين أن تنتصر عليها لأن الشعب لايشعر بقدسيتها، ولايؤمن فى قرارة نفسه بوجوب الخضوع والانقياد لحكمها.

أما الشريعة الاسلامية فهى شريعة الله وقانون السماء، الذى لا تبديل لكلماته، ولاجور فى أحكامه، ولايتم الايمان إلا بطاعته، والرضا به، قال تعالى: (وما كان لمؤمن ولامؤمنه اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من امرهم)(١)

فالمجتمع الاسلامى مسئول بالتضامن عن تنفيذ الشريعة وتطبيق أحكامها فى كل الأمور، ومنها مايتعلق بغير المسلمين. فاذا قصر بعض الناس أو انحرف أو جار وتعدى، وجد فى المجتمع من يرده الى الحق، و يأمره بالمعروف و ينهاه عن المنكر، و يقف بجانب المظلوم المعتدى عليه، ولو كان مخالفا له فى الدين.

قد يوجد هذا كله دون أن يشكو الذمى إلى أحد، وقد يشكو ماوقع عليه من ظلم، فيجد من يسمع لشكواه و ينصفه من ظالمه، مهما يكن مركزه ومكانه فى دنيا الناس، فله أن يشكو الى الوالى أو الحاكم المحلى، فيجد عنده النصفة والحماية، فإن لم ينصفه فله أن يلجأ الى من هو فوقه: الى خليفة المسلمين وأمير المؤمنين، فيجد عنده الضمانة والأمان، ولو كانت القضية بينه و بين الخليفة نفسه فانه يجد الضمان لدى القضاء المستقل العادل الذى له حق محاكمة أى مدعى عليه، ولو كان أكبر رأس فى الدولة (الخليفة)، وضمان آخر عند «الفقهاء» الذين هم حماة الشريعة، وموجهو الرأى العام

●الضمير الاسلامى العام:

وهناك ضمان أعم وأشمل يتمثل فى «الضمير الاسلامى العام» الذى صنعته عقيدة الاسلام وتربيه الاسلام، وتقاليد الاسلام، والتاريخ الاسلامى ملئ بالوقائع التى تدل على التزام المجتمع الاسلامى بحماية أهل الذمة من كل ظلم يمس حقوقهم المقررة، أو حرماتهم المصونة أو حرياتهم المكفولة. وقد سبقت الاشارة الى قصة ابن القبطى الذى شكا الى الخليفة عمر من ظلم ابن عمرو بن العاص.

●قضية الجزية

وقبل أن نختم الحديث عن وضع المسيحيين فى المجتمع الاسلامى لابد من ازالة الغموض عن بعض الشبهات التى لازالت عالقة فى اذهان المسيحيين، ومنها قضية (الجزية) التى غلفت

(١) سورة الأحزاب الآية ٣٦.

بظلال كئيبة وتفسيرات سوداء، جعلت المسيحيين يفزعون من مجرد ذكر أسمها، فهى فى نظرهم ضريبة ذل وهوان وعقوبة فرضت عليهم مقابل الامتناع عن الاسلام..! ولذا نرى أن توضيح هذه القضية هو من الأهمية بمكان.

يقول الدكتور يوسف القرضاوى(١) ان الاصل فى وجوب الجزية من القرآن الكريم، قوله تعالى فى سورة التوبة: (قاتلوا الذين لايؤمنون بالله ولاباليوم الآخر ولايحرمون ماحرم الله ورسوله، ولايدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)

ومعنى الصغار هنا: التسليم والقاء السلاح والخضوع لحكم الدولة الاسلامية.

ومن الناس من ينظرون الى الأمور نظرة سطحية فيحسبون الاسلام متعسفا فى فرضه الجزية على غير المسلمين، ولو أنهم أنصفوا وتأملوا حقيقة الأمر لعلموا ان الاسلام كان منصفا كل الأنصاف فى فرض هذه الجزية الزهيدة (دينارين سنويا على الرجل القادر على حمل السلاح و يعفى منها الطفل والمرأة والشيخ والراهب) فقد أوجب الاسلام على أبنائه «الخدمة العسكرية» باعتبارها فريضة دينيه يقوم بها من يؤمن بدين الدولة، وليس من المعقول أن يؤخذ شخص ليضع رأسه على كفه من أجل فكرة يعتقد ببطلانها، وفى سبيل دين لايؤمن به، والغالب أن دين المخالفين ذاته لايسمح لهم بالدفاع عن دين آخر والقتال من أجله (٢) ولهذا قصر الاسلام واجب (الجهاد) على المسلمين لأنه يعد فريضة دينية مقدسة، وفى مقابل ذلك فرض على المواطنين- من غير المسلمين- أن يسهموا فى نفقات الدفاع والحماية عن طريق ماعرف فى المصطلح الاسلامى باسم «الجزية». فهى اذن بمثابة بدل مالى عن «الخدمة العسكرية» المفروضة على المسلمين. وفى ذلك يقول المؤرخ الغربى آدم ميتز: كان أهل الذمة- بحكم مايتمتعون به من تسامح المسلمين معهم، ومن حمايتهم لهم يدفعون الجزية، كل منهم بحسب قدرته.. وكانت هذه الجزية أشبه بضريبة الدفاع الوطنى، فكان لايدفعها إلا الرجل القادر على حمل السلاح..» (٣)

على أن هناك علة أخرى لإيجاب الجزية على أهل الذمة، وهى العلة التى تبرر فرض الضرائب من أى حكومة فى أى عصر على رعاياها، وهى اشراكهم فى نفقات المرافق العامة التى يتمتع الجميع بثمراتها- كالقضاء والشرطة والبلديات واقامة الجسور- والمسلمون يسهمون فى ذلك بما يدفعونه من زكاة عن نقودهم وتجارتهم وأنعامهم وزروعهم وثمارهم، فضلا عن زكاة الفطر، فلا غرابة أن يطلب من غير المسلمين المساهمة بهذا القدر الزهيد وهو الجزية.

---

(١) نفس المرجع: ص٣٢

(٢) ولعل هذا يفسر لنا سر امتناع أقباط مصر عن مساندة الرومان عند التحامهم مع العرب الفاتحين (الباحث)

(٣) الحضارة الاسلامية: ج١ ص٩٦

● ولكن متى تسقط الجزية عن غير المسلمين؟

وإذا لم تستطع الدولة أن توفر الحماية العسكرية، فلا يكون لها حق فى الجزية ولا فى الضريبة

كذلك تسقط الجزية اذا اشترك أهل الذمة مع المسلمين فى القتال والدفاع عن الوطن ضد الأعداء،[1] وقد نص على ذلك صرامة فى بعض العهود والمواثيق التى أبرمت بين المسلمين وأهل الذمة فى عهد عمر رضى الله عنه.

وفى بحثه الجليل (فقه الزكاة) أوضح الدكتور يوسف القرضاوى مدى جواز أخذ ضريبة من أهل الذمة بمقدار الزكاة، ليتساوى أهل الذمة بالمسلمين فى الالتزامات المالية، وان لم تسم (زكاة) نظرا للحساسية التى يحملها هذا العنوان عند الفريقين. ولايلزم أيضا أن تسمى (جزية) ماداموا يأنفون من ذلك.

وزيادة فى الإيضاح والبيان، ودفعا لكل شبهة، وردا على أية فرية، أورد القرضاوى تلك العبارة التى كتبها المؤرخ المعروف السير توماس أرنولد فى كتابه (الدعوة الى الإسلام) عن الغرض من فرض الجزية وعلى من فرضت قال:

«ولم يكن الغرض من فرض هذه الضريبة على المسيحيين- كما يريدنا بعض الباحثين على الظن- لونا من ألوان العقاب لامتناعهم عن قبول الاسلام وانما كانوا يؤدونها مع سائر أهل الذمة، وهم غير المسلمين من رعايا الدولة الذين كانت تحول ديانتهم بينهم وبين الخدمة فى الجيش، فى مقابل الحماية التى كفلتها لهم سيوف المسلمين. ولما قدم أهل الحيرة المال المتفق عليه، ذكروا صراحة أنهم انما دفعوا هذه الجزية على شريطه «أن يمنعونا واميرهم البغى من المسلمين وغيرهم»».

ومن الواضح- يقول القرضاوى- إن أى جماعة مسيحية كانت تعفى من أداء هذه الضريبة اذا ما دخلت فى خدمة الجيش الاسلامى، وكانت الحال على هذا النحو مع قبيله «الجراجمة» التى كانت تقيم بجوار انطاكيه، سالمت المسلمين وتعهدت أن تكون عونا لهم، وان تقاتل معهم فى مغازيهم على شريطة ألا تؤخذ بالجزية وان تعطى نصيبها من الغنائم[2] وحدث شبيه ذلك مع المسيحيين الذين عملوا فى الجيش أو الاسطول فى ظل الحكم التركى، أو قاموا بحراسة مسالك الجبال فى (ميجاريا) بألبانيا، كذلك أعفى منها اهالى رومانيا الجنوبية وكانوا يؤلفون عنصرا هاما من عناصر القوة العسكرية التركية، وبتلك الروح ذاتها لم تقرر جزية الرؤوس على

---

(١) والدليل على ذلك أن الوالى سعيد باشا عندما أمر بتطبيق الخدمة العسكرية على الأقباط، واسقط عنهم الجزية وكان ذلك سن ١٨٥٥ (الباحث)

(٢) فتوح البلدان البلاذرى ص ١٥٩

نصارى اليونان الذين أشرفوا على بناء القناطر التى أمدت القسطنطينية بماء الشرب، ولا على الذين قاموا بحراسة مستودعات البارود ، ومن جهة أخرى أعفى الفلاحون المصريون من الخدمةالعسكرية على الرغم من انهم كانوا على الاسلام، وفرضت عليهم الجزية فى نظير ذلك، كما فرضت على المسيحين(١)

موقف بعض الأقباط المثقفين

ومادمنا بصدد الحديث عن وضع المسيحين فى ظل الاسلام، فان واجب الامانة يقتضينا التنويه بموقف بعض الاقباط المثقفين الذين عالجوا هذه القضية بوعى نابع من ادراك وثيق بعدالة الشريعة الاسلامية، وبروح خالية من التعصب، وفى هذا المجال ينبغى أن تشير الى الكاتب الوطنى الراحل الاستاذ سامى داود الذى لم يتوان عن اظهار معارضته للفكرة التى كانت تدعو الى قصر تطبيق الحدود الاسلاميه على المسلمين دون الأقباط، وكان سامى داود يعلق على تصريح نشرته صحيفة (الاخبار) فى مايو ١٩٧٦ لوزير العدل وقتئذ(٢) قال فيه: «ان اللجنة المختصة بتطوير التشريعات بما يتفق مع الشريعة الاسلامية تقوم بتعديل القوانين الآن لتنتهى من هذه المهمة قريبا... وأضاف بان تحريم شرب الخمر وقطع يد السارق مثلا سيطبقان على المسلمين دون المسيحين، لأن المسيحين ستطبق عليهم القوانين الوضعية» وبعد أيام قلائل من نشر هذا التصريح كتب الاستاذ سامى داود مقالا بجريدة الجمهورية(٣)، وشاء القدر أن يكون هذا المقال هو كلمة الوداع الاخيرة لهذا الكاتب الوطنى اذ قال متسائلاً «أيصبح فى البلد قانونان: واحد للمسلمين وواحد للمسيحين؟! نحن شعب واحد ويجب أن يطبق علينا قانون واحد، مادام هذا القانون سيصدر من مجلس الشعب، سلطتنا التشريعية المنتخبة..

وقال سامى داود:

«بأى ضمير قضائى سيحكم القاضى «المسلم» على السارق المسلم باقامة الحد الاسلامى الذى يقضى بقطع يده.. ثم يحكم فى اليوم التالى على سارق مسيحى بالسجن بضعة أشهر أو بضع سنوات! وكيف سيتقبل الناس هذا الوضع، وماذا يمكن أن يكون له من آثار!!

واستطرد سامى داود قائلا:

«إن مايتضمنه القانون المدنى المصرى من مواد تستند الى الشريعة الاسلامية- وأهمها

---

(١) نعتقد أن المؤلف يقصد بذلك نظام (البدلية) حيث كان الشاب يدفع عشرين جنيها نظير الاعفاء من الخدمة العسكرية وقد ظل هذا النظام قائما حتى الغى سنة ١٩٤٧ بعد ظهور الخطر الإسرائيلى فى فلسطين، ودعت الحاجة الى انشاء جيش قوى (بدوى)

(٢) الاستاذ احمد سميح طلعت

(٣) الجمهورية ١٦مايو١٩٧٦

وأخطرها على علاقات الاسر والأفراد- قانون المواريث مثلا .. انه يطبق على الجميع، فهل شكا أحد من ذلك؟ فلماذا فى النواحى الجنائية يصبح لنا قانونان.. وكأننا شعبان؟!! هذه أسئلة أثيرها- وأنا أطالب بوحدة التشريع ايا كان.. مع اعترافى بأنى لاأستطيع أن أجزم بسلامة ماأطالب به، وأكاد أطالب، بل أرجو أن يردنى من يستطيع أن يجزم أو أن يوجهنى بالرأى المقنع الى الصواب.

واختتم سامى داود مقاله الاخير بهذه الكلمات البديعة: «فى سبيل مصر، ووحدة شعبها الوطنية، كتبت ماأكتب، وليغفر لى من يرانى أخطأت.. وليجنبنا الله جميعا مسالك الخطأ وليرشدنا الى طريق الصواب

أسئلة لامحل لها

وحتى أكون متصفا فى عرض وجهة النظر القبطية حيال قضية التشريع طلبت من الزميل صادق عزيز وهو صحفى قبطى متخصص فى الشئون الكنسية أن يبدى وجهة نظره فى هذا المجال فكتب هذا المقال:

هل هو حق موقف أقباط مصر من المطالبة بألا يتضمن الدستور نصا على أن «مصر دولة إسلامية»؟ هل هو حق موقفهم من الا تكون الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريعات والقوانين فى الدولة؟ هل هو حق موقفهم من المطالبة بالا تسرى الاحكام الاسلامية الا على المسلمين أما الأقباط فلا تسرى عليهم؟

أسئلة لامحل لها من الاعراب. وأجوبة بالتالى لامحل لها من التفكير أو حتى مجرد أن تخطر على البال.. أسئلة تنقصها الحكمة واجابة تفتقد الى الصواب.. ولا أقول ذلك مناوئا للمسيحية، ولا منافقا للاسلام.. وانما اقول من واقع المنطلقات العقلانية.. والقانونية.. والاهم من ذلك المسيحية.

أولا: فالمطالبة بعدم النص فى الدستور على أن مصر دولة اسلامية هى مغالطة للواقع والتاريخ.. فلا أحد يستطيع أن ينكر أن مصر فعلا مثلها مثل باقى الدول الاسلامية والتى أصبحت تمثل نحو ثلث العالم، دولة إسلامية منذ دخلها الاسلام.. ولم ترتد عنه سلما أو حربا منذ أكثر من (١٣٠٠) سنة.. مصر إسلامية منذ أن دخلها عمرو بن العاص.. يومها كان المسلمون هم الأقلية. وكان الأقباط هم الأغلبية.. ومع ذلك كانت إسلامية، وكنا نعيش فى ظل الاسلام وفى أمنه وإيمانه.. ولعل البابا بنيامين لم يصدر صرخته المشهورة «استقبلوا عمرو» الا بعد أن «كفر» بحكم الرومان المسيحيين لمصر.. لما لاقاه «الاقباط» على أيديهم من وسائل التعذيب والقتل والتشريد.

«ولعلى أستطيع أن أقولها صريحة أن مصر فى تاريخها لم تكن أبداً «قبطية» حتى من قبل الإسلام.. فهى تقع دائما تحت الحكم الرومانى أو البيزنطى أو المقدونى. أما الحكم القبطى.. فلم نسمع عنه أبداً. اذا لماذا نأتى اليوم ونرفض أن يكون هناك نص على أن الدولة «إسلامية».. ثم ماذا يضيرنا فى هذا خاصة اذا كنا نعرف أن المسيحية عاشت فى سلام مع الاسلام وتعايشت معه أكثر من (١٣٠٠ عام)..

وقد يقال أن معظم دول العالم- خاصة المسيحية منها- لم تعد تمزج بين الدين ونظام الحكم.. أخذا بمبدأ الدين للديان والدولة للجميع.. والرد على ذلك واضح علميا وعمليا.. فكل الدول التى ابتعدت عن الدين فى دساتيرها وقوانينها فقدت كل سماتها وصفاتها واخلاقياتها.. وانتشرت فيها الاباحية والالحادية.. واصبحت معظم هذه الدول نفسها تتوق الى العودة للدين وتقاليده وترنو الى تطبيق شرائعه وتعاليمه حتى تستعيد توازنها.

— هل نريد من أجل إرضاء الاقليمية المسيحية.. أن تنكر الاغلبية اسلاميتها..؟ ولماذا؟ واذا كان المسيحى تحت ضغط أو حتى ارهاب أو تخويف لايمكن أن ينكر مسيحيته عملا بقول السيد المسيح «ولكن من ينكرنى قدام الناس انكره أنا أيضا قدام أبى الذى فى السموات» (ت ١٠: ٣٣).. فلماذا اذن نقبل لغيرنا مالا نقبله لانفسنا.؟ ولماذا لانسمع قوله له المجد «أقول لكم أن كثيرين سيأتون من المشارق والمغارب و يتكئون مع ابراهيم واسحق و يعقوب فى ملكوت السموات. واما بنو الملكوت فيطرحون الى الظلمة الخارجية هناك يكون البكاء وصرير الاسنان» (ت ٨: ١١-١٢) وقوله «من يقبل نبيا باسم نبى.. فاجر نبى ياخذ، ومن يقبل بارا باسم بار فاجر بار ياخذ» (ت ١٠: ٤٠) من له اذنان للسمع فليسمع!

وننتقل الان الى النقطة الثانية.. وهى الاعتراض على أن تكون الشريعة الاسلامية هى مصدر التشريعات والقوانين فى الدولة..

● والسؤال الان.. ماذا يخيفنا من ذلك؟ فى رأيى الشخصى أنه فيما عدا مايتعلق بالاحوال الشخصية، فان احكام الشريعة الاسلامية لا تتعارض اطلاقا مع المسيحية.. وذلك لعدة أسباب أهمها:

١ - انه اذا كانت الدولة اسلامية.. فالقوانين الوضعية يجب أن تكون اسلامية.. وعلينا قبول ذلك بل والترحيب به عملا بقول السيد المسيح «أعطوا مالقيصر وما لله لله»

٢ - أن أحكام الشريعة الإسلامية تنطبق فى كثير جدا من الأحيان مع شريعة العهد القديم، وهى ماجاء المسيح لالينقضها.. بل ليكملها.

٣ـ ان المسيحية لم تأت بأحكام وقوانين وضعية عملا بقوله «مملكتي ليست فى هذا العالم» .. ومن ثم ترك للحكام أو لقيصر وضع الأحكام الأرضية .. وامرنا بأن نعطى ماللحكام للحكام.

٤ـ أنه فيما عدا الأحوال الشخصية، فإن أحكام الشريعة المسيحية لا تصلح إطلاقا لأن تكون أحكام قوانين وضعية ولاحتى فى الفاتيكان نفسها .. بل ولا فى القرالباباوى لبابا الاسكندرية نفسه .. ولا أيضا فى أعماق الاديرة الضاربة فى أعماق الصحراء .. فلا يمكن أن نضع قانونا وضعيا فى أى دولة يسمح لمن يضرب بأن يحول لضاربه خده الاخر ليضربه مرة أخرى! ولايمكن أن نضع قانونا وضعيا يدعو الناس لأن لايفكروا فيما يأكلون ولا مايشربون ولا مايلبسون .. وان يطلبوا ملكوت الله و بره فهنا كلها تزاد لهم ! .. ولا يمكن أن نضع قانونا يسمح بالمغفرة للقاتل والسارق والزانى والزانية والمعتدى والنصاب والمحتال .. عملا بقول السيد المسيح «لا تدينوا لكى لا تدانو» ، أو عملا بقوله للزانية : «هل ادانك أحد ولا أنا أيضا أدينك» !!

اذن فاذا سلمنا بأن المسيحية لم تضع أى أحكام وقوانين وضعية .. وأن أحكامها الروحية لا تصلح لان تكون أحكاما تنظيمية على الأرض .. واذا سلمنا بأن المسيح اعترف بذلك شخصيا فى قوله «ملكتى ليست فى هذا العالم» .. وانه احال هذا الأمر الى الحكام فى قوله «أعطوا مالقيصر لقيصر» .. بل أنه قبل بأن يحاكم أمام الحاكم «بيلاطس البنطى» و يعلمنا الانجيل أن الحاكم كان عادلا حتى أنه قال «انى برئ من دم هذا الرجل» وغسل يديه.

نقول أننا اذا سلمنا بكل هذا .. فايه شريعة نطلب نحن أقباط مصر أن تسرى فى مصر .. اذا كنا نرفض الشريعة الاسلامية كشريعة دين ودنيا ؟ هل ننادى بنفس شريعة موسى التى قال عنها المسيح عشرات المرات أن «موسى ماقال هذا أو صنع هذا الا لقساوة قلوبكم» ... فهل نريد أن نعود لعصر اليهود بقساوة قلوبهم وغلاظة رقابهم ؟

ثم فيم سنختلف حول أحكام الشريعة الإسلامية ؟

— هل فى قواعد الارث والتوزيع .. وللذكر مثل حظ الانثيين ؟ .. أن المسيحية لم تأت بأى أحكام فى هذا الموضوع .. فاذا بحثنا عن أحكام تتناسب والدين المسيحى فلن نجد أفضل من الشريعة الاسلامية .. فالمسيح أيضا فضل الذكر على الانثى .. بدليل أنه أسلم امه الى «يوحنا» ليرعاها .. ولم يتركها حتى لاختها مريم .. و بدليل أن المسيح أقام كنيسة على صخرة «بطرس» .. ونشر دعوته على معجزات (١١ تلميذا ولسان ٧٠ تلميذا اخرين).

وقد يقال أن الاسلام لايحترم رغبة الموتى فى الوصية.. وأن «الوصية» اذا تعارضت مع أحكام الشريعة الاسلامية لايؤخذ بها.. وهذا هومافعله السيد المسيح تماما.. فهولم يحترم ابدا رغبة ميت.. بل انه قال «دعوا الموتى يدفنون موتاهم».. ورفض ان يتخلف عنه تلامذته ليشاركوا فى دفن ميت!.. أكثرمن ذلك نرى أن المسيح حين أحيا الموتى واقامهم من القبور لم يقمهم حبا فى الموتى.. ولكن من أجل ايمان اقاربهم واهلهم «الاحياء».. والانجيل يعطى عشرات الامثلة عن ذلك.

— وقد يقال أن حد السرقة فى الاسلام هوقطع اليد.. واتساءل وهل هذا يتعارض مع المسيحية؟.. أنظروا الى قول السيد المسيح «اذا اعثرتك يدك فاقطعها.. فان تدخل ملكوت السموات بيد واحدة خيرمن ان يلقى بجسدك كله فى النار».

الامثلة كثيرة.. ومن يقرأ الانجيل و يقرأ القرآن والتوراة سيجد فيها لنفسه حياة.. وكلها تؤدى الى طريق واحد.. طريق الصواب والثواب..

فليثب الاقباط أن كانوا لايعلمون.....

وإلى هنا ينتهى مقال الاستاذ صادق عزيز

الفصل التاسع

قضية انتماء مصر

الفصل التاسع
قضية انتماء مصر

فى ظل ظروف طارئة وعابرة ، يصبح الجدل مدخلا الى العنت والتعصب السقيم ، بدلا من أن يكون سبيلا الى اثراء الفكر ، وتأصيل القضية المطروحة ، وارتياد آفاق جديدة يقتنع بها العقل ، و يتشربها الوجدان . والذين يتابعون الحوار الدائر حول أنتماء مصر يلمسون كيف أن معظم الاراء المطروحة متأثرة بظرف طارئ تتعرض له مصر الان وهو عزلتها عن الدول العربية فيتخذون منه ذريعة لاقرار فرضية جدلية أو حقيقة نهائية تمس علاقة مصر العربية ، وتدعو الى حيادها عن العالم العربى .

والمعروف لأى دارس فى مبادئ الجغرافيا السياسية أن المقومات الاساسية لاية دولة من الدول لا تحكمها ظروف طارئة ، أو مشكلات عابرة ، لأن هذه المقومات تتشكل ببطء شديد جدا وعلى مدى قرون متواصلة ، وتتدخل فيها عناصر تاريخية وجغرافية و بشرية ، وكل عنصر منها غير قابل للتغيير أو التبديل على المدى القصير ، وأنما يحتاج الى مئات وربما آلاف السنين

فهوية الدولة ، أو انتماؤها ، ليس رداء يمكن استبداله بين الحين والآخر ، وأنما هو حصيلة مكونات وتفاعلات كيميائية يصعب الفصل بين عناصرها الاصلية . فالاسلام - على سبيل المثال - يمثل عنصرا فعالا فى تكوين الشخصية العامة لشعوب الشرق الاسلامى . واستغرق هذا التأثير عدة قرون حتى اصبح من المقومات الاساسية لهذه المنطقة ، فأكسبها طابعا اجتماعيا وثقافيا مميزا عن الطابع الذى كان سائدا فيها قبل الاسلام ، أو الطابع الذى يسود المجتمعات المحيطة بها .

● هذا عن العنصر الروحى ..

وهناك عنصر مادى ، يتعلق بالمكان .. أو الموقع ..

فمصر بحكم موقعها العتيد فى قلب العالم القديم وعند ملتقى القارات الثلاث ، اكتسبت ميزة هائلة ، دفعت ثمنها إن كسبا أو خسارة . فهى فى عصور قوتها ، اقامت اول امراطورية فى التاريخ القديم ، ثم هى فى عصور ضعفها كانت اطول مستعمرة زمنية فى التاريخ القديم والحديث .

فالموقع اذن ، عنصر له صفة الثبات وهو احد المكونات الهامة لشخصية الدولة ، ولا تستطيع أن تتنكر له الا اذا استخدمت اساليب المسخ والتزييف .

وعندما دخل الاسلام مصر ، كانت مصر فى اشد حالاتها تدهورا فقد كانت مستعمرة رومانية تمد روما بالغلال والضرائب وسبق أن مر عليها نحو الف عام وهى ترزح تحت حكم اليونان ثم الرومان ..

وتحول المصريون الى الاسلام ..

واصبحوا يتكلمون العربية ..

وكانت استجابتهم الى العربية اسرع واكثف من استجابتهم للاسلام ..

فأنت تجد فى مصر اقلية دينية ولكنك لا تجد اقلية لغوية كما تجد عند اكراد العراق أو بربر الجزائر .(١)

والمصرى .. مسلما أو قبطيا ـ يتكلم العربية و يستمد منها ثقافته وحضارته ، و ينظر الى العربية على انها المنبع الذى يستقى منه مكوناته العقلية والوجدانية والخلقية .

وكما يرى فى العربية لغة القرآن ، فهو يرى فيها الوشيجة التى تربطه بمن يتكلم لغته فى الشام واليمن والمغرب والحجاز .. الخ .

هو لا ينظر الى العربية نظرة عرقية ، لأنه يعلم أن الاسلام يأباها ، فلا سيادة لجنس أو لون أو عرق ، وأنما السيادة للعمل الصالح ، وهو يأباها لأنه يعلم أنه لا يوجد جنس يزعم لنفسه صفة النقاء .. ولذا فأن المصرى يأنف من عملية التنقيب فى عروقة عن كمية ونوعية الدماء التى اختلطت فيه .. وهو يرى أن ثقافة العرب ودين الاسلام ، صهراه فى سبيكة واحدة مع بقية الشعوب التى تتكلم نفس اللغة وتعتنق نفس الدين ، وجعلت من هذا التجمع البشرى كتلة واحدة اسمها (أمة العرب) .

وعندما كانت مصر فى عصور قوتها كانت تتطلع دائما إلى جيرانها ، وتمد أيديها لهم ، وتكون

---

(١) شخصية مصر ـ جمال حمدان ص ٣١

مع سوريا ـ بالذات ـ محور ارتكاز يدفع عن العالم الاسلامى غارات الزحف القادمة من بطن أسيا ، أو الغزو البحرى عبر المتوسط من سواحل أوروربا . وكل حكام مصر الأقوياء فطنوا إلى هذه الحقيقة الاستراتيجية التى تخضع لعوامل الجغرافيا السياسية ، فحرصوا على أن يتوحد الشام ومصر تحت حكومة مركزية قوية حتى لو تطلب الأمر اقتطاع الشام من الدويلات الاسلامية التى دب فيها الضعف والخور بعد انهيار سلطة الخلفاء العباسيين .

ومنذ أحمد بن طولون ، وعلى مدار الحكم الأخشيدى والفاطمى ، كانت مصر والشام تعيشان تحت ادارة مركزية واحدة ، باستثناء فترات الضعف التى كانت تواكب شيخوخة الدولة الحاكمة ، وليس صدفة أنه عندما وطأت أقدام الصليبيين بيت المقدس سنه ١٠٩٩ كان الانفصال قائما بين مصر وسوريا ، وبقى بيت المقدس تسعين عاماً تحت حكم الصليبيين حتى ظهر صلاح الدين ، وكان من ألمع القادة الاستراتيجيين الذين فطنوا إلى أهمية موقع مصر ، فأسرع بتوحيدها مع الشام ثم أنقض على الصليبيين فى حطين ، فكان له النصر الساحق ، ثم استرد بيت المقدس .

حتى أذا انتصف القرن الثالث عشر ، تعرض الشرق الاسلامى لاستراتيجية الكماشة من جانب أعدائه الزاحفين من البر والبحر فى وقت واحد ..

كان بطن أسيا يلفظ حمما من الجحيم تمثلت فى قبائل المغول والتتار الذين خرجوا يهلكون الحرث والنسل ، وليس لهم من هدف سوى تدمير الحضارة الاسلامية والقضاء على من يحمل شهادة التوحيد .. فدمروا بغداد وأسقطوا الخلافة العباسية وتقدموا نحو حلب وأداروا عيونهم جنوبا نحو المحطة النهائية .. مصر .

فى نفس الوقت كانت حملات الصليبيين تتوالى على الشرق ، انتقاما من حطين ، وفى محاولة يائسة لاسترجاع بيت المقدس ، ولكنهم فى هذه المرة أخذوا يبدلون من خطتهم فى الغزو ، كانوا فى الحملات السابقة يتقدمون عن طريق الأناضول إلى الشام ثم فلسطين ، ولكن لويس التاسع ملك فرنسا أراد أن يتجه مباشرة لتحطيم العسكرية المصرية التى أرسى أسسها صلاح الدين ، وأزدهرت على أيدى خلفائه ، فعبر لويس المتوسط من قبرص إلى دمياط ، ثم المنصورة .. رغم أن دمياط لم تكن قبر المسيح ، ولم تكن المنصورة تحوى كنيسة القيامة ، وهى الأهداف التى زعموا أنهم هبوا لتحريرها من أيدى المسلمين .. ولكن الحملة ضاعت فى أرض الدلتا الاسفنجية بعد أن غمرها فيضان النيل ، ولقى الفرنسيون هزيمة نكراء فى المنصورة .. وظل ملكهم لويس فى الأسر حتى أفتدته زوجته .. وأستمرت عملية المطاردة من جانب المماليك لركائز الصليبيين فى فلسطين حت تم اقتلاع أخر حصونهم ـ عكا ـ على أيدى الأشرف خليل بن السلطان المنصور قلاوون .

حدثت واقعة المنصورة عام ١٢٥٠ .. وبعد ستة أعوام فقط تمكن المغول من تدمير بغداد- كما سبق القول- وهنا يتجدد دور مصر المحورى فى تحطيم القوة البرية الزاحفة من أسيا ، بعد أن نجحت فى تحطيم القوة البحرية القادمة من أوروبا . وأدرك حكام مصر فداحة الكارثة التى ستحيق بالاسلام فيما لوسقط خط الدفاع الأخير- مصر- أمام المغول ..

وكانت المعركة الفاصلة ، فى عين جالوت- على أرض فلسطين ، تطبيقا لأسلوب الحرب الوقائية ، وملاقاة العدو خارج الحدود ، (وهونفس الأسلوب الذى طبقته اسرائيل مع العرب خلال ثلاثة حروب) وكان النصر حليف مصر الاسلامية المملوكية ، ولقى المغول أول انكسار لهم منذ خروجهم كالاعصار المدمر.. ولم يكتف المماليك بذلك ، بل طاردوا فلولهم حتى مشارف الفرات .

فى كل هذه الأدوار ، لم تنظر مصر إلى شكل الحاكم الذى كان يتولى أمرها ، ولم تنظر إلى عرقه ولا جنسه ، لا يهمها أن يكون تركياً أو عربياً أو كردياً ، والأهم أن يفهم شخصيتها الاستراتيجية وثقلها المحورى فى المنطقة ، وأن يضعها على بداية الطريق كى تؤدى دورها التاريخى فى حماية دار الاسلام من عبث المغيرين ..

ولكن هذا الدور يخفت طوال اربعة قرون ، هى فترة الاحتلال العثمانى لمصر ، إلى أن يبرز مرة أخرى على يد محمد على الكبير ثم جمال عبد الناصر .

ألا يعتبر التاريخ شاهداً على انتماء مصر وشخصيتها ومكانها فى نسيج العروبة والاسلام ؟ أم هل جد جديد يسمح بتغيير شخصيتها ..؟

والحديث عن العروبة ، لابد أن يفضى الى الحديث عن القوميات التاريخية التى كانت قائمة فى الشرق الأوسط قبل ظهور الاسلام ، وقبل خروج العرب وانتشارهم فى تضاعيف البنية السكانية التى أعتنقت الاسلام .

واختصارا للمقدمات ، أطرح تساؤلا مباشرا : هل الجدل الدائر الآن حول شخصية مصر .. يمكن أن يمس عروبتها ، و يطرح بديلا رجعيا لما هو العودة الى الفرعونية ؟ وهى دعوة انتعشت فى عشرينات هذا القرن ، وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ الوطنية ، لتنادى بالفرعونية ، ورغم أن هذه المدرسة لم تكن تحمل شبهة التنكر للعروبة ، ورغم أن دعاتها كانوا فى صدارة كتاب العربية ، واعرفهم بتاريخهم الاسلامى ، ورغم أنها كانت دعوة ثقافية تحاول كشف جانب من التاريخ المصرى القديم بعد اكتشاف مقبرة توت عنخ أمون ، أقول برغم كل هذه التحفظات والمحاذير .. الا أن هذه الدعوة قوبلت بنفور وصدود من جانب الرأى العام المصرى الذى يشعر بريبة نحو أى دعوة تمس واقعة المعاصر الذى يتخذ من العربية لغة ومن الاسلام دنيا . والذى مضى عليه نحو

أربعة عشر قرنا كانت كافية للفصل بينه وبين هذا الماضى السحيق . ونحب أن نلقى مزيدا من الضوء على هذه النقطة التى تستخدم دائما كمطعن ، أو كمهماز للتشكيك فى عروبة مصر

حين دخل الاسلام مصر ، لم يكن المصريون يتكلمون لغتهم القديمة بعد أن ضاعت مفاتيح الكتابة الهيروغليفية والديموطيقية ، وكانوا قد تحولوا الى اللغة اليونانية لسهولة حروفها ، ومن ثم أصبحت تعرف باسم اللغة القبطية ، وعلى مدى العصر البطلمى والرومانى والبيزنطى ، وهى فترة تشغل نحو عشرة قرون ، كانت الصلة قد انقطعت بين المصرى وتراثه الفرعونى القديم ، وحدث انفصال أو انفصام تام بين مصر المسيحية ومصر الوثنية ، حتى استغلق أمر النقوش المصرية القديمة على العالم طوال خمسة عشر قرنا ، وبقى هذا السر مغلقا حتى كشفه شامبليون عندما استطاع فك رموز حجر رشيد فى أوائل القرن التاسع عشر .

وحين اعتنق المصريون الاسلام ، لم يحتفظوا بلغتهم القبطية ، ولا حتى بجنسهم ، تمام الاحتفاظ ، فيما عدا القلة التى تمسكت بالمسيحية ، وجاهدت فى الابقاء على لغتها حية حتى قرون متأخرة ، ولكن هذه اللغة انتهت بعد القرن السادس عشر أو السابع عشر ، الى أن تكون لغة الطقوس الكنسية فحسب . بل آلت الى أن تكتب بحروف عربية وتعلمها من يحرص على تعلمها فى كتب مؤلفة بالعربية .

أما المصريون المسلمون فقد اختلطوا بالعرب وبغير العرب من المسلمين الذين توافدوا على مصر فى مختلف العصور واستقروا فيه . والحقيقة الواقعة - التى كان يرددها الدكتور حسين فوزى فى الخمسينات - (1) تدل على انفصام كامل بين مصر الاسلامية ، وما سبقها فالمصرى المسلم ينظر الى الاسلام كأساس لحضارته ، ويعتبر العصور السابقة على الاسلام كأنها تاريخ شعب آخر انتهى أمره . والمصرى غير المسلم يعتبر اللغة العربية وما تحمله من ثقافة كأساس لحضارته . واذا أردنا تقسيما أدق ، فاننا نرى المصريين عن بكرة أبيهم أحد اثنين :

- إما مسلم - يحس أحساسا شديدا بالجامعة الاسلامية .
- وإما مسلم - أو مسيحى - يشعر بجامعة اللغة والتراث الحضارى ، وهى التى تجمع شملة بالشعوب التى تتكلم اللغة العربية .

ويعلن توينبى فى وضوح أن الحضارة الفرعونية قد ماتت من قديم ، وأنه من العبث البحث عن الحضارة الفرعونية فى كيان مصر الحديثة ، ويؤيد الدكتور جمال حمدان هذا الرأى ، يقول أن هذا صحيح وبالتأكيد فى الجوانب اللامادية كما يصدق على كثير من نواحى الحضارة المادية حيث لاتزال بقايا ورواسب مادية تكمن على استحياء فى النسيج الحضارى المادى المعاصر كاستعمال المحراث ، أو كالزراعة الحوضية التى دفنها السد العالى نهائيا .

---

(1) سندباد مصرى - حسين فوزى

واليوم لم تعد مصر الفرعونية الامكدسة فى المتاحف ، بعد أن انقرضت كما انقرضت التماسيح من النيل ، ولا نتصور مفكرا جادا يمكن أن يرفع شعار الفرعونية الا اذا كان من باب التقاليع او العبث أو اللامعقول .. ولا نتصور مواطنا مصريا - مسلما كان أم قبطيا - يأخذ مثل هذه الدعوات على سبيل الجد .

وليس اسخف من هذه الدعوة ، الا المقولة بأن مصر (ليست عربية ولكنها مستعربة) أو ليست عربية ولكنها متكلمة بالعربية ، أو أن سكانها ليسوا عربا ولكن اشباه عرب ..!!

ومصر ليست هى الوحيدة التى اثير حولها هذا الجدل .. فالسودان وصف بأنه افريقى وليس عربيا ، والمغرب زعموا أنه بربرى لا عربى ، وقيل عن لبنان حينا والشام حينا آخر أنه فينيقى أو سورى وليس عربيا .. والعراق كذلك لم ينج من الاتهام بمعنى آخر .. أن كل اجزاء العالم العربى - خارج الجزيرة - دمغت بصورة أو بأخرى بأنها ليست عربية .. ولكنها مستعربة على أساس أن السكان قبل التعريب . لم يكونوا عربا «عرقيا»

وبالطبع فأن هناك تصرفات ومداخلات تاريخية غذت هذا المفهوم العرقى للعروبة ، منها الصراع ، مع الاعراق غير العربية التى استطاعت أن تسحب البساط من تحت سلطة الخلافة العربية المركزية ، وأن تستلب منها السلطة وتكون لها السيادة فى بعض مراحل التاريخ .

ومنها المخطط الاستعمارى لا بتعاث دعاوى رجعية تاريخية تكون بمثابة حقول الغام تمنع التقاء العرب حول قضايا مصيرية مشتركة كالتخلص من الاستعمار الاوروبى أو وقف السرطان الاسرائيلى ..

وتوجد بالطبع عوامل داخلية - داخل الوطن العربى - تشجع على ترسيخ هذه الجرائم الضارة ، مثل ابتعاث وطنيات ضيقة لنفى القومية العربية ، ونسخ العروبة ، ومضاربة القومية الشاملة بالوطنية المنغلقة .

ولكن النظرة الواقعية والعلمية لمفهوم العروبة تقدم لنا مضمونا ثقافيا لا جنسيا ، ومع ذلك فأن علماء الاجناس الذين نثق فى مقولاتهم يؤكدون أن كل الغطاء البشرى الذى يغطى العالم العربى هو أساسا (فرشة) واحدة من جذر، وعلى الاقل فأن الاختلاط والانصهار الدموى بين العرب الوافدين والسكان الاصليين هو حقيقة تاريخية بعيدة المدى .

هذه واحدة ..

أما الثانية فحقيقة تاريخية تؤكد السابقة ، وأن كنا نغفل عنها دائما .

نحن نعرف - دينيا وتاريخيا - أن اسماعيل هو ابو العرب العدنانيين ولكننا نعرف ايضا أنه

ابن ابراهيم (العراق) من هاجر (المصرية) وأذا كان لهذا أى معنى انثروبولوجى، فهل يمكن أن يكون إلا شيئاً واحد: وهوأن العرب أصلا أنصاف عراقيين أنصاف مصريين ؟

قد يبدو هذا تخريجا متطرفا ..

ولكنه منطق أولى للغاية ..

وكم يبدو غريبا أن يلح من يلح على أن العرب واليهود ابناء عمومة لان اسحق ابا اليهود أخ غير شقيق لاسماعيل أبى العرب، بينما نتغافل عن علاقة الابوة والبنوة بين المصريين والعرب، فضلا عن العلاقة غير المباشرة بين المصريين والعراقيين، على نفس الاساس ..؟ (١)

وتأسيسا على هذا، فهل يكون تعريب العراق أو مصر فيما بعد الا عملية زواج أقارب مباشرة، ولا نقول نوعا من التلقيح الذاتى أو الزواج الداخلى على نطاق جغرافى عريض ..؟

هذا ملخص لدراسة علمية للدكتور جمال حمدان تحاول أن تصل الى الجذور الاولية لشجرة الامة العربية. واثبات أنها تنبع من تربة واحدة وأن تفرعت دوحتها على امتداد العالم العربى .. وهناك دراسات مماثلة، منها الأعمال التى قدمها الباحث السورى محمد عزة دروزة، والتى حاول فيها اثبات الاصل القاعدى للجنس العربى (السامى) الذى تسرب الى الشام ومصر منذ قرون سابقة على الاسلام ..

ولو انتقلنا الى الهجرات العربية التى تدفقت على مصر مع الفتح الاسلامى فسوف نرى بصماتها لاتزال قائمة حتى الان على جانبى شارع وادى النيل الممتد من الجيزة حتى اسوان .. حيث لا يلبث أن يتوقف بك القطار أمام (بنى سويف) و(بنى مزار) و(بنى مر) و(بنى حسن) .. وكلها اسماء لقبائل عربية آثرت أن تستوطن الصعيد لأسباب بيئية ولتشابه الظروف المناخية مع جو الصحراء ..

ولا تزال مسيرة بنى هلال يتردد صداها فى الفن المصرى الشعبى ولايزال ابناء الصعيد والريف يلتفون حول شاعر (الربابة) ليروى لهم قصة أبوزيد الهلالى عندما خرج بقومه من بطن الجزيرة الى صعيد مصر قبل أن يواصل مسيرته الى تونس فى مهمة تأديبية لسلطانها الذى تمرد على زعامة المعز لدين الله الفاطمى.

ومع اعتزازنا بكل هذه الحقائق والشواهد التاريخية التى تثبت أرومة الشعوب العربية، وانشقاقها من أصول واحدة، الا أننا لانزال نرى أن المضمون السليم للجامعة العربية ينبغى أن يبقى مضمونا ثقافيا وحضاريا وعقليا ووجدانيا، حتى نضمن سلامته من شبهة العرقية، وحتى نحمى (العروبة) من أى سلاح قد يستخدم ضدها من جانب القوميات الأخرى.

---

(١) شخصية مصر ـ جمال حمدان ـ ص ٢٢٩

نص القانون رقم ٣٤ لسنه ١٩٧٢
بشأن حماية الوحدة الوطنية
(الذى صدر فى أعقاب حوادث الخانكه)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد اصدرناه :

مادة ١ - حماية الوحدة الوطنية واجب كل مواطن ، وعلى جميع مؤسسات الدولة والمنظمات الجماهيرية العمل على دعمها وصيانتها .

و يقصد بالوحدة الوطنية فى تطبيق احكام هذا القانون ، الوحدة القائمة على احترام نظام الدولة والمقومات الاساسية للجميع كما حددها الدستور على وجه الخصوص :

(أ) تحالف قوى الشعب العاملة .

(ب) تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة .

(ج) حرية العقيدة وحرية الرأى بما لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الاساسية للمجتمع .

(د) سيادة القانون .

وتقوم الوحدة الوطنية على أساس اعطاء الاولوية دائما لأهداف النضال الوطنى والتحررى وعلى أفضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل قوة أو طائفة أو فئة اجتماعية .

مادة ٢ـ الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة .

وهو يكفل أوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته ، والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة به .

ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكى العربى أو منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التى تشكل طبقا للقانون .

مادة ٣ـ يعاقب بالحبس كل من انشأ أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة . و يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من أنضم الى إحدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو اشترك فيها ، و يعفى من العقوبة كل من بادر بابلاغ السلطات المختصة عن وجود جمعيات أو هيئات أو منظمات أو جماعات منشأة على خلاف ما تقدم اذا تم الابلاغ قبل بدء التحقيق ، يجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة إذا تم الابلاغ بعد بدء التحقيق ، ومكن من الكشف عن مرتكبى الجريمة الآخرين .

وتقضى المحكمة فى جميع الاحوال عند الحكم بالادانه بحل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات المذكورة واغلاق امكنتها ومصادرة الاموال والامتعة والادوات والاوراق الخاصة بها أو المعدة لاستعمالها .

مادة ٤ـ يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر بأن لجأ الى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة أو للتأثير على مؤسساتها السياسة والدستورية فى اتخاذ قرار بشأنها .

مادة ٥ـ يعاقب بالحبس و بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتى جنيه كل من اذاع عمدا اخبارا أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرضة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية بين قوى تحالف الشعب أو بين طوائفه .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تجاوز خمسمائة جنية أذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب ، فأذا اتخذت هذه الاذاعة صورة دعاية مثيرة للعسكريين فى زمن الحرب كانت العقوبة الاشغال المؤقتة .

مادة ٦ـ يعاقب بالحبس كل من حرض باحدى وسائل العلانية المنصوص عنها فى المادة ١٧١ عقوبات على بغض فئة من فئات قوى التحالف أو طائفة من الناس أو على الازدراء بها أو أثارة الفتنة بينها ، أذا كان من شأن هذا التحريض الاضرار بالوحدة بالوطنية .

مادة ٧ـ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أذا ارتكبت الجرائم المبينة بالمواد ٣ و٤ و٥ و٦ من هذا القانون بناء على تخابر مع دولة اجنبية .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أذا ارتكبت بناء على تخابر مع دولة معادية .

مادة ٨ـ لاتخل احكام هذا القانون بأية عقوبة اشد منصوص عليها فى قانون العقوبات أو قانون آخر .

مادة ٩ـ لا ترفع الدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون الا بناء على طلب كتابى من وزير العدل ويجوز للنيابة العامة احالة الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون الى محاكم أمن الدولة المختصة .

مادة ١٠ـ ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، و يعمل به من تاريخ نشره . و يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، و ينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برياسة الجمهورية فى ٥ شعبان ١٣٩٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧)

أنور السادات

المـراجـع

مؤلفـــات

١ ـ الاقباط فى الحياة السياسية المصرية (د . سميرة بحر)
٢ ـ المسيحيون والقومية المصرية (د . زاهر رياض)
٣ ـ موسوعة تاريخ الاقباط (زكى شنودة)
٤ ـ أقباط مصر بين الماضى والحاضر (القس داود عزيز)
٥ ـ الكنيسة وقضايا الوطن والدولة (الانبا جريجوريوس)
٦ ـ الثورة المضادة (د . غالى شكرى)
٧ ـ عمرو بن العاص (عباس محمود العقاد)
٨ ـ سندباد مصرى (د . حسين فوزى)
٩ ـ غير المسلمين فى المجتمع الاسلامى (د . يوسف القرضاوى)
١٠ ـ شخصيه مصر (د . جمال حمدان)

وثائق

١ ـ تقرير لجنة تقصى الحقائق المنبثقة عن مجلس الشعب والمنشور فى صحف ٢٩ / ١١/ ٧٢
٢ ـ بيان المؤتمر القبطى بالاسكندرية فى ١٧/ ١/ ١٩٧٧ (راجع كتاب غالى شكرى)
٣ ـ صحف يومية ومجلات ودوريات
٤ ـ قانون الوحدة الوطنية الصادر فى ١٩٧٢/٩/١٣

فهرس

من منشورات المركز

- ملخص قواعد اللغة العربية — فؤاد نعمة بالاشتراك مع المكتب العلمي للتأليف والترجمة
- السيد البدوى ودولة الدراويش فى مصر — محمد فهمى عبد اللطيف
- أفاق الاتصال ومنافذه فى العلوم والتكنولوجيا — د . جاك ميدوز ترجمة د . حشمت قاسم
- شاهنده (رواية) — راشد عبد الله
- الزهور تدفن فى اليمن — وجيه أبوذكرى بالاشتراك مع دار الوطن العربى
- القبلة (دراسة) — مصطفى عبد الرحمن
- الفتنة الطائفية فى مصر جذورها وسبباتها — جمال بدوى
- وحدة تاريخ مصر — محمد العزب موسى

توزيع المركز:

- اقتصاديات الوطن العربى — د . صليب بطرس
- تقرير عن الارصدة الاسترلينية — بول فان زيلاند - ترجمة د . صليب بطرس
- أبوظريفة (مسرحية) — د . سعيد حرب
- مجموعات فى أهم القوانين المصرية — مترجمة الى الانجليزية بالاشتراك مع المكتب العلمى للتأليف والترجمة

تحت الطبع :

- ملخص قواعد اللغة الانجليزية — فؤاد نعمه بالاشتراك مع المكتب العلمى للتأليف والترجمة
- اسرار الهرم الاكبر — محمد العزب موسى
- مذكرات الساسة والزعماء — د . عبد العظيم رمضان
- «دهاليز صاحبة الجلاله» — وجيه أبوذكرى
- ملك سليمان — محمد فهمى عبد اللطيف
- مال قارون — محمد فهمى عبد اللطيف
- صبر ايوب — محمد فهمى عبد اللطيف
- حكمة لقمان — محمد فهمى عبد اللطيف

سمير أبوداود - المركز العربى للصحافة - أهلاً
٣٣ شارع قصر النيل - ت ٧٤١٩١٥ - القاهرة

وحدة الانتاج
المركز العربى للبحث والنشر

رقم الايداع ٤٥٥٨-٨٠
الترقيم الدولى ٤ــ ١١ ــ ٧٣٣٢ ــ ٩٧٧

وللناشر.. كلمة

لانني دائم التردد على بيروت ــ بحكم عملى ــ فقد كنت أدرك مخاطر الفتنة الطائفية التى تطل براسها بين الحين والحين فى ربوع بلادى التى لم تعرف طوال تأريخها الطويل سوى الحب والتسامح بين الأديان.

لقد شاهدت بعينى رأسى آثار الحرب الطائفية فى لبنان .. خرابا ودمارا وتمزقا بين أبناء الوطن الواحد .. فكنت أسال الله أن يلهم ابناء وطنى الحكمة والسداد حتى يجنبهم مغبة السقوط فى هاوية الفتنة، وأن يحفظ علينا مصرنا العزيزة مهدا لحرية العقائد، ومرتعا خصبا لأديان السماء.

وفى اقتناعى أن مسألة الفتنة الطائفية هى فى حاجة ماسة الى علاج جذرى من جانب المفكرين والباحثين حتى يكشفوا من أسبابها الخفية و يتلمسوا مسبباتها من خلال الظواهر البادية للعيان، ومن ثم يكون العلاج لهذه المسألة قائما على أسس علمية، فتشخيص الداء يمثل مرحلة هامة لابد منها فى طريق العلاج. ولكن هذه الرغبة ظلت فى حدود الامنيات العزيزة حتى وضعتنى الصدفة أمام هذه الدراسة، فلم أتردد فى السعى من أجل نشرها وتقديمها الى قراء العربية، ولما كنت أعرف كاتبها الاستاذ جمال بدوى ــ فقد أدركت على الفور المنهج الذى استخدمه الكاتب فى معالجة هذه القضية المفرطة فى الحساسية، وهو منهج الموضوعية والبحث عن الحقيقة مهما كان الطريق شاقا ووعرا .. اقول ذلك مستندا الى معرفة بالكاتب توثقت على مدى عشرين عاما منذ كانت تجمعنا الزمالة فى (أخبار اليوم).

وأننى على ثقة من أن القارئ الكريم سوف يفيد افادة كبيرة من هذه الدراسة الجادة التى تعالج مشكلة من أخطر مشاكلنا الاجتماعية عن طريق الرؤية التحليلية للأحداث والظواهر، والرغبة الصادقة فى الحفاظ على وحدة هذه الامة كما شاء الله لها أن تكون منذ آلاف السنين

سمير جورج أبو داوود
المركز العربى للصحافة